مستقبلية مغرب 2030

أية ديمغرافية؟

الإيداع القانوني : 2007/2766
ردمك : 7-070-56-9981

فهرس

5 تمهيد

9 التقييم الاسترجاعي (1960-2006) والمحددات السوسيو-اقتصادية

9 أ – حركة الساكنة

9 1. تقييم استرجاعي عام

10 2. الوفيات

14 3. الخصوبة

24 4. الهجرة الدولية

23 5. التعمير والحركية الداخلية

25 6. التوزيع المجالي للساكنة

26 ب – بنيات الساكنة

27 1. الانقلاب التدريجي في هرم الأعمار

29 2. الأسر والعائلات

31 3. وضعية المرأة

34 4. الفقر وتطور معدل الخصوبة

37 المستقبلية

37 أ – العوامل الرئيسية للتطور الديمغرافي المستقبلي

39 ب – السيناريوهات البديلة

39 1. الوفيات

40 2. الخصوبة

43 3. الهجرة الدولية

45 ج – عدد السكان

45 1. حالة عدم احتساب صافي الهجرة

47 2. حالة احتساب صافي الهجرة

49 د – مكونات الساكنة

49 1. السن والشغل

61 2. السن والحماية الاجتماعية

62 3. وهم «النافذة الديمغرافية»

64 4. التهيئة الحضرية

66 5. البيئة والموارد

67 6. مسالك التكوين

69 7. درجة تواجد الأجانب

69 هـ – مستقبلية ما بعد الانتقال والتحديات الكبرى

69 1. مستقبل ما بعد المرحلة الانتقالية

70 2. التحديات الكبرى

73 بيبلوغرافيا

تمهيد

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة قامت المندوبية السامية للتخطيط بالدراسة المستقبلية حول مغرب 2030، والتي اتخذت صيغة منتديات وندوات وورشات عمل، ارتكزت على الدراسات والأبحاث ومختلف الأشغال التي تم إنجازها من قبل هذا القطاع.

ساهمت هذه الدراسة التي تهم موضوع الانتقال الديمغرافي، إلى جانب الدراسات المستقبلية القطاعية الثلاث (الطاقة، الفلاحة، السياحة)، والدراسات التي تمحورت حول خيارات النمو والتنمية البشرية على المدى المتوسط، في إغناء السناريوهات العامة للمغرب، فضلا عن إثراء النقاشات الجارية حول الرهانات المستقبلية الكبرى لبلادنا.

وتشكل الديمغرافيا، كمرجع ضروري لتحديد الحاجيات الأساسية في مجالات كالتعليم والصحة والتشغيل وأنظمة الاحتياط الاجتماعي، إحدى التوجهات الكبرى التي يمكن الإحاطة بتطورها بدقة نسبية في آماد بعيدة الأفق، نظرا لبطء تطور ظواهرها، علما بأن لوزنها دورا حاسما في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي بلد. كما أصبح للديمغرافيا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، تأثير قوي على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية؛ أضحينا نعاين تمظهراته في التشكل الجيوستراتيجي الحالي للعالم. ويكفي التذكير، في هذا الصدد، بأن عدد سكان العالم انتقل من مليار نسمة سنة 1900 إلى مليارين سنة 1950 قبل أن يصل إلى 6,5 مليار سنة 2005. وإذا كان هذا العدد مرشحا للاستقرار ما بعد سنة 2030، وأنه سيبلغ مع ذلك 8,3 مليار في أفق هذا التاريخ، أي بزيادة قدرها 1,8 مليار نسمة، تعود 97,5% منها إلى البلدان النامية. ويبدو جليا أن معدلات النمو المنخفضة نسبيا، بل والمتراجعة في البلدان المتقدمة، إضافة إلى الدينامية الديمغرافية القوية، وإن كانت بسرعة أقل مما كانت عليه في الماضي بالبلدان النامية تقف وراء تفاوت دولي في مجال الموارد البشرية، وبالتالي وراء التفاوت في القدرات التنافسية، بما لذلك من نتائج وخيمة على الاستقرار الجيوسياسي لعالم اليوم والغد. ونظرا لموقعه الجغرافي، يوجد المغرب في قلب هذه الإشكالية الناجمة عن هذا التطور المتناقض ديمغرافيا الذي يعرفه هذان العالمان. فمن جهة، قد يعرف عدد ساكنة أوروبا ركودا، بل تقهقرا؛ كما سينتقل أمل الحياة عند الولادة لدى هذه الساكنة من 74 عاما سنة 2005 إلى 79 عاما في أفق سنة 2030، وستستمر خصوبتها في التطور دون تعويض مستوى الأجيال، مما يسرع من شيخوخة الساكنة الأوروبية. لذلك، ولضمان تنافسيتها ستحتاج الاقتصادات الأوربية إلى هجرة متنامية الأهمية. وتقدر هذه الهجرة بالنسبة لأربعة بلدان، وهي على سبيل المثال ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، بـ 700 000 مهاجر سنويا عوض 230 000 حاليا.

هذا فيما يشهد عدد ساكنة إفريقيا جنوب الصحراء، وعلى الحدود الجنوبية للمغرب، ارتفاعا ينتقل معه من 0,77 مليار نسمة إلى 1,31 مليار، أي ما يعادل عدد سكان الصين حاليا. وسيفضي هذا الارتفاع إلى تضخم الكثافة السكانية للبالغين سن النشاط بوتيرة تتزايد سرعتها أكثر فأكثر. وسيؤدي ذلك إلى تفاقم الضغط على بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره معبرا ضروريا نحو أوروبا.

وفي هذه الظرفية التي يتحمل فيها المغرب انعكاسات وضعية جهوية ضاغطة، تتمثل في قارة أوربية تشيخ ويتقلص عدد ساكنتها، وتميل أكثر فأكثر إلى تفضيل الهجرة الانتقائية من جهة، وفي قارة إفريقية تعيش انفجارا ديمغرافيا من جهة أخرى، عليه أن يتحمل ثقل السلوك التاريخي لساكنته، على الرغم من المسافة الطويلة التي قد تكون قطعتها على طريق الانتقال الديمغرافي. فحسب التوجهات التي أبرزتها الإسقاطات الديمغرافية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، يشير البديل المتوسط إلى أنه من المتوقع أن تنتقل ساكنة المغرب من 30 مليون سنة 2005 إلى 38 مليون سنة 2030، وهو ما يعادل نموا إضافيا يصل في المتوسط إلى 300 ألف نسمة سنويا، أي ما يعادل مدينة كبيرة. ولأن عدد الساكنة القروية سيظل مستقرا تقريبا في حوالي 13,5 مليون نسمة، فإن النمو الديمغرافي في المغرب سيكون حضريا بالأساس. ويرجع ذلك، أساسا، إلى الهجرة القروية وإدخال بعض المناطق القروية إلى المجال الحضري. وهكذا، ستأوي المدن المغربية 64% من سكان البلاد سنة 2030 عوض 55% سنة 2004، أي 24,4 مليون عوض 16,4 مليون مما قد ينذر باستفحال الفقر بالمدن.

وتواكب هذا التطور بداية انعكاس هرم الأعمار وما يستتبع من تواصل الضغط على سوق الشغل. وقد ينتقل عدد البالغين سن النشاط (18-59 سنة) من 16,7 مليون سنة 2005 إلى 22,6 مليون سنة 2030، أي بزيادة سنوية قدرها 236 ألف نسمة. إن الجزء الكبير من هذا العدد قد ولد، ويعيش أغلبه بالوسط الحضري، كما تلقى جزء منه التكوين الذي سيسمح له أو لن يسمح له بالاندماج في اقتصاد الغد الذي بات وشيكا.

وبالموازاة مع ذلك ستحتد شيخوخة الساكنة بفضل تحسن مستوى أمل الحياة الذي سينتقل من حوالي 72 عاما سنة 2004 إلى 77 عاما في أفق سنة 2030. وسينتقل عدد البالغين 60 سنة فأكثر من 2,4 مليون سنة 2004 إلى 5,8 ملايين سنة 2030 (من 8% إلى15,4%) كما ستتنقل نسبة الأشخاص المسنين عن كل نشيط محتمل إلى 3 لكل عشرة سنة 2030 بعد أن كانت لا تتعدى 1,6 لكل عشرة سنة 2005. وقد يكون هذا التوجه مصدر هشاشة وفقر، خاصة بالنسبة للمسنين الذين لا يتوفرون على تغطية أحد أنظمة الحماية الاجتماعية.

ومع ذلك يمكن للمغرب أن يستفيد من النافذة الديمغرافية الناجمة عن انخفاض حصة الشباب ضمن ساكنته. وهكذا، سينخفض عدد الشباب (0 إلى 15 سنة) من 8 ملايين سنة 2005 إلى حوالي 7 ملايين سنة 2030، كما سينخفض وزنهم الديمغرافي من 30% إلى حوالي 21%. ويسري نفس الأمر على نسبة الساكنة القابلة للتمدرس من التعليم الأولي إلى التعليم العالي (3-22 سنة)، حيث ستنتقل من 42% سنة 2005 إلى 28,6% سنة 2030، مما قد يمثل فرصة سانحة لإعادة التفكير في منظومة التربية والتكوين. ومع ذلك، فيمكن أن تتحقق هذه التوجهات بهذا القدر أو ذاك من الحدة إذا ما ابتعدت مسارات العوامل المتحكمة في الدينامية الديمغرافية، وخاصة الخصوبة والهجرة، عن مسار المتغير المحدد للتوجه العام. ذلك ما حاولت دراسة «مستقبلية مغرب 2030: أية ديمغرافيا؟» موضوع هذا التقرير، أن تبينه متبعة منهجية الأفق الديمغرافي الإرادية التي تعتمد، أساسا، على التطور المستقبلي للخصوبة والهجرة الدولية، ومن خلال الاستفادة من دروس التجارب التاريخية والدولية "بنشماركينغ"، وفق منطق الانتقال الديمغرافي والانتقال الهجري المتفرع عنه.

لقد تمت بلورة هذه الدراسة التي حاولت، من جانب آخر، طرح أهم التحديات المستقبلية للانتقال الديمغرافي، استنادا على نتائج الأبحاث الميدانية التي تم إنجازها بالمغرب، وخاصة الأبحاث التي أنجزت في إطار الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، وعلى مختلف الأعمال المستقبلية لمغرب 2030 التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، فضلا عن الدراسات السوسيو ديمغرافية التي أنجزها

مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية. إنها ثمرة جهود بذلها ديمغرافيون وإحصائيون واقتصاديون ينتمون لهذه المؤسسات، وحظيت بدعم ومساندة السيد J.C. Chesnais، الديمغرافي المتخصص في الانتقال الديمغرافي الذي استفدنا كثيرا من مساهمته، خاصة في مجال "بنشماركينغ". واسمحوا لي أن أهنئ الأولين على تجندهم وكفاءتهم، وأن أهنئ الثاني على الصداقة والتعاطف اللذين أعرب عنهما اتجاه بلدنا وأنشطتنا خلال تعاونه مع مصالحنا. وأغتنم هذه الفرصة، أيضا، لأن أتقدم بشكري إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان على المساعدة المالية التي قدماها لهذه الدراسة في إطار الشراكة المتعددة والجيدة القائمة بيننا، والتي آل لنا سعادة صيانتها ورعايتها.

أحمد لحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

التقييم الاسترجاعي (1960-2006) والمحددات السوسيو-اقتصادية

أ – حركة الساكنة

1. تقييم استرجاعي عام

عرف التطور الديمغرافي في الماضي نموا هائلا، ابتداء من ستينيات القرن الماضي، وهو ما أدى الى الاصطدام بإكراهات بنيوية حدَّت من الآثار المتوخاة من مسلسل التنمية. ومع ذلك، فإن تراجع النمو الديمغرافي لم يعد بحاجة الى بر هان.

لنتطرق بداية الى سيرورة سكان المغرب منذ بداية القرن الماضي (أما التقديرات عن ما قبل هذا التاريخ فلا يعتد كثيرا بمصداقيتها):

جدول 1

تطور استرجاعي لساكنة المغرب ومتوسط تدفق نموها السنوي 1936-2006

السنة	الساكنة (بالملايين)	متوسط النمو السنوي المقابل	
		الفترة	النسبة
1900	5,00	—	—
1912	5,40	1912-1900	0,6
1936	7,04	1936-1912	1,1
1952	8,95	1952-1936	1,5
1960	11,63	1960-1952	3,3
1971	15,38	1971-1960	2,6
1982	20,42	1982-1971	2,6
1994	26,02	1994-1982	2,0
2004	29,84	2004-1994	1,4
2007	30,84	2006-2004	1,1

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، مركز الأبحاث والدراسات الديمغرافية (1997)، Situation et perspectives démographiques RGPH de 1960, 1971, 1994 et 2004 ; et projections de la population pour 2007.

وهكذا، فقد كان يقطن المغرب، في سنة 1900، حوالي 5 ملايين نسمة فقط؛ وتم تجاوز عتبة 10 ملايين أواسط الخمسينات، وعتبة 20 مليون في 1981، أما فترة الـ 30 مليون الحالية فتم بلوغها في 2005. ومن ثمة، فإن تشخيص الانتقال الديمغرافي لا يخرج عن النمط الكلاسيكي.

لقد كانت مرحلة النمو المتسارع بطيئة في البداية، حتى حدود منتصف القرن العشرين، لتنفجر بعد ذلك في سنوات 1950؛ وقد بلغ الحد الأقصى للنمو 3,3% سنويا بين 1952 و1960، الأمر الذي وضع المغرب في خانة الدول ذات الانتقال «العالي»، الى جانب البرازيل ومصر والمكسيك.

وقد سجل المكسيك الرقم القياسي خلال الفترة ما بين 1950 و1970، إذ بلغ معدل نموه الديمغرافي السنوي 3,5%، وهو ما يقابل فترة تضاعف فيها السكان خلال 20 سنة فقط؛ وعلى الرغم من دينامية الاقتصاد، لم تتمكن جهود إيجاد مناصب الشغل من التغلب على إكراه ديمغرافي بهذا الحجم؛ مما اضطر الحكومة الى تعديل الدستور، بهدف إقامة التخطيط العائلي (وكان من شأن فصل الكنيسة عن الدولة الذي تحقق منذ مطلع القرن، أن سهل هذا الانعطاف).

أما في المغرب، فإن فترة التباطؤ كانت مشوبة بالتردد في بادئ الأمر، ثم ما لبثت أن ارتفعت وتيرتها منذ 1994. وكتقدير أولي، اليوم، فقد كان من قوة الكبح أن معدل النمو بلغ 1,1%؛ ويكون بذلك قد تراجع الى السرعة المسجلة خلال فترة 1912-1936، وهذا رغم الطابع الشبابي للبنية بحسب الأعمار. ويبدو أن هذه الظاهرة مرتبطة بتضافر ثلاثة عوامل: السرعة الهائلة التي سجلها انخفاض الخصوبة، البطء المفترض في تحسن أمل الحياة؛ وأخيرا، صافي هجرة سلبي مع الخارج.

لكن لا يجب أن يغيب عن الذهن تأثير الزخم الديمغرافي الذي يجد تعبيره في هرم الأعمار؛ فالخصوبة المرتفعة في لحظة ما تؤدي الى مضاعفة عدد آباء المستقبل المفترضين بعد 25 الى 30 سنة، كما أنها تعمل على تضخيم تدفق المرشحين المحتملين لولوج سوق الشغل بعد عشرين سنة.

إن ارتفاع النمو الديمغرافي السابق منه واللاحق وكذا الأثر الذي أحدثه الانتقال الديمغرافي قد أديا الى زيادة عدد السكان الذين هم في سن النشاط وكذا الأشخاص المسنين بالمعنى المطلق والنسبي. وسيستمر ارتفاع نسب هذه الفئات من السكان في السنوات المقبلة، وذلك بالضبط بسبب تراجع نسبة الشباب الناتج أساسا عن انخفاض الخصوبة. وستنعكس هذه التغييرات بشدة على سوق الشغل من جهة، وعلى نظام الحماية الاجتماعية، من جهة أخرى. وهكذا فإن التحكم النسبي في الديمغرافية المغربية، لا يلغي استمرار الضغط الديمغرافي.

فبسبب قصور النظام الاقتصادي عن امتصاص البطالة، وبالنظر الى الطابع البنيوي لهذا النظام، فإن من شأن ارتفاع نسبة البالغين أن يزيد من احتداد التوترات الاجتماعية. علاوة على ذلك، وبالرغم من أن شيخوخة البنية بحسب السن تتم بوتيرة بطيئة، إلا أن التطور السريع لأعداد السكان المسنين يحتمل أن يؤدي، في آن معا، الى تفاقم هشاشة التوازن المالي لأنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية وكذا تحملات النظام الصحي.

ومما يزيد من شدة الضغط على سوق الشغل، فضلا عن أن الموجات المحتملة لأعداد الوافدين تفوق بكثير أعداد المغادرين، كون الغياب شبه الكامل لأنظمة التقاعد لا يشجع على التوقف النهائي للنشاط، بالإضافة الى هذا وذلك ليست هناك ملاءمة بين القطاعات المعنية بالمغادرة (الأنشطة التقليدية) وتلك المعنية بالالتحاق للعمل بها (الأنشطة المستحدثة).

2. الوفيات

أمام النقص الحاصل في تسجيل الوفيات في الوقت الراهن، فبالأحرى في الماضي، فإننا نجهل ظروف الوفاة. فلا يمكننا والحالة هذه، إلا أن نلجأ الى التقديرات، اعتمادا على تقنيات غير مباشرة للتقدير، أو بكل بساطة، بمعاينة ارتفاع وتيرة النمو الديمغرافي.

فالحكايات المتداولة تتحدث عن فترات الجفاف، والمجاعات وأوبئة الطاعون الخطيرة والأمراض المعدية والطفيلية التي تظهر وتختفي مثل الكوليرا[1]. ومن ثمة، فإن لا شيء يمنع من الاعتقاد، أخذا بعين الاعتبار سنوات الكوارث، أن أمل الحياة الجاري – بالنظر لنسبة وفيات الأطفال الرهيبة – في المرحلة « ما قبل الانتقالية » يقترب، في المتوسط، من 25 سنة[2].

تقدم متوسط العمر في المغرب، 1950-2006، من 40 الى 72 سنة

كان أمل الحياة عند الولادة في المغرب خلال 1950، يقدر بحوالي 40 سنة. وهو ما يعني أن تقدما هائلا قد تحقق بالنظر الى الشروط التاريخية التي طالما عانت منها الأجيال السابقة. فمنذ 1950، لم يفتأ الشرط الصحي يتحسن عقدا بعد عقد، وبشكل خاص، فإن انخفاض نسبة الوفيات حدث منذ بداية الستينيات، بارتفاع الأمل في الحياة بما يقرب من 25 سنة (47 سنة في 1962 مقابل 72 سنة في 2004، الشكل 1). هذا الارتفاع في عدد سنوات متوسط الحياة يبين ليس فقط كون عدد أكبر من الأشخاص يعيشون حتى يبلغوا سن الشيخوخة، بل إن الذين يبلغون هذا السن، يعيشون مدة أطول من السابق. وبالتالي فإن العائلات المؤلفة من ثلاثة أجيال تصبح متواترة أكثر فأكثر، فاسحة المجال لتعايش أشخاص مسنين مع مختلف أفراد العائلة. إلا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحركية الجغرافية للشباب، الخ، يطال تأثيرها مظاهر عديدة من الحياة العائلية، بما فيها التقاليد التي تشجع على إقامة الآباء والأبناء تحت سقف واحد. ويمكن أن يشتد زخم هذه التحولات ويمتد تأثيرها الى البنيات التقليدية للعائلة.

التألق الهندي

بفضل جودة الأرشيفات الاستعمارية البريطانية أصبح المثال الهندي بليغا. فبفعل سوء التغذية، وتكرار الأوبئة والمجاعات، وكذلك بفعل اللامساواة الاجتماعية الصارخة (نظام الطوائف الاجتماعية) بلغ أمل الحياة عند الولادة، في القرن التاسع عشر، 20 سنة فقط. وكان من الضروري انتظار إحداث مدونة الأسرة، لتظهر التباشير الأولى للتغيير، الذي كان كان هشا وغير مرئي تقريبا. ولم يحدث المنعطف الحاسم إلا بعد العشرينيات من القرن الماضي.

وفي سنة 2006 تضاعف « العمر المتوسط » ثلاث مرات بالمقارنة مع معياره التاريخي (من 20 إلى 62 سنة). وتقدر نسبة الوفيات بـ 58 وفاة من بين كل ألف طفل عمره أقل من سنة (عوض حوالي 400 في الألف). والتأخر مقارنة مع المغرب يتقلص بسرعة؛ إذ لم يعد يتجاوز عشر سنوات. ومعلوم أن الهند تمثل القاطرة الحقيقية للنمو العالمي. وبتعبير آخر فإن الحقيقة تتجاوز الخيال. لذا يجب مراجعة رؤيتنا للعالم، لما نعاينه من نهضة الحضارة الهند أوروبية القديمة.

---

(1) Tabutin. D., Vilquin. E., et Biraben J.N., « L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire » مداخلة قدمت في مؤتمر « The History of World Population in the Second Millennium ». فلورانس، 28-30 يونيو 2001. UIESP.
Noin D., 1970, *la Population rurale du Maroc*, PUF, Paris, t. 1, p. 239.

(2) في فرنسا حيث أحدث السجلات الخورنية في القرن السادس عشر وعوض بسجلات الحالة المدنية للكومونات إبان الثورة، لم يبدأ الانخفاض في الوفيات يظهر إلا مع القضاء التدريجي على الطاعون في بداية القرن الثامن عشر، ومع توقف الحروب المتتالية التي كان يخوضها لويس الرابع عشر الذي سيطر على أوروبا وحكم إلى أن توفي سنة 1715. وحسب الأشغال الديمغرافية التاريخية، حوالي 1750 لم يكن متوسط الحياة يتعدى 25 سنة.

يرجع الفضل في تحسن فرص البقاء على قيد الحياة، أساسا، الى التقليص من وفيات الأطفال في مقتبل العمر. فحسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 (الشكل 1)، فإن نسبة وفيات الأطفال انخفضت كثيرا لتنتقل من 149‰ مطلع الستينيات، الى 60 حتى 48‰ سنة 2004. هذا التقدم هو ثمرة حملات التلقيح التي أجريت في المغرب، مستهدفة بصفة خاصة مكافحة الأمراض التي تصيب الأطفال في سن مبكرة كما أنها أيضا نتيجة تحسن التغطية الصحية بصفة عامة، ذلك أن نسبة عدد السكان لكل طبيب عرفت تحسنا ملموسا إذ انتقلت من 120 12 نسمة لكل طبيب في 1967 الى 1780 نسمة لكل طبيب في 2004. وفي نفس الوقت، ارتفع عدد السكان لكل سرير من 638 الى 144 1، ويعود هذا التطور أيضا الى تحسن الحالة الغذائية والتوفر على الماء الصالح للشرب.

الشكل 1

تطور أمل الحياة في المغرب بين 1950 و2004

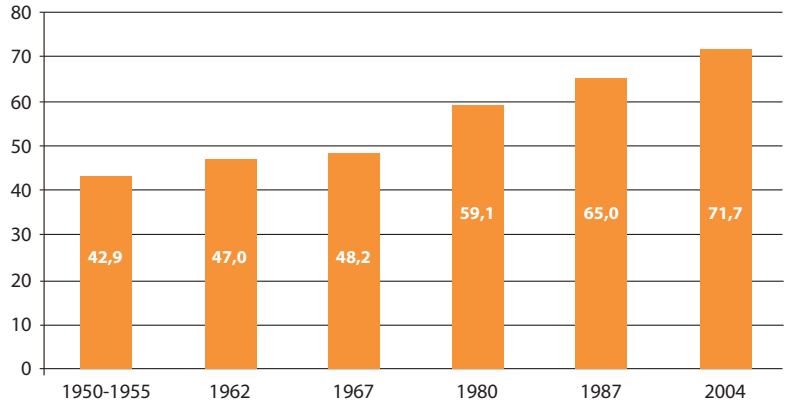

ومع ذلك، فإن المغرب مازال يعاني من تأخر في هذا المجال، ولاسيما فيما يتعلق ببقاء الطفل والأم على قيد الحياة والذي يظل هشا مقارنة مع بلدان ذات مستوى نمو مماثل. وهكذا فإن نسبة وفيات الأمهات تبلغ 227 وفاة لكل 100 000 ولادة (الشكل 2) خلال الفترة 1995-2003. وتزداد هذه النسبة ارتفاعا في الوسط القروي بسبب قلة العناية الطبية قبل الولادة وبسبب ضعف نسبة التوليد في محيط يحظى بالمراقبة الطبية.

الشكل 2

نسبة وفيات الأمهات (بالنسبة لـ 100 000 ولادة جديدة)

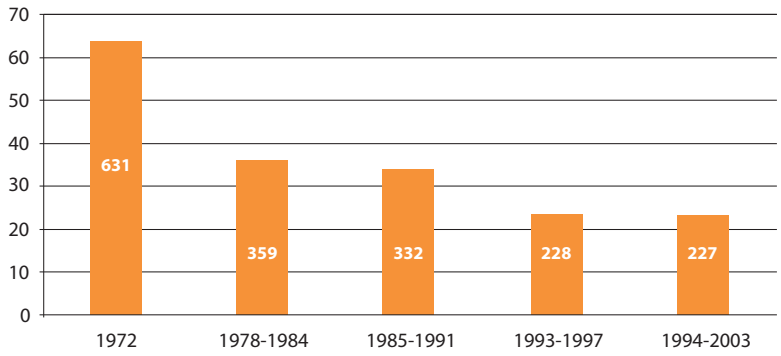

ورغم ذلك يبقى ارتفاع متوسط أمل الحياة مكسبا ملموسا، دون اعتبار ذلك أمرا استثنائيا؛ إذ يجب استحضار الأداء الياباني في مجال الصحة كي يظهر الطابع النسبي لأداء بلدان العالم الأخرى.

البطل الياباني

بعد أن انهزم اليابان واحتلته الجيوش الأمريكية غداة استسلامه (شتنبر 1945) للجنرال ماك آرثر، كان على البلاد أن تجري إصلاحات مؤسساتية عميقة.

ففي 1946 كان يشكو من تأخر عميق، حيث كان خربا تتهدده المجاعة. وكان أمل الحياة به الأكثر انخفاضا وسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وحوالي سنة 1980، انتقل إلى مقدمة الكوكبة. ولم يفتأ تقدمه يتزايد إلى أن بلغ متوسط العمر لديه، سنة 2005، 82 سنة، (بل 85 سنة بالنسبة للنساء اللواتي يتميزن بقوة بيولوجية أكبر). أما بالنسبة لوفيات الأطفال (قبل متم السنة الأولى) فإنها الأكثر انخفاضا في العالم: 3 وفيات من أصل 1000 مولود حي، أي أنها شبه منعدمة. وفي المقابل تبلغ هذه النسبة بالمغرب 48 في الألف، أي أكبر ب 16 ضعفا من اليابان.

قرائن أخرى

وهكذا، فإن المغرب قد يعاني من تأخر طفيف عن جارته الجزائر وتتقدم عليه تونس كثيرا (الجدول 2)، حيث نسبة وفيات الأطفال أقل مرتين عن المغرب، جزئيا بسبب اختلاف معدلات التغطية الصحية. وقد يكون وضع المغرب الحالي مماثلا لوضع إسبانيا في 1959، عندما كانت ما تزال ترزح تحت النظام الباتريماركي. إلا أن إسبانيا ما لبثت أن تخلصت من إعاقتها، حيث أنه في سنة 1974، تراجع مستوى معدل وفيات الأطفال بالنصف، ليبلغ 20 وفاة بالنسبة ل 1 000 مولود حي قبل متم السنة الأولى (وهو مستوى تونس الحالي ومستوى فرنسا خمس سنوات قبل ذلك، أي في 1969).

الجدول 2

نسبة وفيات الأطفال في بعض البلدان ومعدل التغطية الصحية

البلد	نسبة المواليد الجدد (‰) المتوفين قبل السنة الأولى (2005)	الأطباء لكل 1000 نسمة	عدد الممرضين لكل 1000 نسمة
إيرلندا	2	3,62	13,63
اليابان	3	1,98	7,79
فرنسا	4	3,37	7,24
الولايات المتحدة	7	2,56	9,37
روسيا	12	4,25	8,05
رومانيا	17	1,90	3,89
الڤيتنام	18	0,53	0,56
تونس	21	1,34	2,87
المكسيك	24	1,98	0,90
الصين	27	1,06	1,05
الجزائر	37	1,13	1,21
تركيا	38	1,35	1,70
المغرب (2004)	48	0,56	0,90**

المصدر: www.ined.fr/fr/tout_savoir_population/fiches_pedagogiques/la_mortalite_infantile_dans_le_monde/ والإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، بالنسبة للجزائر، بحث EASF 2002.

* المنظمة العالمية للصحة، التقرير العالمي حول الصحة في 2006؛ المندوبية السامية للتخطيط، الدليل الإحصائي للمغرب 2006.

** بالنسبة للمغرب، يتعلق الأمر بموظفي الطب الموازي العمومي، أما نسبة الممرضين فهي 0,56 حسب المنظمة العالمية للصحة.

3. الخصوبة

في ظرف ثلاثين سنة فقط، من منتصف السبعينيات الى 2004، انتقلت الخصوبة من مستوى مرتفع بشكل استثنائي، 7 أطفال لكل امرأة مطلع الستينات، الى عتبة تعويض الأجيال: أكثر قليلا من 2 (أنظر الشكل 3).

لقد ظهرت الإشارات الأولى لانخفاض الخصوبة في منتصف السبعينيات، حسب معطيات التاريخ التناسلي للنساء الواردة في البحث الوطني حول الخصوبة والتخطيط العائلي في 1979-1980، الذي مكن من تقدير معدل الخصوبة الكلي بـ 5,9 أطفال لكل امرأة. وفي مرحلة أولى، كان هذا الانحدار عنيفا، ثم ما لبثت وتيرة انخفاضه أن خفت، تلاها أخيرا، خلال المرحلة الراهنة، تسارع فجائي.

هذا التراجع الذي عرفته الخصوبة، متبوعا بانخفاضها المتسارع بصما بشكل نهائي دخول المغرب مرحلته الثانية من الانتقال الديمغرافي المتميزة بانخفاض معدل الوفيات مشفوعا بانخفاض معدل الخصوبة.

إلا أن هذا الانطلاق الذي عرفته المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي لم يحدث خلال نفس الفترة في وسطي الإقامة معا (الحضري والقروي). فإذا كانت هذه الظاهرة قد تجلت بالنسبة للحضريين منذ نهاية الستينيات، فإن الخصوبة لدى النساء القرويات في هذه الفترة بقيت في مستوى جد مرتفع، ولم يتراجع معدل الخصوبة القروية إلا في الثمانينيات.

الشكل 3

تطور معدل الخصوبة الكلي حسب وسط الإقامة

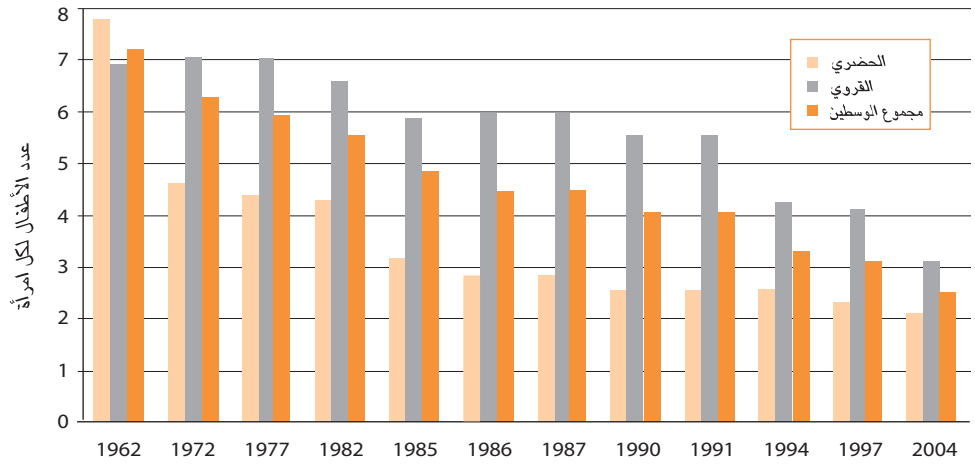

إن معدل الخصوبة الكلي يتحدد اليوم في حوالي 2,5 طفلا لكل امرأة مع ضرورة التمييز بين الوسط الحضري حيث مستوى الخصوبة نسبيا منخفض (2,1 مقابل 3,1 في الوسط القروي).

هذا الانخفاض الهام في الخصوبة، الذي لم يكن ممكنا الا بعد انخفاض نسبة الوفيات، لا يجد تفسيره إلا في انخفاض نسبة الزواج وكذا في تزايد اللجوء الى استعمال أساليب منع الحمل.

إن التفاوت الزمني في بدء انخفاض الخصوبة تبعا لوسط الإقامة يفترض أن الأسباب العميقة المحددة لتغير الخصوبة في المغرب هي أسباب متراكبة ولا يمكن حصرها في عامل واحد، نظرا للفوارق المجالية

والاجتماعية، والاقتصادية. ويمكن تقديم فرضيتين إثنتين لتفسير ذلك: فمن جهة، هناك مرحلة «التحديث» التي طالت ساكنة استفادت من تمدرس واسع، وبنيات اجتماعية، فضلا عن استفادتها من الزخم المعلوماتي عبر وسائط الاتصال وتطور وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى، مرحلة «الأزمة أو الفقر» التي أصابت فئات من السكان لم تستفد بالمرة من هذه الاستثمارات الاجتماعية أو لم تستفد منها إلا بقدر ضئيل جدا. ذلك أنه، في سياق الأزمة (التقويم الهيكلي ونتائجه سيما في مجال التشغيل، ومجال ولوج القطاعات الاجتماعية)، تتبنى الأسر المبدأ «المالتوسي حول الفقر» وتفرض على نفسها «تقويما» للخصوبة بسبب تدهور مستوى العيش وارتفاع تكلفة الطفل. ومن ثمة، يكتسي تطور الخصوبة طابعا مزدوجا.

الانتقال الديمغرافي

نظرية الانتقال الديمغرافي قانون تاريخي كوني، تم وضع أسسه ما بين 1929 و1953. وله، في ذات الآن، بعد وصفي وآخر تفسيري. ويمكن تلخيص الشق الوصفي في وجود مرحلتين تاريخيتين كبيرتين، الأولى مرحلة رفع السرعة (انخفاض الوفيات)، والثانية مرحلة البطء الديمغرافي، عندما تنتظم الولادات وتشرع في الانخفاض بسرعة أكبر من سرعة الوفيات. وحينئذ يأخذ منحنى النمو الديمغرافي شكل جرس. وحسب إن كان الانتقال الديمغرافي مبكرا أو متأخرا يمكن أن ننسب له عامل مضاعف للساكنة، وهو نسبة الساكنة «الأصلية» (التي تسبق الانخفاض الجيلي للوفيات) من الساكنة «النهائية» (أي الساكنة التي تتسم بالعودة إلى نسبة نمو ديمغرافي منخفض جدا).

ومع التحديث الجاري جيلا بعد جيل، تخف وفاة الأزمة، وتتراجع الوفاة «العادية» ومن ثم يحدث تمدد دبمغرافي لم يسبق له مثيل، وهو ما يفضي، بعد مدة من رد الفعل تطول إلى هذا الحد أو ذاك، إلى انتظام الخصوبة: الإنجاب لم يكن يوما غير محدود؛ فما يبحث عنه الأزواج هو الاستمرار عن طريق نسلهم. فإذا كان الموت المبكر سائدا، يجب التسلح بأسرة ذات حجم كبير، ولكن بمجرد ما تختفي الوفاة المبكرة لن يصبح مبررا اللجوء إلى هذا النوع من الأسر للاستمرار عبر النسل. وآنذاك، ينطلق انخفاض الخصوبة جيلا بعد جيل، وتتباطأ الوتيرة الديمغرافية على مر العقود لتعود إلى شبه توازن منخفض.

وبالمقابل فإن الجانب التفسيري للانتقال الديمغرافي معقد جدا، ويتضمن أوجها متعددة تثير نقاشات وآراء متناقضة. فبالاعتماد على الأعمال التي لها، في ذات الآن، عمق تاريخي وجغرافي،يمكن إبراز ثلاثة عناصر:

– دور التحديث/التنمية، بمفهومه الواسع، الذي من ركائزه الاختفاء البطيء لخطر الموت اليومي؛

– النموذج الانتشاري، الذي سبق وأن أثاره الكلاسيكيون، والذي ازدادت أهميته بفعل عولمة الأفكار، واستمرار الأعمال الأكاديمية والانشغالات الاجتماعية على «المدى البعيد».

– الوعي والإرادة السياسية، على الصعيد العالمي، بإلغاء أشكال التمييز الصارخة ضد المرأة.

لقد أثبتت دراسات عدة أن التصورات المتعلقة بذرية كثيرة العدد آخذة في التغير تبعا لتكاليف تربية الأطفال التي مافتئت تزداد. وهذا في وقت أخذت فيه السيولة النقدية بين الأجيال تتغير أكثر فأكثر. فمع انتشار للمدرسة يتسع أو يضيق، يزداد حجم انتقال الأموال من الآباء نحو أبنائهم، بينما يصير انتقالها من الأبناء الى الآباء عرضيا. لقد أظهرت دراسة [3] حول تصور الآباء لتكاليف ومكاسب الأبناء في المغرب أن الحفاظ على خصوبة مرتفعة نسبيا في الوسط القروي مقارنة مع الوسط الحضري، يجد تفسيره، جزئيا، في الفوائد التي يمكن جنيها من الإنجاب (عمل الأولاد على المدى القريب، وتأمين الشيخوخة على المدى البعيد) والتكاليف المترتبة عنه (التمدرس، العلاج، السكن، استهلاك الأطفال للغذاء واللباس).

واللافت للنظر، أن وتيرة انخفاض الخصوبة تجري في وقت مازال فيه ما يقرب من نصف سكان المغرب يعيشون في المناطق القروية. هذا التطور يحمل على الاعتقاد أن الحركة لن تتوقف هكذا بشكل سحري، عند حدود تعويض الأجيال، وأننا إذا تركنا الحبل على الغارب، فإن الإفراط في الخصوبة، سينقلب سريعا الى عجز والأمثلة كثيرة ومتواترة الحدوث (كندا، أوروبا، آسيا الشرقية، تركيا الغربية، تونس، وسط إيران، بالإضافة طبعا الى العواصم الكبرى في « العالم الثالث »)؛ إن الأمر يتعلق إذن باتجاه عميق، ولا رجعة فيه، على ما يبدو، اللهم إلا في البلدان التي تم فيها سن سياسات توافق بين الحياة المهنية والحياة العائلية، كما هو الأمر في أوروبا الأطلسية (باستثناء شبه الجزيرة الأيبيرية).

لن نتوقف عند أسباب ثورة الخصوبة هذه، بل سنكتفي بالتنويه ببعض النقط الجوهرية؛ ذلك أن عوامل الانتقال الصحي وتلك المتعلقة بالانتقال الانجابي تكاد تكون معممة جدا.

وفيما يخص تدني معدل الخصوبة، فإن هذه المحددات مرتبطة بعوامل تاريخية معروفة، مثل التعمير (إكراهات المجال، الزمن، ومن ثمة كلفة الطفل)؛ وارتفاع مستوى تعليم الإناث، مع ما ينتج عن ذلك من تطلعات مهنية، ووضع خاص، وتحرر مالي، وإشباع مادي، وشيوع نمط جديد في أسلوب الحياة على الصعيد الكوني؛ وظهور تقنيات طبية للحد من الولادات (منع الحمل العصري، الإجهاض عن طريق الإسقاط).

هنا أيضا، يتعلق الأمر بحركة عالمية: بين 1960 و2005، نجد أن منحنيات معدل الخصوبة في آسيا وأمريكا اللاتينية، من جهة، ومثيلاتها في أوربا واليابان من جهة أخرى، تتقاطع في المستويات وفي الاتجاهات، ويجري كل شيء كما لو أن مسلسلا من التقاطعات الضرورية والمرتبطة بقوى « التحديث » والارتفاع المطرد لكلفة الطفل، أخذت في التحرك والانطلاق. ومن ثمة، فإن محاولة البحث عن عوامل تطور محض داخلية تبدو مستعصية، سيما في مجتمعات منفتحة، وخاضعة لتأثير الأفكار وأساليب الحياة الخارجية؛ ولعل هذا ينطبق أكثر على النساء اللاتي أصبح هاجس التحرر لديهن أولوية سياسية أممية.

إن الزواج المتأخر، والذي هو ظاهرة محلية أكثر منها كونية، واللجوء الى سلاح تنظيم النسل، الذي هو اضطراري أكثر منه اختياري، يفسران انخفاض معدل الخصوبة المغربية. لقد عرفت أوروبا الغربية وبلدان الشرق الأقصى في آسيا ذات الكثافة السكانية العالية بالنسبة للأراضي القابلة للزراعة، آلية

(3) مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، (1966)، « Perception par les parents des coûts et bénéfices des enfants », *in Famille au Maroc les réseaux de solidarité familiale,* Rabat, Maroc.

التقويم الأولية هذه عند حدوث الطفرة الديمغرافية التي أسفرت عنها أولى بوادر التراجع في معدل الوفيات. إلا أن هناك تفردا مغربيا لا تخطئه العين: يتمثل في اتساع، وسرعة ومدى تطبيق هذا «الإكراه الأخلاقي»، حسب تعبير القس مالتوس.

اللجوء أكثر فأكثر إلى تأخير الزواج

على مستوى الزواج، يأتي تأخير سن الزواج الأول، من بين التغيرات الأكثر بروزا في المجتمع المغربي، خلال العقود الأخيرة، فالنساء والرجال يلجأون أكثر فأكثر الى الزواج في سن متأخرة. ويعود هذا إلى «تحديث» المجتمع بفضل التمدرس والتعمير، وإلى صعوبات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي (التشغيل، السكن).

لقد كان التقليد السائد في 1960 هو الزواج المبكر، على نطاق واسع، والذي يتم ترتيبه في الغالب في سن المراهقة، بل منذ الطفولة. وهكذا، فإن 94% من النساء، في سن 20-24 كن متزوجات. وكانت هذه النسبة تقترب من 98% بالنسبة للفئة العمرية 25-29 سنة. أما ما بعد 30 سنة، فإن نسبة العزوبة لم تكن تهم سوى قلة قليلة من النساء: حوالي 1,5% فقط.

لقد بدأ التحول، واضحا جليا، منذ الستينيات، حيث نجد أن نسبة المراهقات ما بين سن 15 و19 اللاتي كن قد تزوجن، تراجعت بحوالي النصف: 6 على 10 في 1960، 3 على 10 في 1971؛ لتصبح هامشية ابتداء من نهاية الثمانينيات (حوالي 1 على 10). ثم يشيع النزوع الى تأخير الزواج، وذلك بسرعة فائقة، بعد سن العشرين؛ ففي داخل الفئة العمرية 20-24 سنة، كانت نسبة العازبات في 1960، طفيفة: 6%، لتصل في إحصاء 1982، 40% قبل أن تصبح غالبة في 1985 ولتستقر في نسبة تفوق 60% بقليل منذ 1997 (بل لتتجاوز 2/3 بالنسبة للمرأة الحضرية).

بدراستنا لتطور نسب العازبات ما بين 20-24 سنة والعزاب ما بين 25-29 سنة، يتبين لنا مدى التغيرات التي طرأت على زواج الجنسين للمرة الأولى. فقد ارتفعت هذه النسب بشكل محسوس لأسباب عدة (انتشار التمدرس خاصة لدى البنات، ولوج سوق الشغل، التطلع الى نمط حياة مغاير، صعوبات اقتصادية، إلخ.) أما لدى الفئة العمرية 25-29 سنة، فقد كان التراجع كبيرا، حيث انتقلت نسبة النساء غير العازبات من 98% في 1960 الى 83% في 1982 قبل أن تستقر في حوالي 60% في 2004.

الشكل 4

تطور حصة النساء العازبات

بحسب السن بين 1994 و2004 (%)

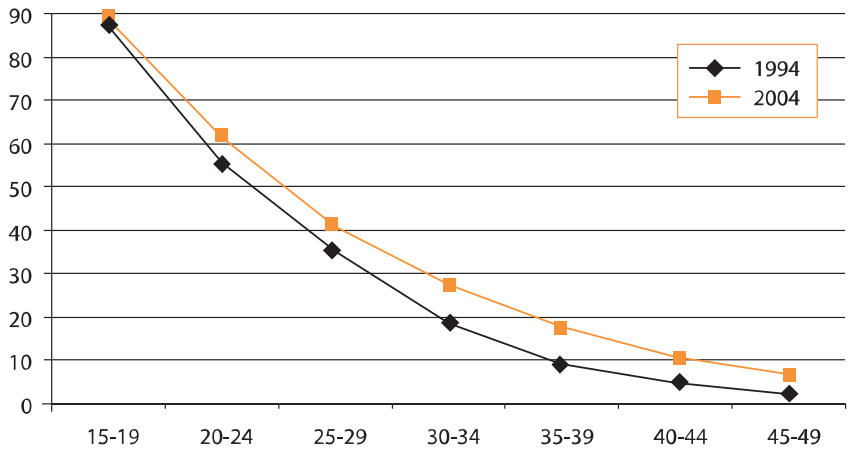

جدول 3

نسبة (%) النساء المتزوجات بحسب السن في 1994 و2004

السن	1994	2004
19-15 سنة	12,1	10,7
24-20 سنة	41,4	37,0
29-25 سنة	60,3	55,7
34-30 سنة	75,1	67,5
39-35 سنة	82,0	74,5
44-40 سنة	83,6	78,7
49-45 سنة	82,5	78,2

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 و2004.

لنأخذ الآن سن 30 سنة، ففي هذه السن في المجتمع القروي التقليدي، كانت هناك امرأة واحدة من 50 ماتزال عازبة؛ وفي إحصاء 2004، في الوسط القروي، أصبحت 15 من 50 (35,8%) من العازبات ما بين 25-29 سنة). وعلى سبيل المقارنة، فإن النسبة المئوية بالنسبة للنساء الحضريات ترتفع الى حوالي 20 من 50 (40,7%). بمعنى آخر، فإن الزواج المبكر لم يعد هو المقياس، بل إن مؤسسة الزواج نفسها تزعزت؛ وأصبح الزواج يرتكز أكثر فأكثر على عواطف الزوجين أكثر من ارتكازه على قواعد الأعراف العائلية (زواج دموي، مع هاجس الحفاظ على الأملاك الخاصة)؛ كما أن العزوبة المطلقة، أكانت اضطرارا أم عن اختيار، فإنها تتكرس أكثر فأكثر، سيما من قبل النساء ذوات الشواهد العليا. ففي المجتمعات الأبوية في الماضي، كان متوسط العزوبة المطلقة بالنسبة للنساء، على اختلاف مستوياتهن التعليمية، نادرا جدا (1%)؛ أما في أيامنا هذه، فإن المتوسط، بالنسبة للنساء المزدادات في الخمسينيات، يقترب من 10% مع ارتفاع متصاعد تبعا لمستوى التعليم وسط الأجيال الجديدة.

فإذا أخذنا حالة النساء اللائي أزددن أواسط الستينيات: ففي سن الأربعين، وبين أكثرهن حظا من التعليم (مستوى جامعي) نجد أن ربع النساء لم يتزوجن؛ وبالنسبة للأخريات، وهن الأكثر عددا، ولا يتوفرن على أدنى مستوى تعليمي، نجد أيضا أن الأعراف تغيرت كثيرا؛ إذ أن عشرهن (1/10) بقين عازبات، بدل نسبة لا تصل الى 2% بالنسبة للاتي ولدن قبلهن في الأربعينيات.

وبخصوص الفئات العمرية الأكثر عددا، من النساء المزدادات حوالي 1975، ضحايا الإشباع الديمغرافي (أزمتا السكن والشغل)، واللائي هن اليوم في سن الثلاثين، فنظرا لعدم استيعابهن استيعابا تاما من قبل النظام الاجتماعي–الاقتصادي (سوق العمل، السكن، البنيات المدرسية والجامعية، الاستفادة من بعض المداخيل والتمتع بالاستقلالية الشخصية)، ظللن قابعات في وضعية العزوبة الممتدة.

وفيما يتعلق بفئة النساء الحاصلات على الشهادات العليا، وبحسب المؤشرات الأولى المستخلصة من إحصاء 2004، فإن ثلثهن بقين عازبات، إما لأن وضعهن الاقتصادي لا يرقى الى طموحهن، وإما من خشيتهن من عدم العثور على زوج يتجاوب مع رغبتهن في العمل خارج البيت، وفي المساواة في الحياة المنزلية وفي التحرر الشخصي.

تعززت هذه التغييرات بفعل تطور متوسط سن الزواج الأول بالنسبة للنساء الذي سجل بدوره ارتفاعا ملحوظا. ففي 2004، بلغ متوسط سن الزواج الأول بالنسبة للنساء 26,3 سنة (31,2 سنة بالنسبة للرجال)، بينما لم يتجاوز هذا المتوسط 17 سنة في 1960 (24 سنة بالنسبة للرجال).

وهكذا، إذا كان تأخر سن الزواج يعكس التغيرات العميقة في المجتمع المغربي، فإننا نلاحظ أيضا أنه يبقى أحد العوامل المساهمة بشكل محسوس في انخفاض مستويات معدل الخصوبة في المغرب. فارتفاع سن الزواج الأول قلل كثيرا من المدة المحتملة للتعرض للحمل وقلل من ثمة العدد الاجمالي للأطفال الذين يمكن للمرأة إنجابهم خلال حياتها التناسلية.

الجدول 4

سن الزواج الأول (بالسنوات) في 1994 و2004 حسب الجنس ووسط الإقامة

وسط الإقامة	1960	1971	1982	1994	2004
الذكور					
الحضري	24,6	26,7	28,5	30,9	32,2
القروي	23,9	24,8	25,6	28,1	29,5
الإناث					
الحضري	17,5	20,8	23,7	26,4	27,1
القروي	17,2	18,7	20,8	23,7	25,5

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1960، 1971، 1982، 1994 و2004.

الشكل 5

معدل السن عند الزواج الأول للساكنة النسائية

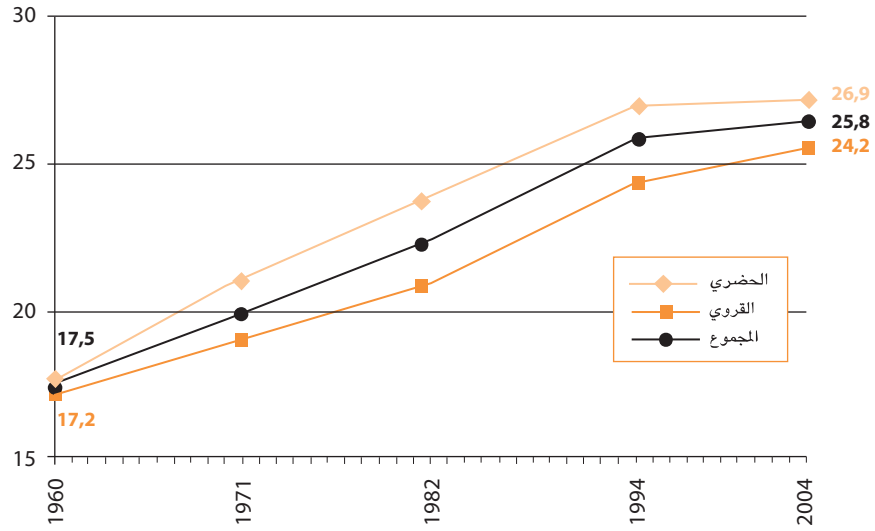

اعتبارا للفاقة وسوء التغذية، لم يكن الزواج معنيا كثيرا بظهور العادة الشهرية لأول مرة، وبالتالي إمكانية الإنجاب، أما اليوم، فإن العادة الشهرية تظهر مبكرا، في سن 12 أو 13 على الأرجح؛ من جهة أخرى، وذلك بفعل الانعدام شبه التام للولادات خارج الزواج (نعم إحصائيا، أما واقعيا فليس هناك ما يمنع من وجودها)، فيمكن اعتبار هذا الضبط عن طريق تأخير الزواج يؤثر تأثيرا بالغا في الخصوبة، وهكذا، فإن مدة الحياة الإنجابية للمرأة المغربية تخصم منها حوالي خمسة عشرة سنة (27 – 12 = 15).

علما بأن السنوات المعنية بتأجيل الزواج (بين 17 و27 سنة) هي بالضبط السنوات التي تكون فيها الخصوبة في كامل عنفوانها؛ وإذا أخذنا الآن بعين الاعتبار أيضا تصاعد العزوبة المطلقة، فيمكننا أن نستخلص، كتقدير أولي، أن نصف الانخفاض في معدل الخصوبة، يعزى، في الشروط الحالية، الى التحكم في الزواج.

تزايد اللجوء إلى وسائل منع الحمل

إذا كان السن عند الزواج الأول يشكل أحد المتغيرات الرئيسية لانطلاق سيرورة انخفاض الخصوبة، فقد أخذ مفعوله يتراجع، تدريجيا، لفائدة الانتشار المتزايد لوسائل منع الحمل الاختياري، سيما بعد التثمين التدريجي لصورة الأسرة الصغيرة (وسائل الإعلام، الكتب المدرسية، الطموحات الاجتماعية). ومن جهتها، لعبت سياسة تنظيم الأسرة، التي بدأ تطبيقها منذ 1960، دورا لا يستهان به في التقليص من الخصوبة. وتجدر الاشارة الى أن توافر وسائل منع الحمل للراغبين والراغبات في ذلك كان نتيجة تنفيذ برنامج هام لتنظيم الأسرة، يعتمد، من بين أشياء أخرى، على «الزيارات المنزلية للتشجيع المنهجي» التي تمت بلورتها في الثمانينات من القرن الماضي.

وبعد أن كان اللجوء إلى وسائل منع الحمل أمرا ثانويا في الستينيات من القرن الماضي، حيث كانت 8% فقط من النساء تستعمل إحدى هذه الوسائل،ليتجاوز هذا الاستعمال اليوم 63%[4] والنسبة أكثر ارتفاعا بالوسط الحضري منه بالوسط القروي (65,5% مقابل 59%).

لقد كسب انتشار استعمال وسائل الحمل 23 نقطة ما بين 1980 و1992، منتقلا من 19% إلى 42% و16 نقطة ما بين 1992 و1997منتقلا من 42% إلى 58%. ويلاحظ أن وسائل منع الحمل أكثر استعمالا في الوسط الحضري منه في الوسط القروي، غير أن الفوارق ليست كبيرة (65,5% في الوسط الحضري مقابل 59,7% في القروي). ويلاحظ نفس الأمر بخصوص المستويات الدراسية، حيث الفوارق طفيفة نسبيا.

شكل 6

تطور انتشار استعمال وسائل منع الحمل حسب وسط الإقامة

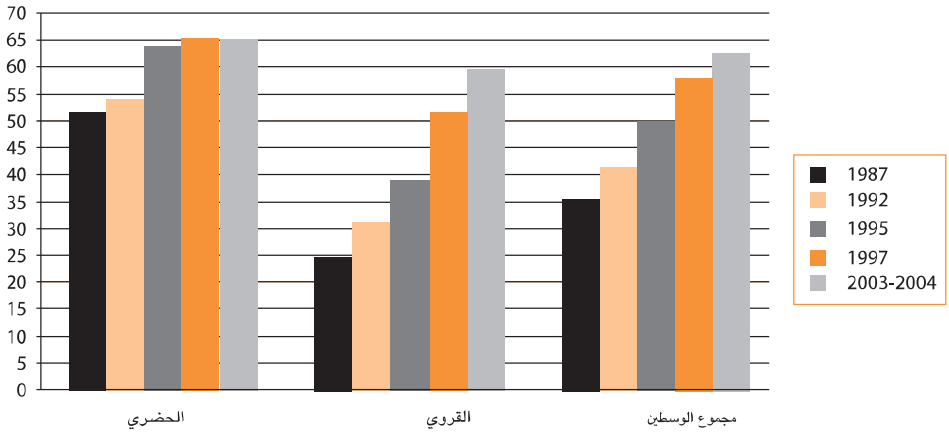

تحسن وضعية المرأة كعامل رئيسي في انخفاض الخصوبة

إن تراجع سن الزواج واللجوء المتزايد لاستعمال وسائل منع الحمل مؤشرات وثيقة الارتباط بتحسن أوضاع النساء بالمغرب. ويمكن إدراك هذه التغيرات من خلال المؤشرات الخاصة بمحو الأمية بين النساء وولوجهن

(4) بحث حول السكان والصحة الأسرية، 2003-2004.

سوق الشغل، حيث تميزت العقود الأخيرة بنوع من التحسن على مستوى التمدرس، وخاصة تمدرس الفتيات، وعلى مستوى محو الأمية بين النساء. فقد انتقلت الأمية وسط النساء من 96% سنة 1960 إلى 55% سنة 2004، أي بانخفاض قدره 41 نقطة خلال 44 سنة. ويرجع ذلك، أساسا، إلى انتشار التمدرس بين الأجيال الصاعدة، حيث بلغ تمدرس الفتيات في التعليم الأساسي 77,5% سنة 2004.

وسمح تحسن الرصيد الدراسي للنساء بالمغرب بمراجعة بعض المعايير التي تجعل من المرأة مجرد عامل للإنجاب. كما أن مواصلة الدراسة حتى تبلغ مستويات عليا نسبيا، قد فتح أمام المرأة آفاقا جديدة أمام استقلاليتها واندماجها المهني، الأمر الذي أدى الى ظهور تصور جديد للطفل. وسيؤثر هذا التمدرس المؤهل الذي ينعت بـ « المهر الدراسي » في استراتيجيات النساء بخصوص الزواج، ذلك أن التوفر على شهادة عليا من شأنه أن يدفعهن إلى تبني اختيارات فردية لتطوير وضعهن وإلى ممارسة نشاط مهني، الأمر الذي لا يخلو من تأثير على سلوكهن الإنجابي.

الجدول 5

معدل الخصوبة الكلي حسب المستوى الدراسي

المصدر	السنة	لاشيء	ابتدائي	ثانوي وما فوق	المجموع
البحث الوطني حول الخصوبة والتخطيط العائلي 1979-1980	1980-1975	6,36	4,63	4,15	5,91
البحث الوطني حول السكان والصحة I-1987	1983-1981	5,84	3,83	2,24	5,24
البحث الوطني حول السكان والصحة I-1987	1987-1984	5,20	3,15	2,34	4,58
البحث الوطني حول السكان والصحة II-1987	1992-1990	4,86	2,36	2,03	4,04
العينة المستجوبة 1992	1995-1993	4,04	2,36	1,89	3,31
البحث الوطني حول صحة الأم والطفل 1997	1997-1996	3,7	2,3	1,9	3,1
البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية 2003-2004	2004-2003	3,0	2,3	1,8	2,5

ومن جهة أخرى، يشكل نشاط المرأة عاملا تمييزيا بالنسبة للخصوبة. فمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (بمفهوم المحاسبة الوطنية) ما انفكت تتزايد خاصة بالوسط الحضري؛ إذ أصبحت النساء حاضرات أكثر فأكثر في النشاط الاقتصادي خارج البيت. وتشكل الإرادة القوية في تحقيق اندماج اجتماعي أفضل، ونمو اقتصاد السوق، والحاجة المتزايدة لليد العاملة النسائية، وخاصة في القطاع الثالث، وتحديث المجتمع وتطور المواقف تجاه مشاركة المرأة في الحياة العملية عوامل من شأنها أن تشجع المرأة على الخروج من الدائرة العائلية للالتحاق بصفوف الحياة العملية، وتمكن هذه المشاركة في الحياة المهنية المأجورة من خروج النساء من الفضاء العائلي التقليدي، والتطلع إلى نمط جديد للعيش، وامتلاك سلطة القرار يمكنهن من لعب أدوار جديدة داخل الأسرة. هكذا برز انعكاس النشاط الاقتصادي للنساء على الخصوبة، بشكل واسع، في الأدبيات الديمغرافية. فممارسة نشاط اقتصادي يتمخض عنها سلوك يميل إلى تقليص الإنجاب، خاصة في المناطق الحضرية. إن النساء اللواتي يشتغلن يملكن فرصا أكبر للاتصال بالعالم الخارجي، ويصبحن، بفعل ذلك، قادرات أكثر على اتخاذ مواقف عقلانية تجاه إنجابهن، وتجاه الفترات الفاصلة بين الولادات. ففي 1982، وفي وقت كان فيه انخفاض الخصوبة ما زال محتشما، تأكد النشاط الاقتصادي للمرأة كمعيار تمييزي كبير للخصوبة في المغرب. إن معدل الخصوبة الكلي الذي بلغ 6,06 لدى النساء العاطلات انخفض إلى 3,60 بين النساء النشيطات.

ويزداد هذا الفرق في الوسط الحضري، حيث تتم ممارسة الأنشطة النسوية الأعلى أجرا والأكثر تأهيلا (5,01 طفل وسط النساء العاطلات مقابل 2,4 وسط النساء النشيطات). ويؤكد الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 أن غير النشيطات يلدن، في المتوسط، 3,1 أطفال لكل امرأة مقابل 1,1 بالنسبة للنشيطات (2,8 مقابل 0,8 على التوالي في الوسط الحضري و3,5 مقابل 1,8 في الوسط القروي).

4. الهجرة الدولية

عرفت الهجرة المغربية عبر العالم تطورا هاما سواء من حيث حجمها أو تعقدها. فقد طرأ تغيير على الأصل الجغرافي وعلى طبيعة تيارات الهجرة، وظهرت طرق جديدة أخرى للتنقل. كما يلاحظ، في الوقت ذاته، توسع مناطق الانطلاق وتنوع السكان المرشحين للمغادرة. إن أوساط الهجرة والاستراتيجيات الهجرية تعددت، حيث تكاثفت وتشابكت العلاقات بين بلدان الاستقبال والمغرب كبلد نزوح، لتظهر حقائق اجتماعية جديدة للهجرة المغربية.

فحتى أواسط القرن العشرين، ظل تدفق هجرة المغاربة نحو الخارج ضعيفا. وغداة الحرب العالمية الثانية، وخاصة في بداية الستينات، تسارعت هجرة المغاربة، وذلك بسبب العجز الديمغرافي بأوروبا، وتراكبه مع متطلبات تنمية اقتصادية سريعة مما خلق حاجة كبيرة لليد العاملة.

هكذا، انتقل عدد المغاربة المقيمين بالخارج من 160 ألف سنة 1968 إلى 680 ألف سنة 1982، ثم إلى 1 934 000 سنة 1991، ليصل سنة 2004 عددا إجماليا من 3 089 000 مهاجر موزعين بين أوروبا (2 616 871)، والدول العربية (282 772) وآسيا وأوقيانيا (5 167) وإفريقيا (5 366) وأمريكا (178 914)[5].

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة الدولية يجب أن تساهم بشكل كبير في وتيرة انخفاض تزايد السكان. فعن طريق الدخول القانوني للبلدان الرئيسية للهجرة بأوروبا وحده، حل 101 100 مغربي إلى هذه البلدان سنة 2002[6]. وهذا بغض النظر عن المهاجرين غير القانونيين إلى هذه البلدان، وبغض النظر أيضا عن بلدان استقبال أخرى بأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، فضلا عن أن توقيف المهاجرين غير القانونيين على طول السواحل الاسبانية المغربية يتم بالآلاف سنويا. وبالطبع، فإن عددا مهما من هؤلاء المهاجرين ينجح في الالتحاق بالضفة الأخرى من البحر المتوسط.

لم ينج المغرب من الظاهرة العالمية لانفجار الهجرة، بفعل تقلص الأراضي الفلاحية المرتبط بضعف المردودية في الفلاحة (التقدم التقني يطرد الإنسان من الحقول) وبميلاد اقتصاد غير مادي متمحور حول قطاع الخدمات.

إن الضغط الديمغرافي الذي تجاوز قدرات الامتصاص الداخلية للاقتصاد المغربي، والتيارات الهامة نحو الخارج بحثا عن فرص جيدة للعيش، مما يخفف العبء على البلاد، يجعل قياس هذه الظاهرة أمرا صعبا. غير أن بالإمكان الاكتفاء باللجوء إلى نظام معين للقياس، باعتبار أن التواجد المغربي بالخارج قد تضاعف ثلاث مرات منذ سنة 1980، منتقلا من حوالي مليون إلى ثلاثة ملايين نسمة. وهو ما يعادل عشر الساكنة المقيمة بالبلاد (30 مليون نسمة).

---

(5) حسب مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، إحصائيات مستخرجة من البعثات الديبلوماسية والقنصليات المغربية ببلدان مختلفة.

(6) حسب إحصائيات SOPEMI/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، دخل، سنة 2002، 40 200 مهاجر مغربي بشكل قانوني إلى اسبانيا، و26 100 إلى إيطاليا، و21 400 إلى فرنسا، و8 500 إلى بلجيكا و4 900 إلى هولندا.

فخلال ربع القرن الأخير، على الخصوص، امتصت الهجرة حوالي خمس التزايد الطبيعي، علما أنه من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار انتقائية مواصفات المهاجرين حسب الجنس والسن. وفي هذه الشروط قد يتقلص عدد الولادات الحالية والمقبلة، كما سيخف، على الخصوص، الضغط على سوق الشغل بشكل جلي (داخل الفئة العمرية 15-34 سنة، سجلت نسبة البطالة ما يقارب 47% سنة 2005).

والمغرب لم يعد بلدا لتصدير الهجرة فقط. بل أصبح مستقبلا لها ومعبرا نحو أوروبا. ولذلك، ستظل الهجرة الدولية رهانا، من الدرجة الأولى، بالنسبة للمغرب خلال العقود المقبلة. فبالنظر، على الخصوص، لأهمية عدد المغاربة المقيمين بالخارج ومكوناتهم، وحجم التحويلات التي يقومون بها، يمكننا أن نتوقع اتساع دورهم في التحولات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وبالتالي، تنامي وزنهم وتعاظم مشاركتهم في الحياة السياسية.

إن الدول المتقدمة تسعى منذ الآن، ومن خلال العولمة واتفاقيات التبادل الحر، إلى استبدال التيارات الهجرية بتيارات الخيرات والرساميل. ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه على المغرب هو معرفة ما إذا كانت سيرورات العولمة ستنجح في كبح تيارات الهجرة، ثم القضاء عليها في ما بعد؟ أم، على العكس من ذلك، ستؤدي ما ستفرضه العولمة من انعكاسات سلبية لإعادة هيكلة آلية الإنتاج على توازن النسيج الاجتماعي الهش، إلى تصاعد موجات الهجرة نحو بلدان الاستقبال؟ وفي هذه الحالة، فإن الساكنة التي اكتسبت تأهيلا أكثر هي التي ستصبح معنية بالهجرة، مما قد يؤدي إلى حرمان الرأسمال البشري المغربي من أفضل طاقاته.

5. التعمير والحركية الداخلية

لم تعرف الدينامية الديمغرافية بالمغرب شكلا موحدا طبع مجموع التراب الوطني. ويشكل التمايز بين المجالين الحضري والقروي، لوحده، مثالا جليا في هذا الصدد. فقد أوضحت الإحصاءات المغربية ما بين 1960 و2004 أن النمو الديمغرافي يهم الوسط الحضري بشكل أكبر.

ويفسر هذ التمايز في إيقاعات النمو تطور التعمير بالمغرب. فالوسط الحضري الذي كان يأوي 29,2% من السكان سنة 1960 أصبح يضم 55,1% سنة 2004. وبذلك تضاعفت الساكنة الحضرية خمسة أضعاف تقريبا، مقابل 1,6فقط بالنسبة للساكنة القروية خلال الفترة ما بين 1960 و2004 . وواكب هذا التمدن السريع امتداد «الضواحي» من خلال توسع المحيط الحضري للمدن الكبرى، الأمر الذي يتطلب تهيئة حضرية ملائمة قادرة على محاربة النقص في المساحات الخضراء، والاكتظاظ السكني، والانعزال الاجتماعي، فضلا عن ضمان الوقاية المدنية بشكل لائق.

فعلى مستوى الهجرة، بلغ متوسط صافي الهجرة السنوي بالمجال الحضري 67 ألف ما بين 1960 و1971. كما بلغ خلال السبعينات 113 ألف. وبلغ الحد الأعلى، ما بين 1982 و1994، 193 ألف مهاجر سنويا ليسجل هذا المعدل حوالي 102 ألف ما بين 1994 و2004[7].

وبلغت مساهمة الهجرة القروية في النمو الديمغرافي الحضري، المقدر بشكل تقريبي، 38% ما بين 1960 و1971، و43% في الفترة 1971-1982 و40% خلال الفترة الممتدة ما بين 1982 و1994، و35% في المرحلة الفاصلة بين إحصائي 1994 و2004، مسجلا بذلك انخفاضا لوزن الهجرة القروية في النمو السكاني للمدن.

(7) حسب تقدير غير مباشر وتقريبي لـ س. شهوة على أساس النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، يجب مراجعتها على ضوء المعطيات المباشرة لإحصاء 2004.

الجدول 6

الساكنة حسب وسط الإقامة، 1960-2004

السنوات	حضري		قروي		نسبة الحضريين
	الأعداد (بالملايين)	معدل التزايد السنوي المتوسط (%)	الأعداد (بالملايين)	معدل التزايد السنوي المتوسط (%)	
1960	3,4	—	8,2	—	29
1971	5,4	4,3	10,0	1,8	35
1982	8,7	4,5	11,7	1,4	43
1994	13,4	3,6	12,7	0,7	51
2004	16,5	2,1	13,4	0,6	55

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1960، 1971، 1982، 1994 و2004.

لم تسمح عوامل بنيوية وظرفية، مثل الجفاف الذي ساد في الثمانينات، بالحفاظ على القرويين بأماكن ولادتهم. ويمكن تفسير ما لوحظ من انخفاض في وتيرة التمدين بعد سنة 1994، بالحفاظ النسبي للأرياف على ساكنتها بفضل جهود التنمية بالعالم القروي، وخاصة في مجالات الكهربة، والتزويد بالماء الصالح للشرب، وبناء المدارس وفك العزلة بفضل تطور الشبكة الطرقية.

وفضلا عن ذلك، أضحى تطور وسائل الاتصال والنقل، وانتشار المعلومات عن طريق وسائط الإعلام (القنوات الفضائية، المذياع، الهاتف...) عوامل مهمة للحفاظ على القرويين بالأرياف، ضدا على الجاذبية المعهودة للمدن.

ومع ذلك، فمازال الوسط الحضري يكتسح الفضاء أكثر على حساب الوسط القروي من خلال تكاثر عدد المدن والمراكز الحضرية، وبفعل توسع محيطاتها.

ويجب تسجيل أن حركات الهجرة الداخلية، التي تتشكل أساسا، إلى حد الآن، من تيارات الهجرة القروية، باتت تهم أكثر فأكثر التيارات ما بين المدن.

غير أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تنجم عن انعكاسات العولمة، والتي يمكنها أن تتمخض عن تغييرات على مستوى الاقتصاد الفلاحي، وتتسبب في الهجرة القروية، وخاصة صغار الفلاحين المجبرين على المغادرة.

ولا يشكل تنوع حركات الهجرة وتغير أهميتها التحولين الوحيدين اللذين تتميز بهما الحركية المجالية والدينامية الديمغرافية المغربية. فقد عرف مكون الهجرة الداخلية حسب الجنس تحولات كبرى باتجاه تأنيث متصاعد. وهكذا تساهم المرأة في الهجرة على عدة أصعدة. وذلك، أولا، من خلال مبادرتها الخاصة، في إطار هجرة مستقلة، بحثا عن شروط عيش أفضل، وكذا باعتبارها مرافقة للرجل كزوجة أو عضو من العائلة أو ربة أسرة.

إن «التأنيث» المتزايد لموجات الهجرة الداخلية، سواء من حيث الحجم الذي بلغته[8]، أو التغيرات التي أثارها والتحولات التي رافقته على مستوى وضع المرأة المغربية وشروط عيشها، قد ساهم في تحديث نسبي لسلوكها الديمغرافي.

(8) أنظر بهذا الصدد مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، (1996)، *Famille au Maroc. Les réseaux de solidarité familiale*، ص. 151-152.

6. التوزيع المجالي للساكنة

تتسم ساكنة المغرب بتفاوتات جغرافية من حيث التواجد السكاني. فهي موزعة بشكل غير متساو على صعيد الجهات، حيث تأوي ثلاث جهات ثلث السكان: (32,9%) ويتعلق الأمر بالدار البيضاء الكبرى (12,2%)، وسوس ماسة درعة (10,4%) ومراكش تانسيف الحوز (10,4%). بالمقابل يقطن أقل من ثلاثة أفراد من أصل كل مائة (2,7) في ثلاث جهات وهي كلميم السمارة، العيون بوجدور وواد الذهب الكويرة (1,5% و0,9% و0,3% على التوالي) وبين هذين الطرفين تتموقع جهات المملكة الأخرى بنسب مئوية تتراوح بين 4,8% و8,3%. عموما لم يتغير هذا الترتيب، مقارنة مع إحصاء سنة 1994. بيد أن هذا لم يمنع بعض المناطق من معرفة دينامية ديمغرافية قوية، في حين لم تشهد جهات أخرى سوى إيقاعات نمو معتدلة نسبيا أو ضعيفة.

تضم الفئة الأولى ذات نسب النمو الديمغرافي المرتفعة، في نفس الآن، جهات لها وزن ديمغرافي ضعيف مثل جهة وادي الذهب الكويرة بنسبة نمو 10,5% تليها العيون بوجدور (3,8%)، وكلميم السمارة (1,8%)، وأيضا جهات لها وزن ديمغرافي هام جدا: طنجة تطوان (2%) وهي الجهة الرابعة من حيث وزنها الديمغرافي(8,3%)، والرباط سلا-زمور-زعير، وفاس-بولمان ب 1,8% لكل منهما.

تضم الفئة الثانية الجهات ذات الوتيرة المعتدلة من حيث نمو الساكنة (أكثر من 1% لكن أقل من 1,8%)، جهات لها وزن ديمغرافي مهم: جهة سوس ماسة درعة (1,7%)، والدار البيضاء الكبرى (1,5%) والغرب-الشراردة-بني احسن (1,4%)، ومراكش-تانسيفت-الحوز (1,3%) ومكناس-تافيلالت (1,2%).

أما الفئة الثالثة التي سجلت معدلا سنويا للنمو الديمغرافي لا يتجاوز 1%، فتضم حسب أهميتها تازة-الحسيمة-تاونات بنسبة 0,5% تليها الجهة الشرقية (0,8%)، والشاوية-ورديغة-وتادلة-أزيلال (0,9% لكل منهما)، ودكالة-عبدة (1,0%). كما أن هذه الجهات ضعيفة التعمير نسبيا.

على العموم، وإذا كانت السياسة الجهوية تقترح أن جهات جنوب المغرب مدعوة إلى أن تعرف نموا ديمغرافيا كبيرا، فإنه من غير الأكيد أن الجهات ذات الوزن الديمغرافي الأكثر قوة ستشهد تباطؤا في نموها الديمغرافي على المدى الطويل. لاشك أن سياسات التمدين الرامية إلى بناء مدن جديدة قرب المدن الكبرى بهذه الجهات تشكل عناصر تسمح بهذا الاستنتاج.

إن اختلال التوازن في توزيع الساكنة ليس جهويا فحسب، بل هو قائم أيضا بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية للمغرب. و يمكن وصف الدينامية المجالية الجارية بأنها مستقطبة نحو البحر، تشجعها على ذلك تباينات الطقس والتضاريس، الأمر الذي أفضى إلى اختلالات في توزيع السكان تتفاقم باضطراد بين الساحل وداخل البلاد.

لقد أصبحت الدار البيضاء، التي عرفت نموا هائلا منذ بداية الحماية الفرنسية سنة 1912، متروبولا ضخما يضم حوالي 4 ملايين نسمة، متقدمة بكثير على الرباط-سلا (1,8 مليون) رغم ثقلهما التاريخي. فهي تستفيد من موقعها المركزي على الساحل الأطلسي مشكلة القطب الاقتصادي الأول للملكة مستقطبة لوحدها ثُمن الساكنة.

جدول 7

ترتيب جهات المغرب حسب حجم الساكنة

الجهة	1994		2004		نسبة النمو
	الساكنة	%	الساكنة	%	
الدار البيضاء الكبرى	3 126 785	11,99	3 631 061	12,15	1,5
سوس-ماسة-درعة	2 635 522	10,11	3 113 653	10,42	1,7
مراكش-تانسيفت-الحوز	2 724 204	10,45	3 102 652	10,38	1,3
طنجة-تطوان	2 036 032	7,81	2 470 372	8,26	2,0
الرباط-سلا-زمور-زعير	1 985 602	7,62	2 366 494	7,92	1,8
مكناس-تافيلالت	1 903 790	7,30	2 141 527	7,16	1,2
دكالة-عبدة	1 793 458	6,88	1 984 039	6,64	1,0
الجهة الشرقية	1 768 691	6,78	1 918 094	6,42	0,8
الغرب-الشراردة-بني احسن	1 625 082	6,23	1 859 540	6,22	1,4
تازة-الحسيمة-تاونات	1 719 844	6,60	1 807 113	6,05	0,5
الشاوية-ورديغة	1 509 077	5,79	1 655 660	5,54	0,9
فاس-بولمان	1 322 473	5,07	1 573 055	5,26	1,8
تادلة-أزيلال	1 324 662	5,08	1 450 519	4,85	0,9
كلميم-السمارة	386 075	1,48	462 410	1,55	1,8
العيون-بوجدور	175 669	0,67	256 152	0,86	3,8
واد الذهب-لكويرة	36 751	0,14	99 367	0,33	10,5
مجموع المغرب	26 073 717	100,00	29 891 708	100,00	1,4

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1994 و2004.

إن الشريط الساحلي، وعلى عرض يمتد بين 15 إلى 20 كلم، يتمتع عموما، بجاذبية مفرطة، إذ يستأثر بثلثي المؤهلات البشرية تقريبا في حين أن امتداده المجالي لا يغطي سوى 10 إلى 15% من مجموع التراب الوطني. إننا إزاء تطور فوضوي، ينذر بعواقب خطيرة على البيئة الطبيعية (التهام المجالات الخضراء، التوسع غير المنظم للمنشآت البشرية، غزو الإسمنت المسلح للشاطئ، فقدان التنوع الحيوي، سوء استعمال الموارد الطبيعية، الخ.).

ب - بنيات الساكنة

غير الانتقال الديمغرافي المغربي، بشكل تدريجي، بنية الساكنة حسب السن، وذلك عبر إيقاعات مختلف مراحله ومكوناته (الوفيات، الولادات، حركات الهجرة). ولأن هذا الانتقال لم ينته بعد، فإنه مستمر في التأثير على الساكنة بانعكاساته على متوسط عدد الأفراد لكل أسرة، وعلى السكن والتجهيزات الاجتماعية، والتمدرس والتشغيل...

1. الانقلاب التدريجي لهرم الأعمار

تشكل فتوة الساكنة المغربية خاصية تميز بنيتها الديمغرافية. بيد أن تراجع وزن الشباب ضمن مجموع الساكنة أصبح ملموسا مع مر السنين. فبخصوص الفئة العمرية لأقل من 15 سنة، نجد أن حصتها ما فتئت تتراجع باستمرار، حيث انتقلت من 44,4% سنة 1960 إلى 37,0% سنة 1994، ثم إلى 31,3% سنة 2004 (28,4% بالمدن مقابل 34,8% بالوسط القروي).

لقد بدأ الانتقال الديمغرافي يؤثر بشكل ملحوظ على شكل هرم الأعمار. فمن شكل مثلثي مررنا، تدريجيا، إلى هرم على شكل جرس حيث الساكنة النشيطة تمثل الجزء المهيمن.

الشكل 7

هرم الأعمار (بالحجم) بالمغرب ما بين 1960 و2004

والواقع، أن ستة أشخاص من كل عشرة عام 2004 كانت أعمارهم تتراوح بين 15 و59 سنة (61,6%). إن فئة الأشخاص الذين هم في سن العمل هي التي ينبغي أن تحظى أكثر من غيرها باهتمام السلطات العمومية. إننا اليوم أمام تدفق الشباب على سوق الشغل بوتيرة سريعة لها علاقة بالارتفاع الكبير للخصوبة في ما مضى، وغالبا ما يكون لهم تكوين وبحوزتهم شهادات.

وتشكل الشيخوخة الجانب الثاني المثير في هرم الأعمار بالمغرب. فالوزن النسبي للفئة العمرية «60 سنة فأكثر»، والتي سبق وأن عرفت انخفاضا بسيطا بفعل تضافر الزيادة الانتقالية للخصوبة (انخفاض نسبة المرض، تحسن التغذية والوقاية الصحية...) وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال لأقل من 5 سنوات، بدأ يتنامى منذ 1982، لتنطلق سيرورة الشيخوخة الديمغرافية، بل، وبشكل أدق، الانقلاب التدريجي لهرم الأعمار، وخاصة تراجع فئات الشباب.

وهكذا، فإن التغير الذي كانت له أكبر الانعكاسات هو التحول التدريجي لبنية الأعمار الذي يبقى مستمرا الى ما بعد فترة الانتقال الديمغرافي، أي في أفق مغرب 2030.

الجدول 8

توزيع للساكنة حسب فئات الأعمار الكبرى الوظيفية (بـ %)

السنوات	0-14 سنة	15-59 سنة	60 سنة فأكثر
1960	44,4	48,4	7,2
1971	46,9	46,9	7,2
1982	42,1	51,5	6,4
1994	37,0	56,0	7,0
2004	31,3	60,6	8,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1960، 1971، 1982، 1994 و2004.

إنها الظاهرة التي تنبئ بالمستقبل والتي ستغير ملامح المجتمع المغربي، حيث سيصبح الشباب أقلية.

وعلى الرغم من ميل الوتيرة الديمغرافية نحو الانخفاض، فإن النمو المستقبلي لمختلف الفئات العمرية ستكون له انعكاسات هامة على الحاجيات السوسيواقتصادية. وستصبح تنمية البلاد مرهونة بالطريقة التي ستتم بها الاستجابة لهذه الحاجيات.

هكذا، سيظل عدد الشباب الذين يلجون سوق الشغل، بمن فيهم الفتيات، النتيجة الأساسية للنمو الديمغرافي في السنوات المقبلة، خاصة وأن المستوى الدراسي لهذه الفئة من السكان في تحسن مستمر. فالبلاد قد عرفت «انفجارا» في الولادات "Baby-boom" هائلا جدا ولمدة طويلة في نفس الوقت؛ فخلال زهاء نصف قرن، بين 1960 و2007، تجاوز العدد السنوي للولادات 000 600 نسمة وبلغ الذروة في التسعينيات بحوالي 000 640 نسمة.

وسيترجم هذا، بعد عشرين سنة، بفائض في عرض العمل المرتبط بالفائض النسبي للشباب تزيد من حدته رغبة أجيال جديدة من الإناث في ولوج سوق الشغل. إننا نعيش، بالضبط، في قلب فترة الاكتظاظ الديمغرافي الأقصى، إذ أن حصة الشباب البالغ من العمر ما بين 15 و25سنة تحوم حول 20 و21%، في حين أنها أقل بمرتين لدى جارنا الاسباني.

أكيد، أن الساكنة النشيطة المشتغلة قد تضاعفت 3 مرات ما بين 1971 و2005، حيث انتقلت من 3,4 إلى 10,2 مليون. غير أن هذا لا ينفي أن نسبة التشغيل (أي نسبة عدد الأشخاص الذين لهم منصب شغل ضمن عدد السكان الإجمالي) منخفضة جدا: لا تتعدى 34%. هذا على الرغم من أن فئة السكان «في سن النشاط» (15 إلى 59 سنة) قد بلغت ذروتها التاريخية (61,6%)، ويبرز الفارق (61,6 – 34 = 27,6% أو 8,3 مليون شخص) مما يؤكد وجود منجم ضخم للرأسمال البشري غير مستغل.

بيد أن المقارنة لا يجب أن تتوقف عند هذا الحد. فيجب أن نلاحظ أن تطور حصة عدد المرشحين المحتملين لولوج سوق الشغل وعدد الخارجين المحتملين منه (أو المتقاعدين) انخفض[9]، كما أن متوسط حجم الجيل القابل للتقدم لولوج سوق الشغل سنويا، والذي تم اختياره هنا اعتباطيا كعشر الساكنة البالغة من العمر ما بين 15 و25 سنة، والذي لم يكن يتعدى 163 ألف نسمة، أصبح، سنة 2006، 682 ألف، أي ما يعادل أربعة أضعاف.

(9) تم حساب هذه النسبة بقسمة عدد الشباب البالغين من العمر ما بين 15 و25 سنة على عدد السكان البالغين 65 سنة فأكثر بالمغرب، حيث بلغت هذه النسبة 4,5 في 1960، لتنتقل إلى 4,1 سنة 2004، لتبلغ 3,9 سنة 2006.

هناك خلاصة تؤكد أنه «بالنسبة لجيل أو اثنين سيكون عدد الوالجين سوق الشغل أكبر مما يستطيع الاقتصاد الحديث استيعابه، وبذلك سيستمر القطاع غير المهيكل والفقر مع ما لذلك من تأثير على شروط العيش»[10]، ويمكن أن تطبق هذه الخلاصة على حالة المغرب، اللهم الا اذا تحقق تقدم هائل.

وعلى مستوى ثان، سيخف قليلا الضغط الديمغرافي للشباب أقل من 15 سنة. غير أن هم تعميم التعليم المتضافر مع تحسين جودة مردودية المنظومات التعليمية سيعوض هذا الانخفاض الديمغرافي بشكل واسع على مستوى الاستثمارات.

ويرتبط الانعكاس الثالث للتحول الذي عرفه التوزيع السكاني حسب الأعمار بسيرورة شيخوخة الساكنة. إذ يمكن أن تكون لذلك تأثيرات على الاستمرارية المالية لأنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية. فإذا كانت نسبة الساكنة المتقدمة في السن لن تبلغ المستويات التي تعرفها أوروبا إلا بعد 2030، إذا اعتمدنا الأرقام النسبية، فإن الأرقام المطلقة تؤكد أن التطور السريع لأعدادها سيضغط بشدة على النظام الصحي وعلى نظام التقاعد، مع ما يصاحب ذلك من تغيرات على مستوى الأمراض وعلاقتها بظهور مهم لأسباب الوفاة المرتبطة بالشيخوخة، ذات التكلفة الباهظة (أمراض مزمنة والخبيثة). يظهر هذا في وقت ما زالت فيه البلاد ترزح تحت تهديد أمراض البلدان النامية إضافة إلى الأمراض الجديدة.

أكيد أنه لا يجب أن تؤدي سيرورة الشيخوخة إلى السقوط في «الميز تجاه المسنين» المحبط: فالأشخاص المسنون سنة 2006 يعيشون حالة صحية أحسن من نظرائهم سنة 1960 الذين عاشوا طفولتهم في القرن الماضي، تحت وطأة الأمراض (غير المعالجة) والمتكررة، وسوء التغذية المزمن والمآتم والعمل البدني الشاق والمتواصل...

إن الأطفال الذين ولدوا في المناخ التكنولوجي الجديد هم، طبعا، الأكثر استئناسا مع التقنيات الجديدة في الإعلام والتواصل، في حين أن من هم أكبر سنا، الذين ينعتهم أحفادهم بالديناصورات، هم الأكثر ضياعا. إن الهوة بين الأجيال لم تكن يوما بهذا الاتساع. وعلى المستوى الاقتصادي والعلمي، يأخذ العمر أهمية جديدة، وخاصة في الميادين الأكثر تقدما: فأجيال الرأسمال البشري أصبحت أكثر أهمية من أجيال الرأسمال المادي أوالمالي.

2. الأسر والعائلات

مع الانخفاض الهائل للخصوبة سيعرف حجم الأسر تقلصا كبيرا، خاصة بالوسط الحضري. وعلى غرار باقي دول العالم، ستعرف الأسرة، التي تخضع لتأثير ثلاثي يرتبط بطول العمر، وتقلص عدد الأبناء، ورغبة الأزواج في الاستقلال، تحولا عميقا يتجلى في الأسرة «النووية» (الالتفاف حول نواة الآباء/الأبناء) والأسرة «العمودية» (تعايش الأبناء وآبائهم وأجدادهم بل وآباء أجدادهم أحيانا، بتعبير آخر، ثلاثة أو أربعة أجيال توحدها روابط الزواج والعائلة). غير أن العائلة أضحت تعيش متفرقة فوق التراب الوطني، بل وحتى في الخارج عوض أن تعيش دائما تحت سقف واحد.

Rochefort, M. « Le défi urbain dans les pays du Sud » *in* Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, *Correspondances* (10) n° 68, 2001.

وتبرز معالجة المعطيات الإحصائية سمتين واضحتين تطبعان الدينامية الأسرية. ففي المقام الأول تميل التغيرات التي طالت البنية الأسرية نحو القطيعة مع النمط الأسري التقليدي الذي يجسده نموذج العائلة المركبة. لقد أصبحت حصة الأسر النووية (حوالي 6 أسر من كل 10)[11] مهيمنة على حساب العائلة المركبة. كما أصبحت الأسر ذات المعيل الواحد، على الرغم من أنها مازالت ضعيفة التمثيلية، تشكل 7,8% من مجموع الأسر، مع تواجد أكبر بالوسط الحضري (8,7%) مقارنة مع الوسط القروي (6,6%). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حصة الأسر المركبة تكتسي أهمية ذات دلالة، حيث بلغت 38,8% سنة 1998-1999 (39,1% بالوسط الحضري مقابل 38,2% بالوسط القروي).

وتتمثل السمة الثانية في حدوث قطيعة في تطور نسب النمو السنوي للساكنة والأسر. فخلال الفترتين الأوليين لما بين إحصائين كانت نسبة نمو الأسر أقل بكثير من نسبة نمو الساكنة، حيث بلغت على التوالي 1,10% مقابل 2,52% بين 1960 و1971، و1,02% مقابل 2,54% بين 1971 و1982. في حين لوحظ تطور في الاتجاه المعاكس ابتداء من 1982، إذ تجاوزت نسبة نمو الأسر نسبة نمو الساكنة. وقد بدأ هذا المنعطف في الانخفاض الواضح لحجم الأسر: 5,9 سنة 1982 مقابل 5,25 سنة 2004.

الجدول رقم 9

نسبة معدل النمو السنوي للأسر والساكنة (%)

الفترة		1960-1971	1971-9182	1982-9194	1994-2004
الوسط الحضري	الأسر	2,25	4,11	3,93	3,12
	الساكنة	4,34	4,45	3,64	2,07
الوسط القروي	الأسر	0,50	0,56	0,40	1,51
	الساكنة	1,75	1,46	0,67	0,59
المجموع	الأسر	1,11	2,03	2,21	2,45
	الساكنة	2,58	2,61	2,06	1,38

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1960، 1971، 1982، 1994 و2004.

هكذا، سجل عدد الأفراد في كل أسرة تطورا لا يستهان به خلال الأربعين سنة الماضية. فقد انتقل من 4,8 أفراد في الأسرة سنة 1960 إلى 5,3 أفراد سنة 2004، وبلغ هذا الرقم أوجه في الثمانينات 5,9 (أفراد في الأسرة الواحدة).

(11) المندوبية السامية للتخطيط، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، *Population et développement au Maroc : dix ans après la CIPD* (Le Caire, 1994). CSP : 2004.

جدول رقم 10

تطور عدد الأسر (بالآلاف) ومتوسط حجمها

مكان الإقامة	1960	1971	1982	1994	2004
عدد الأسر					
– الوسط الحضري	802	1 024	1 594	2 531	3 440
– الوسط القروي	1 625	1 716	1 825	1 915	2 225
– المجموع	2 427	2 740	3 419	4 446	5 665
متوسط حجم الأسر					
– الوسط الحضري	4,3	5,3	5,5	5,3	4,8
– الوسط القروي	5,1	5,8	6,3	6,6	6,0
– المجموع	4,8	5,6	5,9	5,9	5,3

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1960، 1971، 1982، 1994 و2004.

حسب مكان الإقامة، ظل متوسط حجم الأسر كبيرا سواء بالوسط القروي أو بالوسط الحضري. فبالوسط القروي كان 5,1 أفراد يعيشون تحت سقف واحد سنة 1960. أربعة وأربعون سنة بعد ذلك، أي سنة 2004 بلغ هذا المتوسط 6,0 أفراد. وفي المقابل، انتقل هذا العدد بالوسط الحضري من 4,3 أفراد سنة 1960 إلى 5,5 أفراد سنة 1982 لينخفض إلى 5,3 أفراد سنة 1994 ثم إلى 4,8 أفراد سنة 2004.

وستترجم هذه الوضعية بتزايد الطلب على السكن والتجهيزات. وبما أن مشكل السكن يشكل ثقلا كبيرا على التدبير العمومي للإسكان، فإن السلطات العمومية ستواجه طلبا إضافيا ضخما على المساكن. فنمو عدد الأسر أسرع بكثير من نمو عدد الساكنة؛ وينجم عن ذلك حاجة ملحة الى رفع حجم السكن والتجهيز ات (السيارات، الأثاث، الوسائل السمعية البصرية، التجهيز المنزلي، الخ.).

3. وضعية المرأة

يمثل الشرط النسائي عاملا أساسيا في معدل الخصوبة. ويمكن قياس مكانة المرأة في المجتمع، اعتمادا على ثلاثة معايير تطورية ومترابطة؛ وهي: المعرفة والقيمة والسلطة.

«المعرفة»

كان لتحسن الرصيد الدراسي للنساء بالمغرب تأثير هام على سلوكهن الإنجابي. هذاالتأثير الايجابي الذي يلعبه التعليم يبدو جليا في مختلف الأبحاث التي أجريت بالمغرب[12]. فالتمدرس يعيد النظر في بعض الأحكام التي تجعل المرأة مجرد أداة للإنجاب. كما أن حصول المرأة على مستوى دراسي عال نسبيا يفتح أمامها آفاقا جديدة بخصوص استقلاليتها واندماجها المهني. من جهة أخرى يمكن لـ «الامتياز المدرسي» أن يؤثر كثيرا في استراتيجيات الزواج، باعتبار أنه يحفز النساء على تبني اختيارات فردية للعيش وممارسة نشاط مهني.

(12) يتغير المؤشر التركيبي للمرأة حسب مستوى تعليمها، في سنة 2003-2004، كان للنساء الأميات متوسط عدد الأطفال مرتفع نسبيا (3,0) مقارنة مع النساء اللواتي ارتدن المدرسة (2,3 و1,8 على التوالي بالنسبة لمستوى الابتدائي والثانوي أو أكثر).

وتبين الإطلالة الموجزة على تطور بعض المؤشرات النسائية المجهودات التي بذلت لازالة الفوارق بين المرأة والرجل. فمسألة وضعية المرأة أصبحت من الأولويات السياسية والإستراتيجية بالنسبة للمغرب. ولا شك أن هذا التحسن يمر، بالضرورة، عن طريق تعليم المرأة، باعتباره دعامة للتنمية السوسيو اقتصادية ورفاه الفرد.

وتجدر الإشارة إلى أن 55% من النساء بالمغرب كن أميات سنة 2004 مقابل 96% سنة 1960. وتبقى نسبة الأمية كبيرة في الوسط القروي (74,8%) مقارنة مع الوسط الحضري (39,5%). فالمنجزات في هذا المجال ما بين 1994 و2004 غير متساوية حسب الأعمار، حيث يلاحظ انخفاض ب 63% لدى الفئة العمرية 10-14 سنة، مقابل 27% لدى فئة 15-24 سنة و21% لدى فئة 25-34 سنة.

يفسر الفرق في وتيرة الانخفاض بالجهود التي بذلت في مجال التمدرس، خاصة لفائدة الفتيات. فقد سجل التمدرس بالسلك الابتدائي بين الأطفال في سن التمدرس نسبة بلغت 87% سنة 2003-2004 مقابل 60,2% خلال سنة 1993-1994. وكانت الفتيات المستفيدات الرئيسيات بنسبة 84,2% و51,9% على التوالي. كما أصبح للفتيات في الوسط الحضري نفس فرص التمدرس التي يتمتع بها الذكور من الأطفال (90%)، في حين ما زال التمدرس ضعيفا في الوسط القروي. ومع ذلك فإن النسبة عرفت تطورا كبيرا، حيث مرت من 43,2% إلى 83,6% بين 1994 و2004، وكان التقدم جليا أكثر بين الفتيات، حيث انتقلت نسبة تمدرسهن من 30,1% إلى 78,5% (مقابل الانتقال من 55,7% إلى 88,5% بالنسبة للذكور).

الشكل 8

تطور نسب الأمية حسب الجنس بين 1960 و2004 بـ (%)

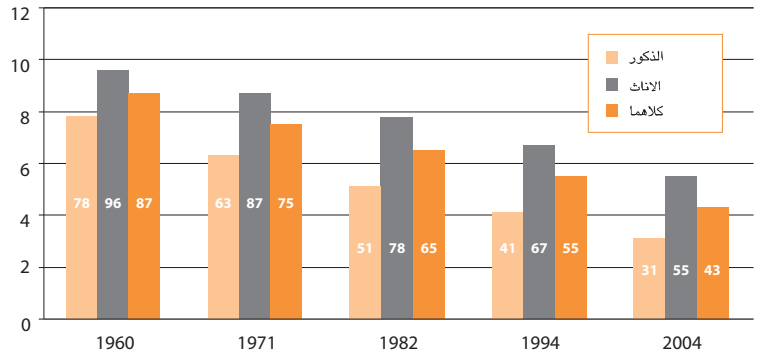

تُعَد المدرسة الوسيلة الأساسية لاكتساب المعرفة، على الرغم من أنها بدأت تفقد من هيمنتها المطلقة في هذا المجال. فبين فتيات الأجيال الشابة أصبحت المساواة قائمة، باعتبار أن كل الفتيات تقريبا يلجن المدرسة الابتدائية، فتكون لهن بذلك فرصة الإفلات من آفة الأمية، وأن يصبحن أكثر تسلحا ضد التمييزات التي تفرضها التقاليد.

فأغلب جداتهن اللواتي ولدن أواسط القرن العشرين، بالوسط القروي، لم يعرفن المدرسة. هكذا توجد قطيعة جذرية داخل نفس الأسر بين الأجيال المتعاقبة. ويعاني المغرب من تأخر كبير في هذا المجال، إذ أنه يأتي وراء مصر والهند وبعيدا كثيرا وراء إيران وتركيا، بالنسبة للنساء المزدادات سنة 1980.

غير أن المدرسة تمثل المختبر الرئيسي في تحول الشخصية الفردية وفي التحديث الاجتماعي (على شرط أن تروج لقيم المساواة)؛ ومهمتها ليست هي التلقين فقط بل التربية أيضا، أي تربية الشخصية

في مجملها والرقي بها وتحضيرها لمسؤوليات الحياة. إن وظيفتها القصوى هي منح الإنسان القدرة على معرفة استخدام عقله، وبالتالي القدرة على التعلم وخاصة تعلم كيف يتعلم، إذ أن المعرفة أصبحت تتجدد بشكل لم يسبق له مثيل.

هكذا، فعلى الأجيال الجديدة المتمكنة من المؤهلات الحديثة والمعارف المفيدة لتقدم الاقتصاد تقع مسؤولية الإبداع والتجديد، والقدرة على تدارك التأخر التقني والمؤسساتي، وتطوير العقليات حيث تصبح العولمة فرصة أكثر منها قدرا مرعبا.

ويكفي التذكير بحدث له ارتباط بالنساء المزدادات في النصف الأول من القرن العشرين: فقد كان جيل النساء في كوريا المزداد سنة 1900 كله تقريبا أميا (90%)، أما الجيل المزداد سنة 1950 فكان يتمتع بالحد الأدنى من التعليم الضروري للعيش حياة كريمة في منأى عن الحاجة: لقد تراجعت نسبة الأمية بينهن إلى 0%. فما هي الدول الأخرى المنتمية إلى ما كان يسمى بـ «العالم الثالث»، والتي تمكنت أجيالها النسائية المزدادة في منتصف القرن العشرين، من التخلص نهائيا من آفة الأمية؟ لا أحد.

«القيمة»

يرجع الفضل في تثمين دور المرأة في الحياة الاقتصادية، من جهة، إلى تراجع قطاعات الأنشطة المادية (الفلاحة والصناعة) لفائدة القطاع الثالث (الخدمات)، حسب قانون فيشر الذي صار معروفا منذ الثلاثينات، ومن جهة ثانية، إلى التحول الذي عرفه واقع المرأة (ثورة وسائل تنظيم الأسرة، تطور التعليم). فبعد أن يأخذن بحظ من التكوين في صغرهن، تصبح الفتيات راغبات في توظيف كفاءاتهن واكتساب استقلالية لم تجرؤ الأجيال السابقة يوما على المطالبة بها.

هكذا لم تفتأ المشاركة النسائية في النشاط الاقتصادي (بمفهوم المحاسبة الوطنية) تتزايد، خاصة بين نساء المدن. فقد أصبحت النساء حاضرات أكثر فأكثر في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل، لاسيما وقد تولدت عن نمو اقتصاد السوق، خاصة في القطاع الثالث، حاجة متزايدة إلى اليد العاملة النسائية.

ففي سنة 2004، شكلت النساء 27,1% من مجموع عدد السكان النشيطين، بنسبة نشاط بلغت 27,9% بين البالغات من العمر 15 سنة فأكثر (مقابل 76,9% بالنسبة للرجال). وتختلف المشاركة النسائية في النشاط الاقتصادي كثيرا حسب الأوساط. إذ تبلغ نسبة النشاط وسط القرويات 39,0% مقابل 20,4% فقط بين نساء المدن. ولا شك أن هذا الفرق هو الذي يفسر نسبة النشاط المرتفعة نسبيا (61,7%) في الوسط القروي في حين أنها لا تتجاوز 45,2% بالوسط الحضري. والنشيطات من النساء أصغر سنا نسبيا من نظرائهن من الرجال؛ حيث تبلغ حصتا الشباب البالغ من العمر أقل من 35 سنة 59,0% و55,8% على التوالي. وقد تمت ملاحظة هذا في الوسط الحضري، حيث تبلغ النسبتان 60,9% و49,9% على التوالي.

وعلى الرغم من التحولات الاجتماعية فإن تقسيم العمل حسب الجنس ما زال مستمرا. وتبين بنية التشغيل أن العمل في المنازل ما زال سائدا بين فئة النساء.

ويبدو لأول وهلة، أن عدد السكان النشيطين المشتغلين سنة 2006، يناهز 11 مليون نسمة. لكن من الصعب تقدير المساهمة الفعلية للنساء، بفعل صعوبة قياس الشغل الفعلي للنساء في الفلاحة، أو في المقاولات الصغرى العائلية المستقلة (الصناعة التقليدية، التجارة). فهل من المعقول أن نسلم، هكذا بسهولة، أن يكون عدد الرجال بالقطاع الفلاحي، الذي ما زال يضم أكثر من 40% من حجم التشغيل، أكبر من عدد النساء مرتين؟

وإجمالا، فإن حصة المرأة ضمن الساكنة النشيطة المشتغلة، حسب الإحصائيات المتوفرة، لا يكاد يتجاوز ربع المجموع، وذلك بسبب الارتفاع الخطير لنسبة البطالة الحضرية الأمر الذي يدفع باتجاه إعطاء الأولوية للرجال، تبعا للتقسيم التقليدي للعمل بين الرجال والنساء.

غير أنه يمكن القول إن عمل النساء لا يقدر حق قدره – كما هو الحال في العالم أجمع – لكونه غير مرئي بشكل كاف (عمل موسمي، تكميلي، منزلي، غير ثابت، مؤقت، عمل لوقت جزئي، إلخ.).

«السلطة»

إن مفهوم السلطة أكثر بروزا من مفهوم النفوذ الذي يفوقها أهمية في واقع الأمر. فقد جرت العادة، لتقييم موقع سلطة النساء في بلد معين بالرجوع إلى نسبة النساء البرلمانيات (11% بالمغرب) أو نسبة الوزيرات (7,7% سنة 2002). غير أن لذلك قيمة رمزية فقط، ويدخل في باب التقديرات الأولية، حيث يجب الغوص في ما وراء ذلك، لتحليل المسؤوليات الفعلية المناطة بالنساء. فمواقع التحكيم والقيادة والمواقع المهمة والنبيلة وذات الطابع الاقتصادي والتي لها علاقة بالمالية والداخلية والشؤون الخارجية كلها تناط بالرجال عدا بعض الاستثناءات. أما الأنشطة «الاجتماعية» (التعليم، الصحة...) فقد أصبحت أكثر فأكثر من حظ النساء.

وعلى الرغم من كونهن يشكلن أكثر من نصف الهيئة الناخبة، فإن النساء المغربيات لا يشغلن سوى حيز ضيق ضمن مجموع المنتخبين سواء على المستوى الوطني أو المحلي. كما أن حضورهن رمزي على مستوى الهيئات السياسية (الأحزاب، الجماعات المحلية، البرلمان، التراتبية الإدارية...). هذا في الوقت الذي يقر فيه الدستور بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء.

فإذا كانت المدونة المغربية لما بعد الاستقلال قد كرست اللامساواة وهيمنة الرجل داخل الأسرة، فإن مدونة الأسرة الجديدة قد أدخلت تحسينات فعلية.

4. الفقر وتطور معدل الخصوبة

إن الأعمال التي أنجزتها مؤخرا المندوبية السامية للتخطيط حول شروط العيش[13] تبين أن الفقر لايتلخص في مجرد ضعف في المداخيل، وفي الكفاءات البشرية لشريحة من الساكنة؛ بل يندرج، زيادة على «الشرخ الاجتماعي» الذي يحدثه، ضمن عوامل فشل الانتقال على الأصعدة التربوية والديمغرافية والاقتصادية[14].

وتتجسد تكاليف الفقر، اليوم، في عدم قدرة الفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة على التحكم في خصوبتها، وعجزها، من ثمة، عن استثمار الكفاءات البشرية والمهنية لعدد مرتفع من الأطفال، وفي عدم قدرتها على الاندماج في القطاعات الأكثر مردودية بسوق الشغل.

لقد سجلت النساء المنتميات لأسر فقيرة وهشة سنة 1999 مؤشرات تركيبية للخصوبة (4,6 و3,9 على التوالي) تساوي المؤشرات التي سجلت في مجموع البلاد في الثمانينات. وتؤدي هذه المستويات من

(13) المندوبية السامية للتخطيط (2006) الآفاق المستقبلية لمغرب 2030، موضوع: اللا مساواة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

(14) تقلصت النسبة المئوية للفقر من 16,5% سنة 1994 إلى 16,3% سنة 1998 وإلى 15,3% سنة 2001 وإلى 14,2% سنة 2004. نسبة الهشاشة هي نسبة المواطنين غير الفقراء ولكن الذين يتهددهم الفقر بقوة (مستوى العيش بين عتبة الفقر و1,5 مرات هذه العتبة). كانت النسبة المئوية للهشاشة 17,3% سنة 2004 مقابل 22,7% سنة 2001 و24,1 سنة 1985.

الخصوبة إلى تمثيلية مفرطة للفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة في توزيع الولادات. فقد مثلت، في 1999، خمسي مجموع الساكنة، غير أنها تساهم بمولود حي من أصل مولودين تقريبا (48,0%)[15].

الجدول رقم 11

معدلات الخصوبة الكلية وبنية الساكنة حسب مستوى العيش

فئة مستوى العيش	المؤشر التركيبي للخصوبة 1998-1999	الوضعية سنة 1998-1999		الوضعية سنوات 2000-2001	
		% أقل من 15 سنة	نسبة 60 سنة فأكثر	% أقل من 15 سنة	نسبة 60 سنة فأكثر
الفئة الفقيرة	4,61	44,3	4,8	41,9	5,7
الفئة الهشة	3,86	39,1	6,1	36,3	6,6
الفئة المتوسطة	2,45	29,8	7,7	28,2	8,5
الفئة الغنية	1,81	23,1	11,5	21,6	12,4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 1998-1999، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2000-2001.

إن معدل الخصوبة الكلي لدى نساء الأسر المتوسطة (2,4) والغنية (1,8)[16] يتجه نحو الانخفاض بوتيرة أعلى، حيث أن الولادات الحية المنحدرة عن هذه الفئات ستصبح عاجزة عن موازنة مثيلاتها لدى الأسر الفقيرة والهشة. وموازاة مع ذلك، يستمر مستوى الخصوبة لدى الفئات الأخيرة في رفع تكاليف حياتها، وخفض مستوى عيش أفرادها، وإعاقة انخراطها في الاستثمار على صعيد الرأسمال البشري.

وفي كل الأحوال، فإن تكاليف إمكانية اندماج فعال في التربية والتكوين لا يمكن أن تكون في متناول الأسر الفقيرة والهشة، المنشغلة بتلبية الحاجيات الأكثر ضغطا[17]، والمضطرة إلى تشغيل الأطفال في سن التمدرس. إن نسب محو الأمية لدى الكبار ونسب التمدرس الخام في مجملها محدودة نسبيا وسط الأسر الفقيرة (30,9% و43,1% على التوالي سنة 2001) والهشة (39,6% و47,5% على التوالي سنة 2001). كما أن نسبة تشغيل الأطفال، بين 7 و14سنة، مرتفعة بشكل خاص بين الأسر الفقيرة والهشة (16,8% و15,1% على التوالي). وتبلغ هذه النسبة 4,6% لدى عشر الأسر الأكثر غنى، مما يبين من الناحية الاقتصادية، أن الطفل في الأوساط المحرومة يشكل في ذات الآن مصدرا للعمل، بل مصدرا للدخل، وصمام أمان في أيام الشيخوخة، وأن هذه المنفعة تقل كلما ارتفع مستوى العيش.

إن الانعكاسات المتوقعة للتأخر المتراكم لدى الفئات الفقيرة والهشة في مجال التحكم في الخصوبة ليست سلبية كلها. إذ أن هذه الخصوبة تخفف من وتيرة شيخوخة الساكنة المغربية. ففي2001، بلغت حصة الأطفال والشيوخ ضمن السكان الفقراء 41,9% و5,7% على التوالي، في وقت كانت فيه علامات الشيخوخة متقدمة جدا سنة 2001 بين الفئات الأكثر غنى (21,6% و12,4%).

(15) في انتظار نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لـ 2006-2007. قيد الإنجاز من قبل المندوبية السامية للتخطيط.
(16) تتعلق الفئة الاجتماعية الوسطى هنا بالساكنة التي لها مستوى عيش يفوق عتبة الهشاشة ويقل عن مستوى العشر الأكثر غنى من الأسر.
(17) تميل العلاقة المرنة بين الاستهلاك الغذائي ومجموع النفقات نحو الوحدة (0,9) بالنسبة للسكان الفقراء، مما يبين أن تلبية الحاجات الغذائية تضغط بقوة وسط هؤلاء السكان (المندوبية السامية للتخطيط، معطيات البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001).

لكن عندما يتم ربط هذه الانعكاسات بعدم قدرة الأسر الفقيرة والهشة على الاستثمارفي جودة الفرد، فإنها تبين أنه ما لم يتم الحد من الفقر والهشاشة، فإن التمايز الاجتماعي في نمو الساكنة يمكن أن يفضي إلى الوقائع التالية:

• هيمنة خصوبة الفئات الفقيرة والهشة على نمو الساكنة المغربية، مع احتمال عدم توفر هذه الفئات على الموارد الضرورية للرفع من الكفاءات البشرية والمهنية لأبنائها.

• أشكال الفقر المرتقبة يمكن أن تتفتق الآن في المجتمع المغربي، وذلك بسبب تضافر الخصوبة المرتفعة نسبيا، وعجز الأسر الواقعة في أسفل السلم الاجتماعي عن الاستثمار في الحياة المدرسية وتكوين الأجيال الشابة.

• عدم قدرة البلاد على إدماج شريحة عريضة من ساكنتها في المهن الجديدة المتولدة عن العولمة بشكل خاص. فقد أصبح سوق الشغل انتقائيا، وسيبقى كذلك باعتبار أن طلب الشغل سينفتح أكثر فأكثر على السكان النشيطين الذين يتوفرون على مهارة معينة تستجيب لحاجة محددة.

يستنتج من ذلك أن المراحل الراهنة للانتقال الديمغرافي تختلف من فئة اجتماعية إلى أخرى، وأنها تخل بتوازن توزيع الولادات حسب الأصل الاجتماعي، مما سيؤدي إلى غلبة الأسر الفقيرة والهشة على مصدر الفائض السكاني.

• إن واقع الحال هذا يسائل سياسة تنمية البلاد، وخاصة جانبها «السكاني» في موضوع التخفيف من تكاليف فرص تكوين الشباب الفقراء، وجعل هذا التكوين يستهدف بشكل دائم المهن المطلوبة في سوق الشغل. هذا هو الطريق نحو تنمية سكانية مصحوبة بتطوير نوعية الفرد وقدرته التنافسية.

• وإلا فإن البلاد مهددة بأن يؤدي النمو الديمغرافي الناتج عن الأسر المحرومة، إلى خطر تأخير كل مناحي التقدم الاجتماعي الرامي الى تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية في أفق 2030. إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تشكل، بهذا الصدد، المقاربة التنموية الأنسب، باتجاه القطيعة مع منظومة للتربية والتكوين، تتميز بوجود قطب امتياز خاص بالفئات الأكثر يسرا الى جانب قطب ذي تأهيل متواضع مخصص للفئات المتوسطة، بالاضافة الى ظهور قطب إقصائي مقتصر على تعليم يكتفي بمحو الأمية مخصص لغير المحظوظين.

المستقبلية

يمكن للمجتمع المغربي، بفعل موقعه كملتقى للثقافات، وبتحفيز من قادته أن يتدارك تأخره وأن يلج عالم الحداثة بدون أن يتخلى عن هويته.

إن بعض الحضارات الزراعية، مثل فنلندا وإيرلندا، والهند حاليا، تتقدم بشكل رائد وتشكل مرجعية لبلدان أخرى. ذلك أن الحياة مسلسل بيوسيكولوجي للتأقلم المستمر، وللاختيارات الشخصية والعائلية والاجتماعية، حيث يتوجب على كل واحد أن يبحث، دون توقف، عن طريقه، موفقا بين إيمانه وعقله.

لقد حققت الدراسات المستقبلية الديمغرافية التي تم إنجازها حول أوروبا (بما فيها الاتحاد السوفياتي) للفترة الممتدة بين 1940 و1970، بطلب من عصبة الأمم (التي تولدت عنها منظمة الأمم المتحدة)، من قبل مكتب الأبحاث الديمغرافية لجامعة برينستون نجاحا مثيرا للإعجاب، اعتبارا للقطيعة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية (موت العديد من البشر تلاه انفجار ديمغرافي في معسكر التحالف الغربي). وفي سنة 1970، ثلاثون سنة بعد ذلك (نقطة انطلاق الحساب كانت سنة 1940) لم يكن الفارق بين عدد الساكنة التي تم توقعها والعدد الفعلي يتجاوز 5%. كما أن التوقعات الخاصة بالساكنة المغربية سنة 2004 والتي تمت على أساس الإحصاء العام لسنة 1994 لم تكن بعيدة عن العدد الذي تم إحصاؤه سنة 2004.

كما أن الحسابات التوقعية التي يتم إنجازها، بشكل منتظم منذ 1960، من قبل قسم السكان بالأمم المتحدة قد توقعت دائما أن يصل عدد سكان العالم 6 مليار نسمة سنة 2000، وذلك ما تحقق فعلا.

وتجد هذه اللازمة تفسيرها في وجود ثلاث نقط ارتكاز تتوفر عليها الديمغرافيا كعلم حسابي، لا يشمل سوى ثلاثة متغيرات (الوفيات، الخصوبة والهجرة الدولية). وتلجأ أعمال التوقع الاقتصادي الى سيناريوهات بديلة اعتمادا على فرضيات مختلفة وعلى نماذج متشابهة.

أ – العوامل الرئيسية للتطور الديمغرافي المستقبلي

إن العوامل الديمغرافية التي ستتحكم أكثر في المستقبل في أفق 2030، حسب ترتيب تنازلي لأهميتها، هي التالية:

1. مآل الخصوبة التي ستواصل منحناها الانحداري. لكن إلى أي حد؟ 1,8 أطفال لكل امرأة؟ 1,5؟ 1,2؟ أو أقل؟ ففي 2006 قدر مؤشر الخصوبة في إيران بـ 2,0 مقابل 2,1 سنة 2000[18]. ويكون بذلك دون مستوى تعويض الأجيال؛ وفي تونس بلغ هذا المؤشر 2,04 سنة 2005[19]. ويقول تقرير لمجلس التحليل الاقتصادي الفرنسي، منذ خمس سنوات خلت[20]: «بالوتيرة الحالية، يبدو أن مستويات الخصوبة بفرنسا والبلدان المغاربية ستتقاطع في مستقبل قريب».

(18) Abbast-Shvazi, M.J., *la Fécondité en Iran : l'autre révolution.* Population et sociétés, n° 373, novembre 2001

(19) http://www.ins.nat.tn/indexfr.php . تمت زيارته يوم 2007/04/15.

(20) Conseil d'analyse économique. *Démographie et économie* . تقرير أعده M. Aglietta, D. Blanchet et F. Héran, 2002 . لنتذكر أن معدل الخصوبة الكلي قد انخفض، بفرنسا، إلى 1,65 سنة 1994 قبل أن يرتقي منذ ذلك الحين ليقترب من مستوى تعويض الأجيال، 2,1 طفل لكل امرأة.

2. ميولات الوفيات. من الصعب معرفة إن كانت المكاسب على مستوى معدل الحياة ستتباطأ أم أنها ستواصل وتيرتها «العادية»، أخذا بعين الاعتبار المستوى الذي بلغته لحد الآن، أم أنها ستتسارع، وإن كان الأمر كذلك فإلى أي حد؟ لنسجل انه غالبا ما لايتم تقدير معدلات التقدم حق قدرها، باستثناء بلدان العالم الشيوعي التي أممت الطب، وأعطت الأولوية للميزانية العسكرية على حساب الميزانية المدنية.

هناك «مدرستان»: الأولى متفائلة تراهن على سيناريوهات على مدى طويل لمائة سنة أو أكثر بالنسبة للبلدان الأكثر تقدما؛ والثانية متشائمة، تجريبية أكثر منها رياضية، وحججها في ذلك هي: ظهور أمراض جديدة (منها السمنة) والركود النسبي لأمل الحياة بين الأجيال «الجديدة»، الأقل انتقاء من قبل الطبيعة (أو الحروب) وبالتالي أقل مقاومة بيولوجيا، في المعدل.

إن هامش التقدم متسع في حالة المغرب؛ فمجرد نقل التكنولوجيات الطبية والدوائية الحالية أو التي في طور التكون يكفي لأن يرفع معدل الحياة إلى حوالي 80 سنة عام 2030. فالكثافة الطبية ما زالت ضعيفة لكنها تتطور بسرعة.

وفضلا عن ذلك، فإن المجهود الذي يبذل على مستوى تدارك التأخر في مجال التعليم يحمل في طياته بوادر القضاء شبه النهائي على الوفاة المبكرة، غير أنه، وفي نفس الآن تبين الملاحظة التاريخية أن الاتجاه يسير نحو انهيار الخصوبة، وبالتالي، نحو انقلاب هرم الأعمار.

3. إن التوزيع الأصلي حسب السن، الذي يندرج ضمنه، في نفس الوقت، العدد المحتمل للنساء في سن الإنجاب، سيحدد الخصوبة وعدد الولادات للسنوات الخمس والعشرين المقبلة (الولادة في سن ما قبل 25 سنة أصبحت شبه منعدمة) وعدد الأشخاص المتقدمين في السن والذين يرتبط بهم عدد الوفيات في الفترة 2025-2030.

ومن ثمة، سيصبح من الممكن نسبيا، وإلى حد معين، أن يندرج النمو الطبيعي في أحد فترات الثقة الإحصائية.

الانتقال الهجري

يرتبط «الانتقال الهجري» ارتباطا وثيقا بالانتقال الديمغرافي: ففي مرحلة أولى يتم امتصاص الفائض من السكان بواسطة الانطلاق نحو البلدان التي تعيش خصاصا في اليد العاملة. ومع النضج التدريجي لسيرورة الانتقال الديمغرافي (عدم الاكتظاظ بسوق الشغل)، تتغير وضعية البلاد نسبيا ويبدأ في الظهور خصاص قطاعي للنشيطين. إن ظهور الندرة، وإن كانت نسبية، المرتبطة بانخفاض الخصوبة يؤدي إلى ارتفاع السعر، مما يفضي، في نظام مفتوح للمنافسة، إلى التخلي عن النشيطين المحليين لصالح اليد العاملة الأجنبية الأقل كلفة، القادمة من بلدان ذات انتقال ديمغرافي متأخر، والتي تعيش، بفعل ذلك، اكتظاظا ديمغرافيا قويا.

4. رصيد المبادلات الهجرية مع باقي العالم، والتي قد تتبع النمط العام «للانتقال الهجري» الوارد في الجزء الأول. وإذا ما بسطنا بعض الشيء، فإننا نعرف أن هذا الأخير يتحدد بالأساس بواسطة الاتجاهات الكبرى للخصوبة، ويرتبط في آخر تحليل بتطور وضعية المرأة.

وهذا ما يطلق عليه «درجة التبعية الهجرية». ففي العقود المقبلة ستكون الحاجات لليد العاملة، في جزء كبير منها، مشروطة بموجات الولادات الحالية والمستقبلية: وإذا لم يكن الشرط المقدم للنساء المأجورات ملائما لمسيرتهن المهنية، فسنجد أنفسنا إزاء «إضراب للأرحام». وسينتج عن ذلك استبدال تصدير الهجرة باستقبال الهجرة. وقد أصبحت بوادر هذه الظاهرة تتراءى للعيان على الحدود الصحراوية.

ب – السيناريوهات البديلة

1. الوفيات

اعتبارا لاستمرار مسلسل نقل تجارب البلدان المتقدمة (نقل التكنولوجيات الطبية، الجراحية والعلاجية، الخ. والتي تم استيفاء كلفتها جزئيا) فإن الانتقال الصحي بالمغرب، الذي حددنا «اللحاق باسبانيا لسنة 2006» هدفا له يتأكد، بل يتسارع.

واعتبارا أيضا، لتقدم الطب الوقائي والاستشفائي المتوقعة في ربع القرن المقبل، فمن السهل تصور أن بإمكان مغرب 2030، إذا وفر لنفسه الوسائل، أن يبلغ نفس مستوى فرنسا واسبانيا والبرتغال سنة 2005 من حيث وفيات الأطفال وذلك حسب خطاطة التلاقي الكلاسيكية (التقليد أو النقل أسهل دائما من الإبداع). قد يقترب مستوى معدل طول العمر أو «أمل الحياة عند الولادة»، على ضوء «الجداول الجديدة للوفيات»[21]، من هدف بلوغ 80 عاما سنة 2030، علما بان التفاوت الزمني مع جيراننا الشماليين الثلاثة يبلغ 25 سنة (2030 – 2005 = 25) وهذا أمر ممكن كما تبين ذلك التجربة الاسبانية التي تمكنت في غضون ربع قرن فقط، بين 1950 و1975 – في عهد نظام فرانكو –، وهي مدة فاصلة شبيهة بمدتنا (2005-2030) من الوصول إلى مستوى فرنسا سواء بالنسبة للنساء أو للرجال (77 و69 سنة على التوالي).

وقد كانت اسبانيا تشكو، سنة 1950، من تأخر في أمل الحياة من 4 سنوات مقارنة مع فرنسا؛ أما بخصوص وفيات الأطفال فقد كانت الهوة أعمق 64,2 في اسبانيا مقابل 50 وفاة من أصل ألف مولود جديد لم يتجاوز السنة من عمره بفرنسا.

ويرتبط منطق اللحاق، في جزء كبير منه، بالدينامية البيولوجية الديمغرافية التلقائية لتجديد الأجيال: ففي سنة 2030 سيكون الأشخاص المزدادون سنة 1960، وأغلبهم من أصل قروي وتطغى عليهم الأمية، قد وافتهم المنية، في حين أن الشريحة الأكثر دينامية، والأكثر حركية والأحسن تكوينا، شريحة البالغين من العمر ما بين 15 و35 سنة (التي ستشكل سدس مجموع الساكنة عوض خمسها سنة 2006) ستكون حضرية في أغلبها، كما ستكون قد راكمت فترة من الدراسة النظامية تصل الى 12 سنة في المعدل.

أكيد أن الطاقة النوعية الكامنة، والكفاءة في التكوين التأهيلي لـ «المخزون» من الساكنة النشيطة ستكونان أغنى مما هو متوفر حاليا. وإذا ما تم بذل المجهود المالي والبشري الضروري لرفع التحدي يمكن أن نتصور حلولا متنوعة للتخفيف من الحواجز الحالية: التعاون التقني «للمتطوعين»، المدرسين والأطر القدامى، للـ «شمال» الفرنكفوني: بلجيكا، اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اللكسمبورغ، البرتغال، رومانيا، الكيبيك، سويسرا، الخ؛ تركيبات مالية بترتيبات مختلفة: الميزانية العمومية المغربية، ميزانية خصوصية مغربية، دعم أو قروض من وكالات التعاون والتنمية الدولية أو الثنائية، الصناديق الخاصة، التبرع، مساهمات المنظمات غير الحكومية.

ويفترض هذا الأمر توفر نظام جبائي محفز وتشجيعات للمبادرات الخاصة، و لـ «المقاولين-المشغلين» المحليين أو الدوليين.

(21) بخصوص الوفيات حسب الأعمار، أصبح احتمال الوفيات السنوي ضئيلا جدا، إلى حدود الشيخوخة (70 سنة لدى الرجال و75 سنة لدى النساء)، ثم تعود بعد ذلك إلى وتيرتها المعتادة المتمثلة في المنحنى الأسي المرتبط بالضعف الحتمي للجسم بفعل عامل الزمن؛ وينعت هذا المفهوم عموما بـ «اتخاذ منحنى البقاء على قيد الحياة شكل مستطيل»، الذي بدأ العمل به لأول مرة سنة 1980 من طرف فري Fries.

لنضف في النهاية، أن دلالة المرور من أمل للحياة يبلغ 72 سنة إلى 80 سنة هو أمر مغاير بالنسبة لربع القرن المقبل قياسا إلى العقود الماضية، لأن وضعية التقنيات الطبية تتطور بسرعة فائقة (النانوتكنولوجيات، البيوتكنولوجيا، تكنولوجيات الإعلام، العلوم المعرفية). هكذا سيستفيد المغرب من الطب عن بعد والنانو طب والتقدم الخاص بالبحث في نوعية الخلقة البشرية، والاختراقات الجارية في مجال محاربة السرطان وداء السكري، الخ. ومن جهة أخرى، يمكن الاستفادة من مكاسب مباشرة في حالة النجاح في محاربة العنف على الطريق.

2. الخصوبة

تشكل الخصوبة، بشكل عام، قطب الرحى في المستقبل الديمغرافي: حيث أن حجم وبنية الساكنة المقبلة قد تختلف جذريا تبعا لاستمرار الخصوبة في المستوى الحالي لتعويض الأجيال، أو انزلاقها الى الحضيض كما وقع في اسبانيا وإيطاليا، وبشكل عام في مجموع أوروبا الجنوبية والشرقية والوسطى.

لنأخذ الحالة الأولى، على سبيل المثال، بنسبة صافية للإنجاب تعادل الوحدة (1): فكل أم ستنجب، في المعدل، بنتا واحدة ستستمر في الحياة إلى أن تبلغ متوسط سن الأمومة (وتكون بالتالي في وضع يمكنها من تمديد سلسلة الأجيال)؛ ولنضع الافتراض الإرادي، لكن الواقعي أيضا، في أن استمرار تمديد مدة الحياة المتوسطة للإنسان سيؤدي إلى أمل الحياة عند الولادة يصل إلى 80 عاما سنة 2030. ولنفترض، في الأخير أن انعكاسات الهجرة الصافية ستكون ضعيفة جدا سنة 2030.

هكذا، فبعل انخفاض الوفيات والطفرة الأولى والثانية للنمو الديمغرافي أو احتمال النمو الديمغرافي المرتبط بالطبيعة الشابة لتوزيع السكان حسب السن، سيستمر عدد الساكنة في الارتفاع، وإن بشكل بطيء إلى أن يبلغ حوالي 42 مليون سنة 2030، أي بنمو نسبته 40% مقارنة مع الرقم الحالي (30 مليون). وستكون غالبية 12مليون نسمة الإضافية، مكونة من البالغين الكهول (35 إلى 60 سنة)، وخاصة من الأشخاص المسنين.

من بين هذه الـ 42 مليونا من قاطني المغرب، سيكون هناك حوالي الخمس، أي 9,6 ملايين من الأطفال الذين يقل عمرهم عن 15 سنة. وفي المقابل ستكون الساكنة المسنة (60 سنة فأكثر) في أوج نموها، وبذلك سيتحول الانفجار الديمغرافي للأبناء إلى انفجار ديمغرافي للآباء والأمهات؛ وستمثل هذه الفئة العمرية 5,8 ملايين نسمة، عوض مليونين سنة 2006 و0,5 مليون سنة 1960، وهو ما يعني معامل تضاعف يصل إلى 12 على امتداد الفترة الفاصلة بين 1960 و2006 والذي يجب مقارنته مع المعامل المقابل 3,5، أي أربع مرات أقل بالنسبة لباقي الساكنة (التي يقل سنها عن 65 سنة).

هكذا نسقط في فخ حساب الأعمار (وانقلاب هرم الأعمار)؛ ومع ذلك يجب أن نتذكر أنه من المفترض في الخصوبة – وهو ما لم يتم في أي بلد – أن تكف عن التراجع عند الرقم الرمزي، والسحري أيضا، الذي يضمن تعويض الأجيال.

ويجب أن ننظر، الآن، إلى الحقيقة دون مواربة على ضوء تجربة البلدان الرائدة أو «البلدان التي تنير الطريق» وألا نخجل، بالتالي، من النظر إلى الوقائع كما هي، حتى وإن كانت لا ترضينا.

إن الافتراض الأكثر قربا للواقع، بفعل التحول الذي تعرفه طموحات المرأة، هو استمرار انخفاض الخصوبة، إلى أن تبلغ مستوى منخفضا جدا، يصعب التكهن به ولكنه سيكون مرتبطا بالجهد الذي ستبذله السلطات العمومية والمقاولات للتأقلم مع اختيار النساء الجديد لحياتهن: الحياة المهنية قبل الحياة

الأسرية؛ وإذا كانت أغلبية النساء ما زالت تأمل في التوفيق بين العمل و«القرابة العائلية»، فإن الأجيال الصاعدة لن تقبل أن «تضحي بنفسها» من أجل الأزواج أو الأبناء والعائلة بمعناها العام.

وهكذا يبدو من الضروري البحث عن اتجاهات تفضي إلى خصوبة تقدر بـ 1,8 أو 1,5 أو حتى 1,2 طفل فقط لكل امرأة.

يبدو من فحص خريطة الخصوبة الأوروبية أنها واضحة: إذ أن الربع الشمالي الغربي «الأطلسي» (فرنسا، الجزر البريطانية، البنلوكس، اسكندنافيا) وحده يقدم خصوبة مستقرة أقل اختلالا، ووضعية أقل عجزا: نقص في الولادة يتراوح بين 15% و25% عوض 35% و 45% بالبلدان الأخرى، على الرغم من إسهام الموجات الجديدة من السكان القادمين من البلدان ذات الخصوبة المرتفعة، ورغم وجود الأقليات المسلمة والغجرية بالنسبة لروسيا أو أوروبا الشرقية والوسطى.

ومع ذلك، فإن الربع الشمالي الغربي يتميز بنزعة فردانية أقوى وبإعادة النظر في مؤسسة الزواج (ضعف الزواج، كثرة الطلاق، وتيرة مرتفعة، وأحيانا مفرطة، للولادة خارج مؤسسة الزواج)، وفي بعض الحالات (فرنسا مثلا) يتميز هذا المجال بهشاشة قوية وسط الشباب (نسبة بطالة مرتفعة، عدم استقرار في مناصب الشغل، ضعف الأجور، ارتفاع ثمن الكراء الخ). وهكذا نجد أنفسنا أمام نوع من المفارقة.

والواقع، أن هذه البلدان تتميز بقاسم مشترك: وجود جهاز قوي للحماية الاجتماعية، حيث لا تعتبر الأسرة مجرد مكون هامشي. وحالة ألمانيا دالة من هذا المنظور: ففيها 20 مليون متقاعد، من أصل ساكنة يبلغ عددها 82 مليون نسمة (أي حوالي الربع)؛ وتكرس أكثر من 13% من الناتج الداخلي الخام لنفقات التقاعد. غير أن السياسة الأسرية الرامية إلى تعويض كلفة الطفل في السياق الحضري تشكو من عجز كبير، وذلك في كل أبعادها: المال والمجال والزمن:

– التحويلات النقدية ضعيفة سواء أكانت على شكل تعويضات عائلية أو على شكل تخفيضات جبائية مقابل الأطفال تحت الكفالة؛

– سياسة السكن لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للآباء الشباب؛ أما بالنسبة لدور الحضانة التي أصبحت ضرورية للأسر التي هي في حاجة لأجرين فغير موجودة تقريبا؛ والأدهى من ذلك غياب نظام للتعليم الأولي (في فرنسا نصف الأطفال يتمدرسون منذ السنة الثانية من عمرهم، وكلهم ابتداء من السنة الثالثة: وهي حالة فريدة في العالم)؛

أخيرا، على الآباء أن يكرسوا وقتا كثيرا لعلاج أبنائهم مما يتسبب في قلق كبير تتحمله الأمهات بالأساس. في حين أن رخصة الولادة، التي تم سنها في السويد، ما زالت جنينية سواء من حيث مدتها أو من حيث نسب التعويض الذي يخصص لها.

وبعبارة أخرى، فحيث مستوى وشروط عيش الآباء مضنية جدا، فإن الأزواج (الزوجات عمليا باعتبار أن المرأة هي التي تتحمل أهم الأشغال المنزلية) يرفضون الإنجاب (في حالة حاملي الشهادات العليا) أو يكتفون بالأسرة المقتصرة في الغالب على ابن وحيد. إن هذا الاختيار يتلاءم مع طموحاتهم المادية ومع رغبتهم في السفر. فاختيار عدم الإنجاب أو الابن الوحيد يسمح للعديد من النساء بالاعتناء بأنفسهن: فشعورهن بالذنب أقل عندما يكرسن بعضا من وقتهن لحياتهن المهنية (على عكس الرجال الذين يشتغلون ساعات تزداد كلما كان حجم الأسرة أكبر!).

أخيرا، أحدث انعدام الوفيات المبكرة تغييرا جذريا في العقليات: فبطفل وحيد يشعر كل واحد أن له نسلا، وأنه قادر، ضمنيا، على ضمان استمرارية سلالة أجداده.

لقد قدمنا في ما سبق التجربة الألمانية، غير أن المحاكاة الرياضية تكتسي أهمية كونية. فإذا ما استسلم مجتمع لاختلال دائم ومستفحل لتوازن خصوبته، فإنه يحكم على نفسه بـ «الانتحار عن طريق نقص في الإنجاب لا يرقى الى مستوى الاحلال»، حسب صيغة ريمون أرون الشهيرة بخصوص أوروبا. والواقع أنه إذا ما وصل هذا النقص عتبة معينة يصبح الشباب أقلية ويصبح «اللوبي الرمادي» (المتقاعدون والقريبون من التقاعد) يمثل الأغلبية، وله ما يكفي من الوقت والخيرات وقدرة شرائية قوية (انعدام الأطفال المتكفل بهم) لأخذ زمام القيادة في جميع هيئات القرار السياسي أو الاقتصادي (المجالس الإدارية).

بيد أن عدد المتقاعدين المحتملين يزداد بسرعة، في حين أن العدد المحتمل للساكنة النشيطة يتراجع. وخلال عقود قليلة، وعلى الرغم من الرفع من سن التقاعد (أخذا بعين الاعتبار جانبه السلبي على حظوظ ترقية الشباب وعلى وتيرة امتصاص التجديد)، يصبح المتقاعدون المحتملون أكثر عددا من النشيطين المحتملين.

إن هذا الانهيار هو ما يجب على المغرب ألا يتوانى في توقعه، مستلهما «الاستثناء الديمغرافي الفرنسي»؛ حيث استقر المؤشر الظرفي للخصوبة، منذ ثلث قرن، حول 1,8 و1,9 طفل لكل امرأة. إنه الأقل انخفاضا في العالم بأسره؛ والسياسة العائلية الفرنسية سياسة قديمة، منسجمة متأقلمة وكريمة نسبيا.

في المغرب، بلغ أمل الحياة حاليا 72 سنة وهو في تدرج، كما رأينا، نحو 80 سنة. كما أنه ليس هناك أي سبب للتغاضي عن رفاه خلفنا. فمن واجب كل واحد أن يترك للأجيال القادمة إرثا بشريا أو طبيعيا سليما وقابلا للتدبير.

أخيرا، ولتقديم مجموع الحالات الممكنة كما تمت ملاحظتها سنة 2006، سنعتمد خمس فرضيات للخصوبة يعبر عنها بعدد الأطفال لكل امرأة، يصل الفرق بينها الى 0,3. ويتعلق الأمر ب 1,2 و1,5 و1,8 و2,1 . . .

- 1,2 إنه العدد الذي نصادفه عادة في محيط أوروبا الجنوبية والشرقية؛ حيث وضعية المرأة غير ملائمة كثيرا، والوضعية الاقتصادية صعبة، خاصة أن شروط استقبال الأطفال الصغار لا تتلاءم مع الحياة الحضرية، ومع الأسرة النووية ومع العمل النسائي.
- 1,5 هو متوسط الرقم الذي نجده وسط الساكنة «الأصلية» لأوروبا وكندا؛
- 1,8 وهو معيار البلدان التي إما أنها تتوفر على سياسة عائلية متقدمة وحيوية (فرنسا والسويد) أو لها أخلاقيات عائلية أو دينية متشددة (حالة السكان البيض غير الاسبانيين بالولايات المتحدة). إنها أيضا فرضية المتغير المتوسط للإسقاطات المستقبلية بالنسبة لمغرب 2030. ويشكل هذا المستوى معدل الخصوبة بأوروبا سنة 1990.
- 2,1 قيمة افتراضية تعبر عن الحالة المثالية لتعويض الأجيال، وبالتالي عن الإمكانية القصوى للحفاظ على عدد السكان في مستوى قار؛ والأمر يتعلق بخط نظري يستعمل كمعيار؛
- وهناك، في الأخير، سيناريو مرتفع يتعلق بافتراض أن الخصوبة ستبقى مستقرة بالمغرب ومعادلة لما بلغته سنة 2004، وبعبارة أخرى، الاعتقاد بأن الانخفاض الحالي سيتوقف. وهنا أيضا، لا يتوفر هذا الاختيار على أية درجة من المصداقية. ولم يتم حسابه سوى من أجل المقارنة لتوضيح انعكاسات الانخفاضات الحالية أو المقبلة.

قبل كل شيء، لا يبدو أن الخطاطات الخمس تكتسي نفس الدرجة من المصداقية. فالتجربة الحديثة للبلدان التي دخلت مرحلة ما بعد الانتقالية لضعف الخصوبة تسمح بالاعتقاد بأن السيناريوهات 1 و2 و3 المتعلقة بالخصوبة المنخفضة جدا (1,2) أو المنخفضة (1,5) أو التي توجد تحت معدل تعويض الأجيال قليلا (1,8) في أفق 2030 تكتسي درجة أكبر من الواقعية. ويرتكز هذا على الواقع الأوروبي

وأيضا على واقع آسيا الشرقية (في الحالة الأخيرة، تتشابه البنيات الأبوية مع البنيات المغربية). وعلى كل حال، فالتعليق سيخضع دائما لعملية المقابلات المتتالية بين النتائج المرتبطة بهذا السيناريو أو ذاك.

تم توزيع مؤشرات الخصوبة، التي خضعت لهذه الإسقاطات، حسب السن انطلاقا من البنية التي لوحظت سنة 2004، والتي يفترض أنها ستبقى مستقرة في السنوات المقبلة. وبالفعل، نلاحظ أن مواصفات هذه الأخيرة (أي توزيع النسب المئوية للخصوبة حسب السن) لم تتغير كثيرا بين 1962 و2004، في مرحلة امتدت 42 سنة (انظر الرسم أسفله).

الشكل 9

بنية الخصوبة حسب مختلف المصادر بين 1962 و2004

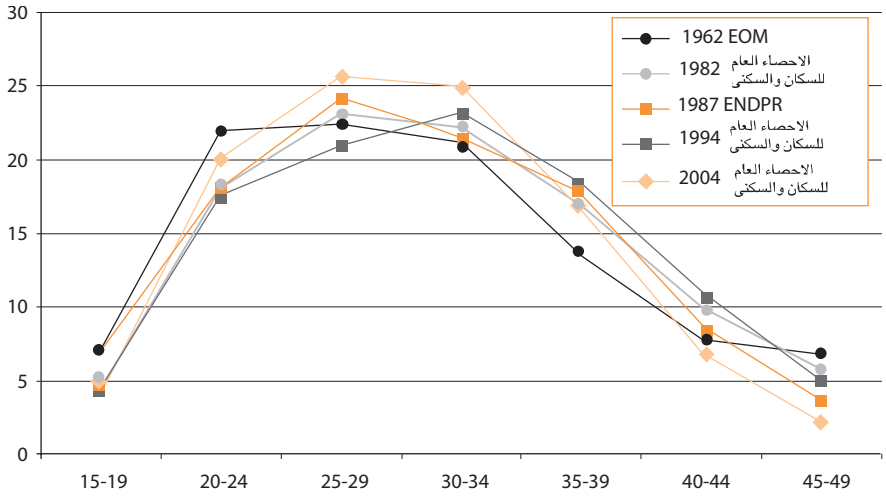

3. الهجرة الدولية

إن انعكاسات هذه النقطة ليست أقل ثقلا مقارنة مع النقطة السابقة، التي ترتبط بها بشكل كبير على المدى الطويل. ويمكن أن نأخذ كمرجع خطاطة تطور الهجرة في بلدان سبقت في هذا المجال مثل اسبانيا (أو إيطاليا).

لنشر منذ البداية إلى أن الحركية، ولأسباب تقنية (التحسن السريع لوسائل النقل البري والبحري والجوي: الطائرات والأقمار الصناعية) واقتصادية (انهيار الأسعار) ونفسية (الرغبة في الاكتشاف)، مرشحة للتطور في مختلف أشكالها وبمستويات من الصعب التنبؤ بها، مما سيخلق توترات بسبب الحاجة الى البنيات التحتية والتجهيزات، وما يواكبها من مخاطر الافراط في الاحتقان والتلوث الحضريين. وسيكون من الضروري تحديد توازن دقيق، وفرض احترامه على الخصوص، بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة (من بينها مصالح المستثمرين الأجانب).

وعلى مستوى عرض وطلب الشغل، فالترابط المتزايد بين الاقتصادات سيقوي الانتقال من تصدير الهجرة إلى استقبالها. وتقدم أوروبا الجنوبية خير مثال على ذلك، علما بأن نفس الظاهرة تجري حاليا في أوروبا الوسطى وباقي دول العالم.

إن الحالة الأكثر ملاءمة بالنسبة للمغرب هي حالة بلدان الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. وليس هناك أبلغ تعبيرا من قوة الهجرة الراهنة التي تقاس من خلال الفرق بين الواقع وإسقاطات الأمم

المتحدة لسنة 2002 (التي نشرت سنة 2003). فعدد الساكنة التي تم رصدها سنة 2006 أكبر من عدد الساكنة المتوقعة، والفرق بينهما ضخم إذ يبلغ 4 ملايين نسمة إضافية بالنسبة لاسبانيا و2 مليون بالنسبة لإيطاليا ومليون واحد بالنسبية لفرنسا. ويعكس هذا الفرق الموجات غير المنتظرة من المهاجرين غير القانونيين في أغلبهم. وبجمع نتائج البلدان الثلاثة الواقعة على الضفة الشمالية للبحر المتوسط، نصل إلى فائض يبلغ 7 ملايين نسمة. وعلى ما يبدو، يحتمل وجود مغاربة من بين هؤلاء القادمين غير المنتظرين؛ الأمر الذي يؤدي بنا إلى إعادة النظر في التقديرات الحديثة للهجرة المغربية، باتجاه ارتفاعها.

لكن في أوروبا، يتشدد الرأي العام تجاه تدفق المهاجرين وما يطرحه من صعوبات الاندماج. فالطاقة الايوائية لهذه البلدان غير مهيأة لاستقبال عدد مرتفع جدا من المهاجرين؛ وبذلك تصبح الحكومات متحفظة، وتسعى إلى تنويع مصادر الهجرة، بشكل يجنبها تكون كتل من الأقليات إدماجها أصعب من إدماج الأمواج المختلطة.

توجد إسبانيا في الخط الأمامي على مقربة من الخزانات الكبرى للفائض الديمغرافي. فعليها تقع المسؤولية الرئيسية في الحدود الجنوبية لفضاء شنغن، وتتحمل بالتالي، ضغط البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تتخوف من القدوم المكثف للأجانب. وإذا كانت اسبانيا قد طلبت الدعم من بروكسيل لحماية حدودها، فإنها ما زالت تفتقر، بشكل كبير، للوسائل الضرورية للتحكم في ضغط الهجرة الخارجية المتنامية.

ولتشدد السياسة الأوروبية انعكاسات على البلدان المغاربية، التي تستعمل كمناطق للعبور. ففي كل بلد منها تتطور هجرة هامة قادمة من بلدان جنوب الصحراء. غير أن التجربة التاريخية تبين أن مرحلة العبور تليها مرحلة الاستقرار، خاصة وأن ارتفاع مستوى التعليم والمرور إلى أسر محدودة العدد يغير المتطلبات المهنية لشباب البلدان المغاربية. هكذا تكون الثغرة قد فتحت لقدوم يد عاملة أخف شروطا وأكثر فقرا، لاسيما وأن بلدان منطقة جنوب الصحراء هي الأكثر خصوبة والأكثر فقرا في العالم.

من جهة أخرى، فإن غياب حاجز طبيعي (جبل، بحر) يخلق استمرارية ترابية، خاصة وأنه من السهل عبور الصحراء، فإرادة الأشخاص اليائسين الراغبين في البقاء على قيد الحياة قوية وجامحة.

في الماضي، كانت فرنسا تستقبل مئات الآلاف من المهاجرين السريين الذين اجتازوا جبال الألب والبيريني بدون وسائل نقل أخرى غير سيقانهم؛ وما زالت الظاهرة مستمرة حاليا. وتوجد جميع الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد أن حركات السكان عبر الصحراء بإفريقيا، حيث الحدود غير واضحة المعالم، قد تأخذ حجما مغايرا.

ويظل من الصعب حساب أثر الاختلالات الدولية الممكنة على عبور الصحراء. لكن يبدو أنه من المحتمل جدا أن يصبح المغرب طريقا مفضلا للعبور، وذلك على الأقل لضعف عمق الصحراء به.

إن الأوضاع ببعض البلدان كمالي أو النيجر تدعو إلى الاعتقاد أن كفتي ميزان الهجرة بالمغرب ستتعادلان، كاحتمال ممكن في المستقبل، بل قد ينقلب هذا التوازن ابتداء من العقد المقبل، وأن التيارات قد تكتسي قوة تزداد تدريجيا. وعلى سبيل التوضيح، فبرجوعنا إلى تطور التجربة الاسبانية، اعتمدنا ثلاثة متغيرات بديلة، كل منها يتميز بهجرة صافية تتنامى مع مرور الزمن، حيث تؤدي، في حالة البديل المنخفض (م1) إلى هجرة عددها 360 ألف نسمة في أفق 2030، وفي حالة البديل المتوسط (م2) إلى هجرة صافية تفوق نصف مليون بقليل (560 ألف)، والتي قد تتضاعف مرتين في حالة البديل المرتفع (م3).

وإضافة إلى هذه السيناريوهات يقترح سيناريو آخر (م4) ليكون بمثابة معيار. هو الآخر له حظوظ في التحقق. ويفترض هجرة صافية من – 100 000 مهاجر سنويا بالنسبة لسنة 2004 كأساس، وهو العدد

الذي قد يتقلص تدريجيا إلى أن يختفي (– 13 000 سنة 2034). وبعبارة أخرى، فإن طابع المغرب كبلد للهجرة لن يختفي قريبا، وذلك أخذا بعين الاعتبار الحمولة الديمغرافية لبنيته العمرية، التي ستتمخض عنها أعداد متزايدة من الأشخاص في سن العمل والتي لن تفتأ تتنامى أكثر فأكثر.

الجدول 12

سيناريوهات الهجرة الصافية السنوية حسب البدائل الأربعة م1 وم2 وم3 وم4 بالنسبة للمغرب، 2004-2030

السنوات	منخفض م1	معتدل م2	مرتفع م3	اتجاه نمطي م4
2004	– 100	– 100	– 100	– 100
2009	10	80	190	– 83
2014	120	240	480	– 67
2019	170	340	680	– 50
2024	240	440	880	– 33
2030	360	560	1120	– 13

الشكل 10

سيناريوهات الهجرة الصافية السنوية حسب البدائل الأربعة م1 وم2 وم3 وم4 بالنسبة للمغرب، 2004-2030 (الأعداد بألف نسمة)

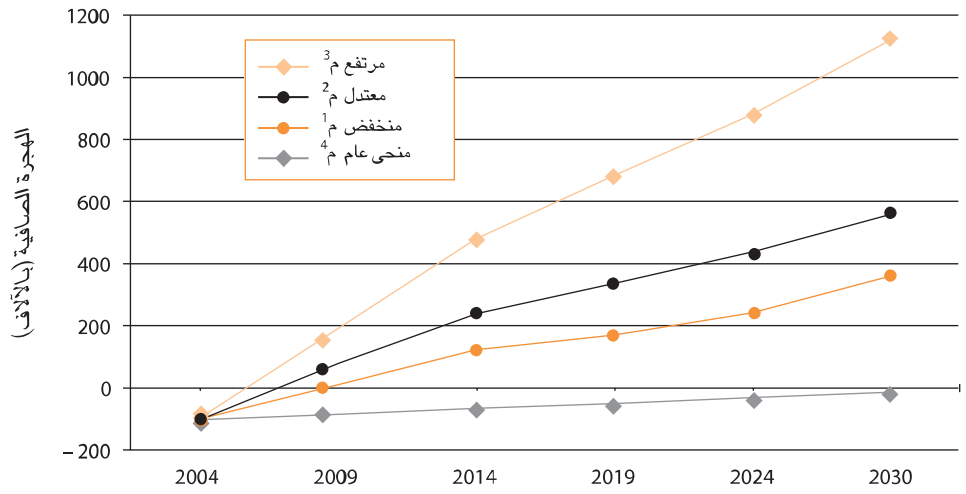

ج – عدد السكان

1. حالة عدم احتساب صافي الهجرة

يعود أهم نمو للسكان إلى الماضي. فالعدد عند نقطة انطلاق الدراسة المستقبلية (2004) هو 30 مليونا. وحسب السيناريوهات التي بدت لنا تكتسي القدر الأكبر من المصداقية، أي تلك التي تعكس المرور

التدريجي إلى خصوبة أقل من سقف تعويض الأجيال، فإن الساكنة لن تزداد، في أفق 2030 سوى بعدد يتراوح بين 8 و11 مليون نسمة، لتصل إلى حوالي 40 مليون نسمة سنة 2030 (الجدول 13 والرسم 11). وفي حالة بقاء الخصوبة في وضعية التوازن (2,1 طفل لكل امرأة) سترتفع النتيجة قليلا لتصل إلى 41,3 مليون نسمة.

الجدول 13

أعداد ساكنة المغرب (بالملايين) وفق مختلف سيناريوهات الخصوبة بين 2004 و2030 (وسط السنة)

السنة	السيناريو 1 م خ ك = 1,2	السيناريو 2 م خ ك = 1,5	السيناريو 3 م خ ك = 1,8	السيناريو 4 م خ ك = 2,1	السيناريو 5 م خ ك = 2,47
2004	29,7	29,7	29,7	29,7	29,7
2009	32,0	32,0	32,1	32,1	32,2
2014	34,1	34,3	34,5	34,7	34,9
2019	36,0	36,4	36,8	37,1	37,6
2024	37,4	38,1	38,8	39,4	40,3
2030	38,4	39,6	40,8	41,9	43,4

ملاحظة: م خ ك يدل على معدل الخصوبة الكلي.
المصدر: مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية.

الشكل 11

أعداد ساكنة المغرب (بالملايين) وفق مختلف سيناريوهات الخصوبة 2004-2030

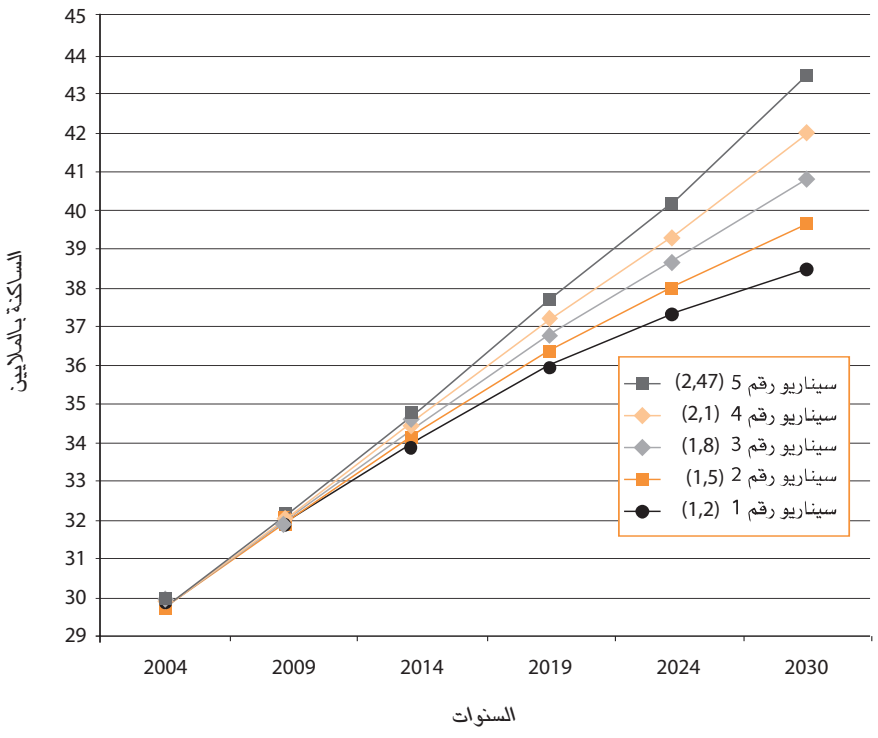

غير أن اختيار فرضية خصوبة لها نفس قيمة 2004، أي 2,47 طفل بالنسبة لكل امرأة، سيعطي عددا أكبر بقليل من 43,4 مليون.

2. حالة احتساب صافي الهجرة

لا يتعلق الأمر هنا بالنظر إلى الاحتمالات العشرين الممكنة بين فرضيات الخصوبة الخمس وفرضيات الهجرات الصافية الأربع، بل يتعلق بتغطية أكبر عدد من الإمكانيات التي بوسعها أن تشمل الواقع المستقبلي.

وقد اعتمدنا بهذا الصدد ستة مسالك:

- المسلك الأول ويسمى (أ) وقد سبق أن ورد ذكره في الفقرة أعلاه، يتعلق بخصوبة جد منخفضة (1,2) وبعدم وجود الهجرة (السيناريو رقم 1)؛
- والمسلك الثاني (**ب**: معدل الخصوبة الكلي = 1,2 وم1)، دائما بنفس الخصوبة لكنها متراكبة مع هجرات «منخفضة» (ارتفاع تدريجي لتبلغ حوالي 306 ألف في أفق 2030)؛
- الثالث (**ج**: معدل الخصوبة الكلي = 1,5 وم2) بخصوبة أقل ضعفا (1,5) وهجرة معتدلة (أكثر بقليل من نصف مليون من الهجرة الصافية، أي 560 مليون حوالي 2030)؛
- الرابع (**د**: معدل الخصوبة الكلي = 1,5 وم3)، ويقوم على نفس فرضية الخصوبة التي يمكن اعتبارها متوسطة (1,5)، متراكبة مع بديل مخالف للهجرة «البديل المرتفع» (1 120 000)؛
- الخامس (**ه**: معدل الخصوبة الكلي = 2,47 وم3)، وهو الصنف الانفجاري الذي يتعلق بالتركيب بين خصوبة «قوية» (خصوبة 2004) وهجرة قوية قد تبلغ مليون مهاجر صاف (1 120 000) سنويا في أفق 2030؛
- وأخيرا، السادس (**و**: معدل الخصوبة الكلية = 1,8 وم4) الذي يجمع بين خصوبة تميل الى 1,80 في أفق 2030 وهجرة صافية مستمرة ولكنها تنازلية إلى أن تختفي حوالي سنة 2034 (– 13 000 سنة 2030).

والخلاصة واضحة: إن تحقق الانتقال الهجري من شأنه أن يربك آفاق المستقبل. فساكنة المغرب ربما لن تقبع في أفق 2030، في حدود الرقم 40 مليونا بل ستتراوح بين 38 و52 مليون نسمة (السيناريوهات **ب**،**ج**،**د** و**ه**). مع العلم أن السيناريو **أ** و **هـ** لا يمكن تحقيقهما.

الجدول 14

تطور ساكنة المغرب وفق ستة سيناريوهات

السيناريوهات	الفترة الاسترجاعية			الفترة المستقبلية				
	1960	1982	2004	2009	2014	2019	2024	2030
السيناريو أ	11,6	20,4	29,7	32,0	34,0	36,0	37,4	38,6
السيناريو ب	11,6	20,4	29,7	31,4	33,3	35,7	38,1	41,2
السيناريو ج	11,6	20,4	29,7	31,4	33,6	36,7	40,1	45,0
السيناريو د	11,6	20,4	29,7	31,4	33,9	38,0	43,1	51,5
السيناريو ه	11,6	20,4	29,7	31,5	34,4	39,3	45,5	56,1
السيناريو و	11,6	20,4	29,7	31,5	33,2	34,8	36,3	38,0

الشكل 12

أعداد ساكنة المغرب وفق مختلف سيناريوهات الخصوبة والهجرة الصافية

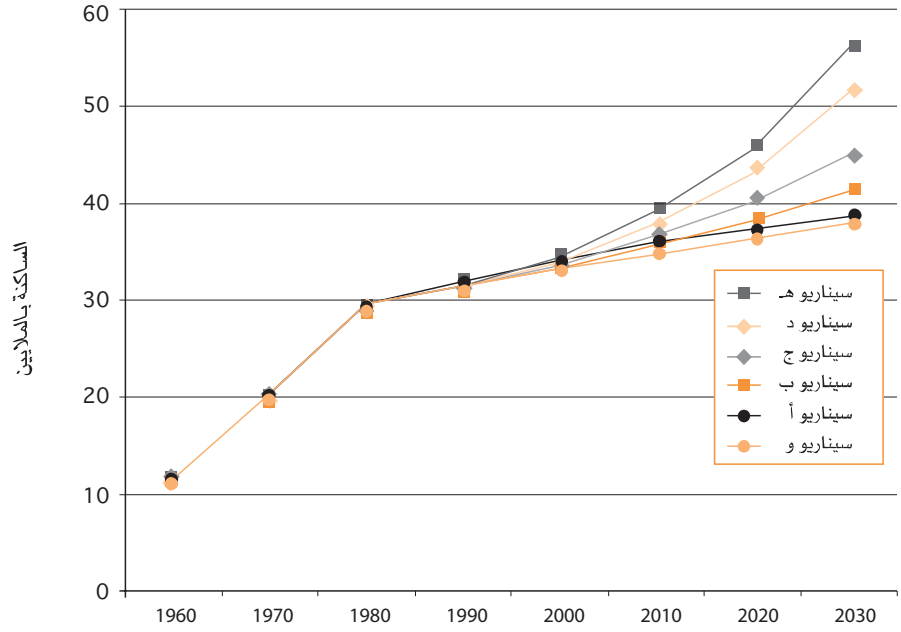

«المضاعف الانتقالي» للساكنة

أمام تراكم الأحداث، من البديهي أن يفقد مفهوم «الاستقرار» النهائي للساكنة نجاعته، بعد نهاية مسلسل الانتقال الديمغرافي. فكل شيء يسمح بالاعتقاد أن الخصوبة عندما تشرع في التراجع جيلا بعد جيل، تتواصل حركة الانخفاض، بشكل يكاد يكون مسترسلا إلى أن تصل أرقاما بعيدة نسبيا عن خط التوازن. وبقدر ما يكون الفارق مع هذه الخصوبة كبيرا بقدر ما يكون الانكماش سريعا. حيث يتم الانزلاق تدريجيا من اختلال في التوازن إلى آخر، ومن الانفجار إلى الانكماش ومن خطر «تضخم الساكنة» إلى خطر «نقص الساكنة».

وبين «انطلاقة» (بداية الانخفاض جيلا بعد جيل للوفيات إذن، بداية المرحلة التاريخية للتسارع الديمغرافي) و«نهاية» سيرورة الانتقال الديمغرافي (العودة إلى نمو منعدم أو شبه منعدم) تعرف أعداد السكان ارتفاعا لم يسبق له مثيل.

وتسمى النسبة بين الساكنة «النهائية» والساكنة «الأصلية» المضاعف الانتقالي. وإذا ما استثنينا البلدان التي تحكم في نموها، بشكل أو بآخر، العامل الخارجي المتمثل في الهجرة الخارجية، فقط، (مثل الولايات المتحدة وإيرلندا)، والذي لا معنى فيه لهذه النسبة، نلاحظ بالنسبة لأوروبا، مثلا، أن المضاعف بلغ 4، مع فرق كبير بين بلد وآخر (2 فقط في فرنسا، التي أصبحت بلدا مستقبلا للهجرة منذ أواسط القرن التاسع عشر، ولم تساهم في تعمير عوالم جديدة بسبب عدم توفرها على فائض ديمغرافي، 8 بالنسبة لبريطانيا التي، على عكس فرنسا، رغم قلة ساكنتها الأصلية، صدرت الفائض إلى ما وراء المانش، واحتلت قارات بأسرها وشكلت أكبر إمبراطورية استعمارية).

وفي البلدان، التي يتأخر فيها الانتقال، واستفادة من التجربة المكتسبة، يكون انخفاض الوفيات سريعا، والانتقال أكثر انفجارا. وهكذا سيكون المضاعف بالمغرب في منتصف القرن الحالي قريبا من عشرة: 5 ملايين نسمة سنة 1900؛ 45 إلى 50 مليون نسمة حوالي سنة 2050 (وقد لا يتعلق الأمر إلا بالحد الأدنى، إذا لم يتم التحكم في الهجرة).

بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، قد يصل إلى 15 أو20، بل أكثر (في غياب « الضبط الملتوسي » بسبب الارتفاع المهول في معدل الوفيات جراء الكوارث، وفي حالة الاصرار المتواصل على رفض سياسة فعلية للحد من النسل، خاصة على الشريط العريض الذي يمتد من الصحراء إلى الجزء الجنوبي).

انطلاقا من التجربة الانجليزية، وبالنظر لما تعرفه هذه المنطقة من تأخر مهول في التنمية، يمكننا أن نتصور كثافة ضغوط الهجرة في المستقبل.

د – مكونات الساكنة

يمكن تقسيم نتائج الإسقاطات الديمغرافية إلى جزأين متمايزين:

1. من جهة، الساكنة الراشدة التي ولدت عند نقطة انطلاق الحساب، والتي سيكون عدم اليقين فيها قليلا باعتبار أنه لا يتدخل فيها سوى عامل الوفيات، وهو عامل منتظم (إلا في حالة الكوارث)، وأن الهجرات تتركز حول فئات عمرية شابة نسبيا؛
2. ومن جهة ثانية، الساكنة الشابة، التي ستزداد خلال الفترة المعنية (2004-2030)، وتلك التي ستتكون من التبادل مع الخارج (ونظرا لصغر سنها، فلن يكون لها تأثير على الساكنة المسنة في أفق 2030).

1. السن والشغل

على غرار البلدان التي تجتاز مرحلة تحديث سريع، سيكون المشهد الاجتماعي معقدا ومتنوعا أكثر فأكثر، وسيتغير تقسيم العمل شيئا فشيئا، مع صعود قطاع الخدمات وظهور مهن جديدة تستقطب النساء بشكل متزايد.

ولمواجهة الفائض الضخم الناتج عن أربعين سنة من انفجار الولادات التي تمت بين 1960 و2000، ولتدارك التأخر في مجال التكوين والإنتاجية، سيكون على المغرب تدبير العديد من التحديات.

بالفعل، فإلى حدود 2010 وما فوق سيكون عليه، على مستوى سوق الشغل، مواصلة جهود امتصاص الأجيال المنحدرة من الانفجار في الولادات الذي بدأ منذ 1975. غير أن موجات الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 15 و25 سنة تشكل ما يناهز خمس مجموع الساكنة. ويتواجد داخل هذه الفئة نسبة متنامية للفئيات المرشحات للتشغيل. وفضلا عن ذلك، ما زالت نسبة بطالة الشباب البالغين (15 إلى 35 سنة) مرتفعة جدا، حيث بلغت 47% سنة 2005. وفي الأخير فإن القطاعين الفلاحي والصناعي يسجلان تأخرا كبيرا على مستوى الإنتاجية. ولا شك أن تأهيلهما سيفرض مغادرة العاملين على نطاق واسع نحو القطاع الثالث. وسيخلق تضافر هذه العوامل توترا شديدا في سوق الشغل؛ حيث ستزداد المنافسة شراسة للحصول على الشغل.

وبالنسبة للشبيبة المغربية يوجد صماما أمان:

– من جهة، تأهيل الجهاز المدرسي والجامعي، سواء على المستوى الكمي أو النوعي. فنسبة التلاميذ والطلبة منخفضة، ولا تلائم حاجيات اقتصاد حديث، حيث يهيمن القطاع الثالث بشكل واسع؛ ومن شأن تطوير جهاز التكوين أن يساهم في التخفيف من تدفق الشباب الباحث عن الشغل.

– ومن جهة ثانية، استمرار تيارات الهجرة نحو الخارج، على المدى المتوسط.

التوزيع القطاعي للساكنة النشيطة

كانت الفلاحة سنة 1952، تشغل حوالي ثلاثة أرباع السكان النشيطين؛ بعد ذلك بحوالي عشرين سنة بقيت مهيمنة إلى أبعد حد (55%). وما زالت حتى سنة 2005، تشكل القطاع الرئيس الذي يوفر مناصب الشغل، متقدما كثيرا أمام قطاع الخدمات (45,5% مقابل 34,9%). أما في البلدان الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لا يشغل القطاع الفلاحي سوى أقل من 3% من اليد العاملة، والتي تزاول أحيانا أشغالا أخرى.

إن بطء هذا التحول البنيوي للاقتصاد مقلق بالنسبة للمستقبل. فهل ستبقى الفلاحة جامدة؟ وهل ستصبح قطاعات الاقتصاد الكبرى الأخرى ديناميكية بما لا يكفي لامتصاص فائض اليد العاملة في الفلاحة ومناصب الشغل العديدة بالقطاع غير المهيكل؟

وبدون الرغبة في الحسم في هذه المسألة الشائكة. لنقم بمجهود تذكري، حتى ولو كنا لا نملك مفتاح الحاضر، فبالأحرى المستقبل: إن التجربة التاريخية تمدنا بمعالم، ونقاط مرجعية موضوعية وتساعدنا بذلك على إعادة تحديد خصوصية كل حالة.

لنأخذ حالة البلدان العشرة التي تتوفر على أرشيف تاريخي موثوق، ولنرتبها حسب عتبة تخطي الـ 45% من الساكنة الفلاحية للمغرب حسب نتائج البحث حول الشغل لسنة 2005: سنحصل على التعاقب الزمني التالي: فرنسا أواسط القرن التاسع عشر، الولايات المتحدة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، اليابان في العقد الأول من القرن العشرين؛ ايطاليا سنة 1935؛ المكسيك سنة 1968؛ إيران سنة 1969؛ البرازيل سنة 1970؛ مصر سنة 1980؛ اندونيسيا سنة 1998؛ تركسا سنة 1999. نلاحظ أن التفاوت الزمني للمغرب مقارنة مع الاقتصاديات الرئيسية للضفة الجنوبية للمتوسط (تركيا، مصر) ليس طويلا الا بالمقارنة مع الحالة المصرية، التي تستفيد من المردودية الغذائية العالية نتيجة طمي النيل. أما تركيا، المرشحة للدخول الى الاتحاد الأوربي، فلا تتوفر على فارق فعلي.

يبقى مع ذلك أن المغرب يواجه تحديا جبارا، والمتمثل في تكييف جهازه الإنتاجي وتنقيل اليد العاملة المناسبة له في زمن وجيز جدا، وذلك في سياق من التنافس يزداد شراسة مع العمالقة الآسيويين « الصاعدين » (الصين، الهند، اندونيسيا: 1,3 مليار، 1,1 مليار و222 مليون نسمة على التوالي).

نموذج الهند

من غير أن نعتبر الفلاحة التقليدية الصغيرة قوة دفع للاقتصاد، فان الهند، على عكس ذلك، وبمجهود إبداعي براغماتي، جعلت منها منجما للفرص والطاقات المنخفضة الثمن التي يجب تعبئتها لخلق نسيج عملاق من المقاولات الصغرى، وجهت نحو تنظيم قطاع توزيع المواد الغذائية ونحو التصدير؛ وتم وضع البنيات التحتية، والقروض والخبرة وروح المقاولة والتنظيم الدقيق للسلسلة الفلاحية (التخزين، التبريد، النقل، التموين بالسماد والوقود...) رهن إشارة قدماء الفلاحين، وتم بذلك تقليدهم المسؤولية وتحفيزهم وإخراجهم من قدريتهم العريقة. اتخذت نفس هذه المبادرة في التنظيم على شكل سلسلة في قطاع تقليدي آخر: هو التجارة الصغيرة. وترجم هذا التغيير عبر انقلاب في العقليات والتشبع بروح المبادرة، والتجارة، وتسيير كل فرد لنشاطه الخاص والسهر على ازدهاره.

لقد ساهم هذا العامل، بدون أدنى شك، في هبوط « الفقر المطلق » (أقل من دولار للفرد في اليوم) الذي تراجع في الهند إلى النصف.

وتكمن صعوبة المسألة في انخفاض الإنتاجية العامة للقطاع الفلاحي وركوده النسبي. وبالفعل، فإنتاجية العامل الفلاحي ليست منخفضة فقط، بل لا تتقدم سوى ببطء شديد. فمستوى الإنتاجية أقل ب 25 مرة من مثيله في البلدان الأكثر إنتاجية مثل فرنسا، والفرق نفسه مع البلدين اللذين يليانها مباشرة (كندا والولايات المتحدة). كما أن هذا المستوى أضعف مرتين من مثيله بالبرازيل. ولا يمكن للفلاحة المغربية أن تبقى جامدة في تقاليدها، وتنقطع عن التطورات التي تجري في باقي دول العالم. فعليها أن تتخصص في نقط قوتها، وأن تقيم نظاما للتحويل والتوزيع متشعب، ومهيكل بشكل أفضل، متوجه في جزء منه نحو التصدير؛ وإلا ستحكم على نفسها بالتهميش، علما أن التنافس المنظم هو أكبر حافز على التطور.

سناريوهات بدون احتساب الهجرة

وبخصوص التطورات المحتملة للتوزيع حسب الأعمار خلال العقود الثلاثة المقبلة، حسب سلسلة الفرضيات بدون احتساب الهجرة، سنركز على الفرضيات التي تبدو لنا أنها تتماشى وخطاطة التلاقي الدولية عند نقطة ما دون الخصوبة لما بعد المرحلة الانتقالية (الجدول 15، الرسم 14).

يتجه انقلاب هرم الأعمار المشار إليه سابقا، والذي بدأ في الماضي، نحو الترسخ والتسارع في المستقبل، وذلك بدرجة تزداد وضوحا بقدر تفاقم العجز في الخصوبة. هكذا، ففي2004 ستقارب العلاقة بين عدد الشباب (أقل من 15 سنة) وعدد المسنين (أكثر من 60 سنة) 4. في حين سنتنقل هذه النسبة الى أقل من 3 عند أواسط العقد المقبل.

الشكل 13

أهرام الأعمار بالمغرب وفق مختلف السيناريوهات سنة 2004 وسنة 2030 (بدون احتساب الهجرة)

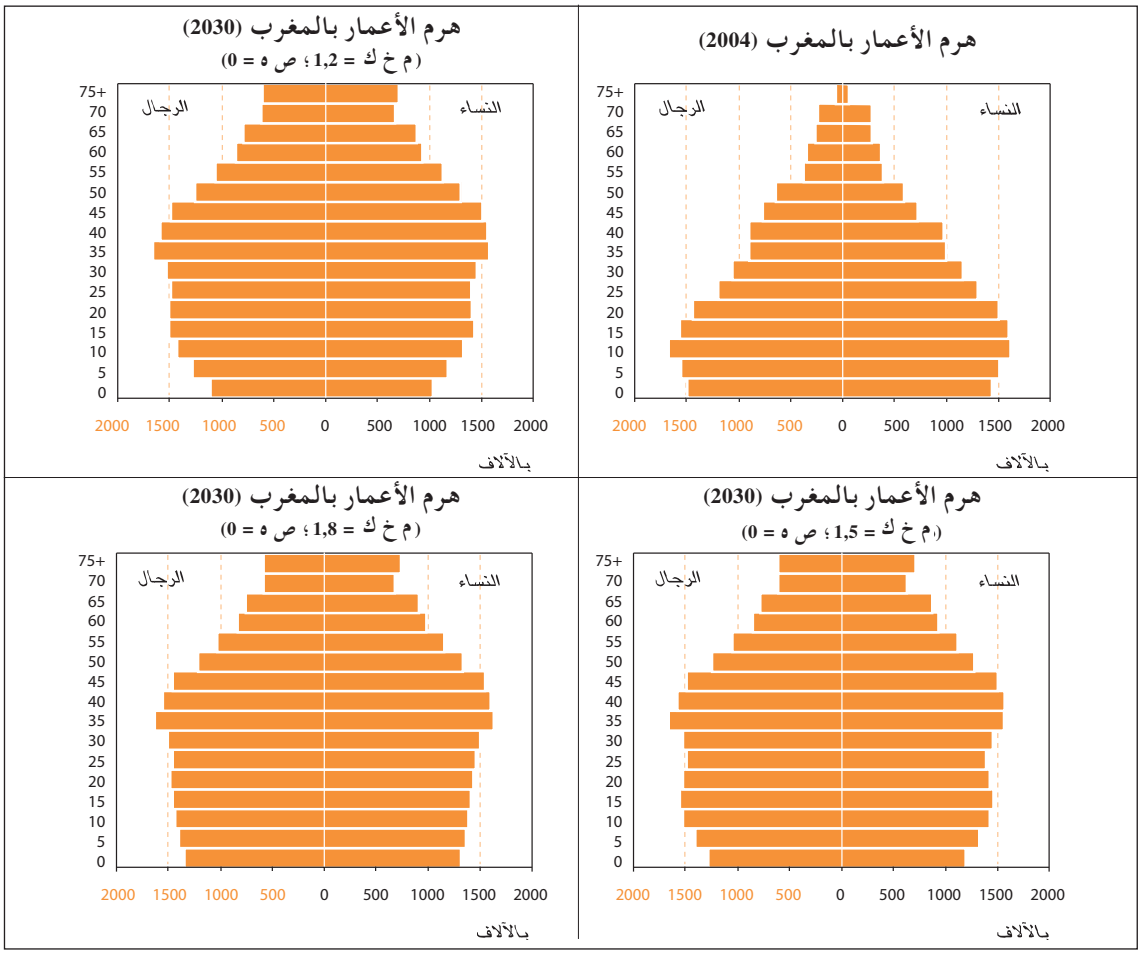

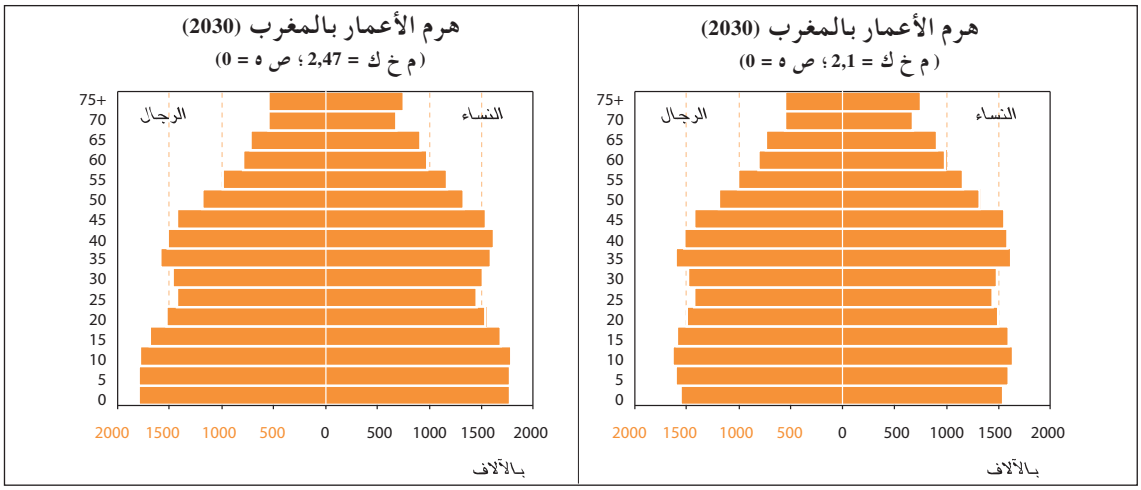

الجدول 15

تطور ساكنة الأطفال لأقل من 15 سنة حسب سيناريوهات الخصوبة (بدون احتساب الهجرة) من 2004 إلى 2030 (بالملايين)

الخصوبة	السيناريو 1 1,2	السيناريو 2 1,5	السيناريو 3 1,8	السيناريو 4 2,1	السيناريو 5 2,47
2004	9,2	9,2	9,2	9,2	9,2
2009	9	9,1	9,1	9,1	9,2
2014	8,9	9,1	9,2	9,4	9,6
2019	8,7	9,1	9,5	9,8	10,3
2024	7,9	8,6	9,3	9,9	10,7
2030	6,7	7,7	8,7	9,6	10,8

الشكل 14

تطور ساكنة الأطفال لأقل من 15 سنة حسب سيناريوهات الخصوبة (بدون احتساب الهجرة) من 2004 إلى 2030

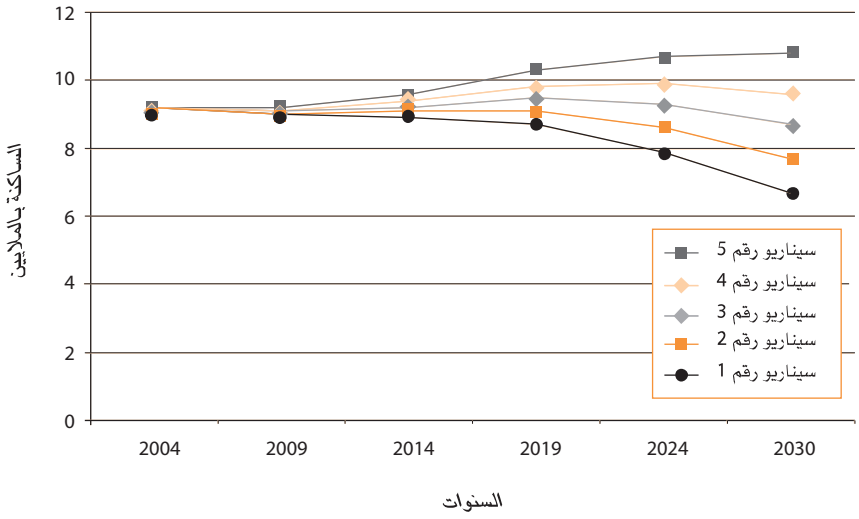

إذا ما تحقق السيناريو المنخفض، الشبيه بالنموذج الاسباني، فإن الساكنة دون 15 سنة قد تنتقل من 9 إلى 6,7 مليون نسمة بين 2004 و2030، بانخفاض نسبته 27%، والذي سيحدث خاصة بعد سنة 2020 (بفعل وجود فئات عديدة في سن الإنجاب). وفي المقابل، إذا ما تم التحكم في انخفاض الخصوبة، بواسطة سياسة إرادية حتى لا تنخفض إلى ما تحت 1,5 طفل لكل امرأة، فإن التراجع، المتأخر أيضا، (دائما في أفق ما بعد سنة 2020) سيكون أقل: 16% عوض 27%. كما أن تخفيف حدة الضغط الديمغرافي على المنظومة المدرسية سيكون ملموسا؛ مما سيساعد عى تحسين جودة التعليم.

وكما رأينا، فإن متغيرات الخصوبة تؤثر في الساكنة الشابة، وذلك بقوة أكبر كلما كانت الأعمار المعنية أصغر. وبالمقابل، تواصل الأعداد ارتفاعها بناء على قوة دفع الماضي بالنسبة للكبار والمسنين. ومن ثمة يتأكد انقلاب هرم الأعمار سنة بعد أخرى. لنعد إلى حالات الفرضيات المقبولة التي تم التطرق إليها هنا (1,2، 1,5 و1,8 طفل لكل امرأة).

ستتقلص حصة الشباب ضمن الساكنة كثيرا، حيث ستنخفض إلى النصف، منتقلة من 31% سنة 2004 إلى الخمس فقط سنة 2030 (الجدول 16، الرسم 15).

الجدول 16

تطور النسبة المئوية للشباب دون الـ 15 سنة ضمن مجموع الساكنة، حسب فرضيات الخصوبة (بدون احتساب الهجرة) من سنة 2004 إلى 2030

الخصوبة	السيناريو 1 1,2	السيناريو 2 1,5	السيناريو 3 1,8	السيناريو 4 2,1	السيناريو 5 2,47
2004	31	31	31	31	31
2009	28	28,2	28,2	28,3	28,5
2014	26	26,4	26,7	27	27,7
2019	24,1	24,9	25,7	26,5	27,5
2024	21,3	22,6	23,8	25,1	26,6
2030	17,5	19,4	21,2	22,9	24,8

الرسم 15

تطور النسبة المئوية لشباب أقل من 15 سنة ضمن مجموع الساكنة، حسب فرضيات الخصوبة من سنة 2004 إلى 2030

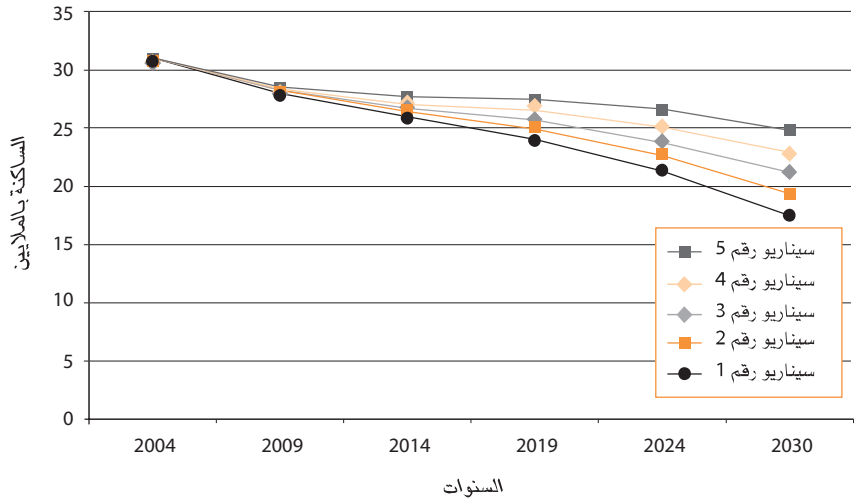

وعلى العكس من ذلك، ستواصل الساكنة المسنة التي تنتمي إلى الفئة العمرية «60 سنة فأكثر»، نموها بقوة، وذلك في نفس الوقت بفعل الانتقال التدريجي للفئات كثيرة العدد الناجمة عن الانفجار الديمغرافي للولادات نحو أعلى الهرم وبفعل استمرار ظاهرة تمدد متوسط أمل الحياة. وفي كل الفرضيات، سيناهز عدد البالغين أكثر من 60 سنة 6 ملايين نسمة في أفق 2030، وقد يصبح آنذاك قريبا من عدد الأطفال (أقل من 15 سنة)، في حالة السيناريوهين 1 و 2. وهنا نجد أنفسنا أمام آلية انقلاب هرم الأعمار.

ويندرج تحول ساكنة المغرب ضمن دينامية تتميز بارتفاع معدل عمر الساكنة. وعلى سبيل المثال، تتبعنا تطور الفئة العمرية «75 فأكثر» فتبين أن عددها سيتضاعف، في كل الفرضيات، أكثر من مرتين بين 2004 و2030. وفي فرضية الخصوبة المتحكم فيها (1,5) لن تبقى حصة فئة 75 سنة فأكثر حصة هامشية، حيث ستنتقل من 2,0% إلى 3,7% (الجدول 17، الرسم 16).

الجدول 17

تطور ساكنة 60 سنة فأكثر، و75 سنة فأكثر ونسبة هذه الأخيرة ضمن مجموع الساكنة (الأعداد بالملايين): سيناريو 2 (معدل الخصوبة الكلي = 1,5؛ بدون احتساب الهجرة)

السنة	ساكنة 60 سنة فأكثر	ساكنة 75 سنة فأكثر	نسبة 75 سنة فأكثر ضمن مجموع السكان*
2004	2,4	0,6	2,0
2009	2,6	0,7	2,3
2014	3,1	0,8	2,3
2019	3,9	0,9	2,5
2024	4,9	1,0	2,7
2030	6,0	1,5	3,7

الشكل 16

تطور ساكنة 60 سنة فأكثر، و75 سنة فأكثر ونسبة هذه الأخيرة ضمن مجموع الساكنة: السيناريو 2

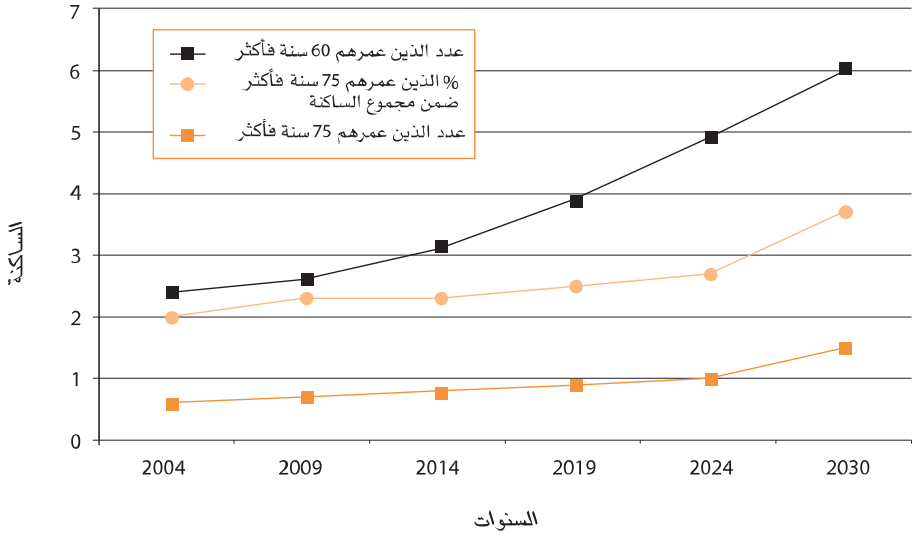

سيناريوهات تحتسب صافي الهجرة (ص ه)

لنواصل فحصنا لتطور هرم الأعمار آخذين بعين الاعتبار، هذه المرة، وجود تيارات للهجرة في المستقبل. هنا أيضا، ولضرورة التحليل، نختار ثلاثة سيناريوهات: «الخصوبة المتحكم فيها» التي يتم توقيف انخفاضها في مستوى مستقر من 1,5 أو 1,8 طفل لكل امرأة وفق ثلاثة مسارات تخص الهجرة، تتعلق بهجرة معتدلة (حالة ج) وهجرة عالية (حالة د) وهجرة متواصلة لكنها تنازلية (حالة و). وآنذاك، سيتوقف تراجع عدد الشباب بشكل كبير إلى هذا الحد أو ذاك، مع أن حركة ارتفاع عدد المسنين ستتواصل بالتأكيد: سيتضاعف هذا العدد بين 1960 و2030 بأكثر من 7 مرات، منتقلا من 0,8 مليون نسمة إلى ما بين 5,8 و6,0 ملايين (حسب فرضية الهجرة).

ويستمر تقلص فئة الشباب الذي بدأ منذ أواسط السبعينات على مر السنين بشكل غير ظاهر تقريبا وهادئ. فحصة الشباب ضمن مجموع الساكنة تراجعت من حوالي 45% إلى 17% (ج، د)؛ منقسمة بذلك على ثلاثة. وحدها فرضية خصوبة تقترب من مستوى أقل بقليل من عتبة تعويض الأجيال وهجرة صافية تنازلية (و) قد تنتج فرقا ملموسا: عوض 17-18% سنة 2030، قد تصل فئة الشباب إلى 21%. غير أن الاتجاه سيبقى هو نفسه؛ حصة الشباب ستتراجع بانتظام (جدول 19). والسيناريو (و) ذو الخصوبة المستقرة أو السيناريو (أ) بهجرة منعدمة وهما بعيدا الاحتمال.

الشكل 17

أهرام الأعمار بالمغرب حسب مختلف السيناريوهات سنة 2004 و2030

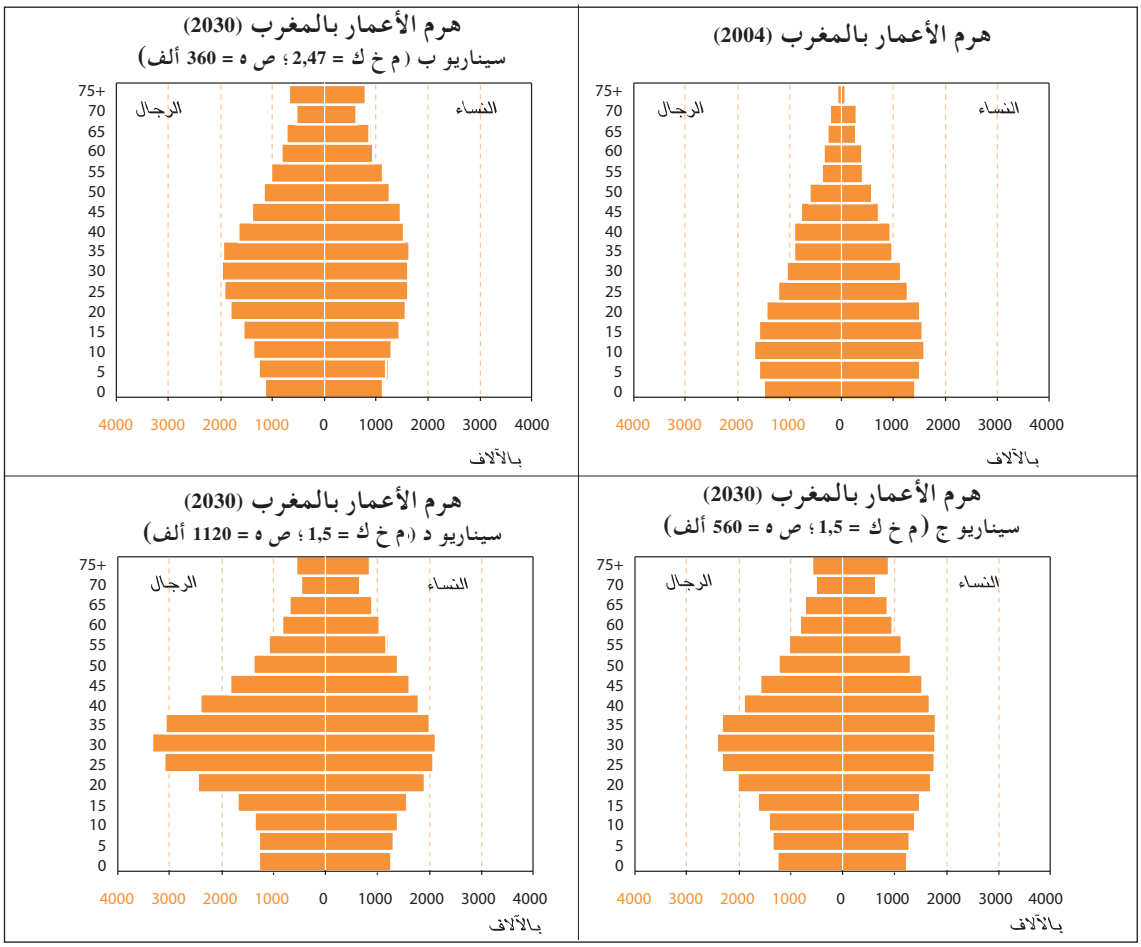

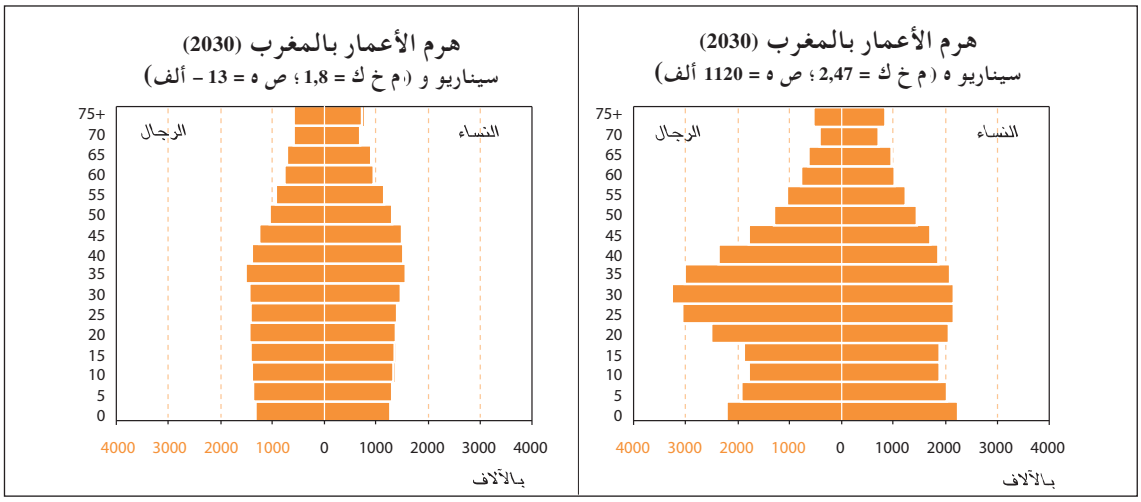

في سنة 2030، ستجعل متغيرات الخصوبة المتراوحة ما بين 1,2 إلى 1,5 كلا من فئات أعمار من هم أقل من 15 سنة والأشخاص المسنين تتقارب إلى حد ما في الحجم (الجدول 18).

الجدول 18

تطور عدد الشباب (أقل من 15 سنة)
والأشخاص المسنين (أكثر من 60 سنة) حسب السيناريوهات
أ، ب، ج، د، هـ (بالملايين)

السنة	الفترة الاسترجاعية				الفترة المستقبلية			
	1960	1982	2004	2009	2014	2019	2024	2030
الشباب								
السيناريو أ (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 0)	5,1	8,3	9,2	9	8,9	8,7	7,9	6,7
السيناريو ب (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 360 ألف)	5,1	8,3	9,2	9	8,9	8,7	8,2	7,3
السيناريو ج (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 560 ألف)	5,1	8,3	9,2	9	9	8,9	8,6	8
السيناريو د (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 1120 ألف)	5,1	8,3	9,2	9	9	9	8,7	8,3
السيناريو ه (م خ ك = 2,47؛ ص ه = 1120 ألف)	5,1	8,3	9,2	9,2	9,5	10,2	10,9	12
السيناريو و (م خ ك = 1,8؛ ص ه = – 13 ألف)	5,1	8,3	9,2	9	8,6	8,4	8,2	7,9
الأشخاص المسنون								
جميع السيناريوهات	0,8	1,3	2,4	2,6	3,1	3,8	4,8	5,8-6,0

الشكل 18

تطور عدد الشباب (أقل من 15 سنة)
والأشخاص المسنين (أكثر من 60 سنة) حسب السيناريوهات
أ، ب، ج، د، هـ؛ بين 1960 و2030

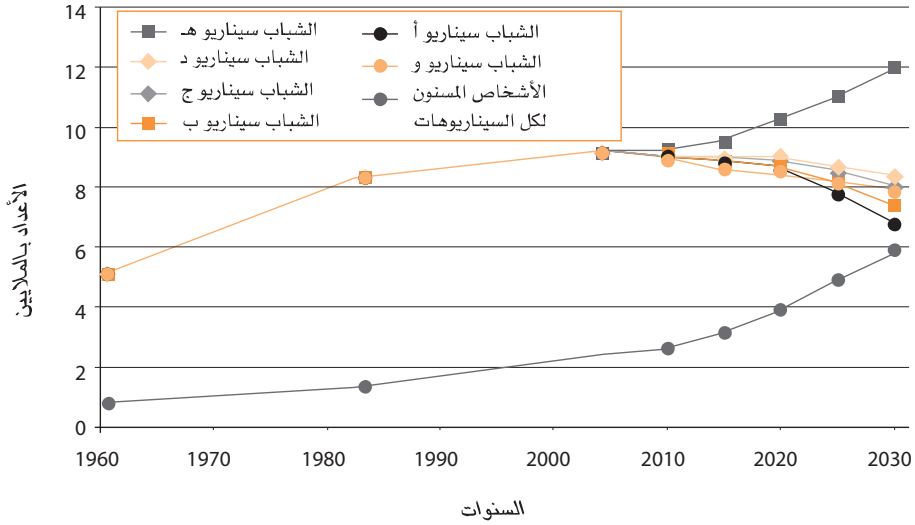

الجدول 19

تطور نسبة الشباب حسب السيناريوهات
أ، ب، ج، د، ه، و بين 1960 و2030

السنة	الفترة الاسترجاعية				الفترة المستقبلية			
	1960	1982	2004	2009	2014	2019	2024	2030
	الشباب							
السيناريو أ (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 0)	44,0	41,0	31,0	28,0	26,0	24,0	21,0	17,4
السيناريو ب (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 360 ألف)	44,0	41,0	31,0	29,0	27,0	24,0	22,0	18,4
السيناريو ج (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 560 ألف)	44,0	41,0	31,0	29,0	27,0	24,0	21,0	18,4
السيناريو د (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 1120 ألف)	44,0	41,0	31,0	29,0	27,0	24,0	20,0	16,6
السيناريو ه (م خ ك = 2,47؛ ص ه = 1120 ألف)	44,0	41,0	31,0	29,0	28,0	26,0	24,0	21,8
السيناريو و (م خ ك = 1,8؛ ص ه = – 13 ألف)	44,0	41,0	31,0	28,0	25,9	24,2	22,6	20,9

الشكل 19

تطور نسبة الشباب حسب مختلف السيناريوهات

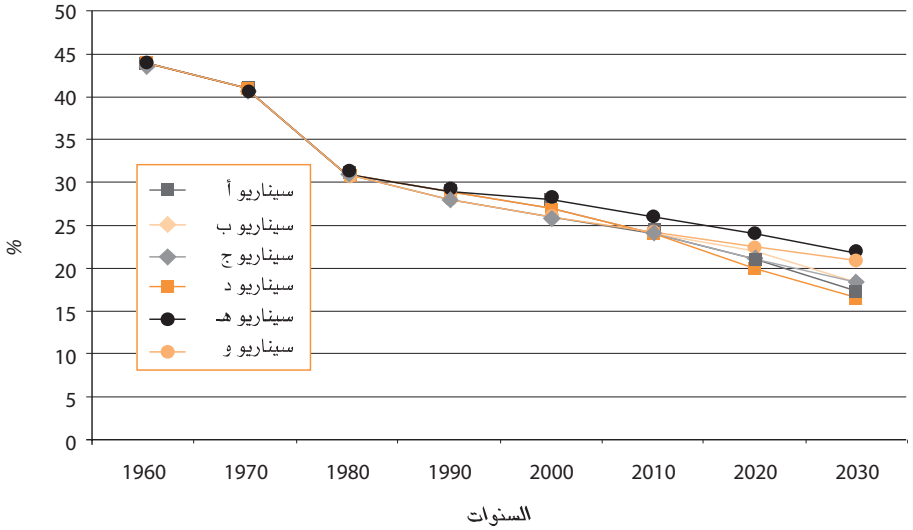

الجدول 20

تطور نسبة الأشخاص المسنين حسب السيناريوهات ا، ب، ج، د، ه، و

السنة	الفترة الاسترجاعية				الفترة المستقبلية			
	1960	1982	2004	2009	2014	2019	2024	2030
	الأشخاص المسنون							
السيناريو أ (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 0)	7,0	6,0	8,0	8,1	9,2	10,7	13,0	15,6
السيناريو ب (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 360 ألف)	7,0	6,0	8,0	8,2	9,4	10,8	12,7	14,5
السيناريو ج (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 560 ألف)	7,0	6,0	8,0	8,2	9,3	10,5	12,0	13,4
السيناريو د (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 1120 ألف)	7,0	6,0	8,0	8,2	9,2	10,1	11,2	11,8
السيناريو ه (م خ ك = 2,47؛ ص ه = 1120 ألف)	7,0	6,0	8,0	8,2	9,1	9,7	10,6	10,9
السيناريو و (م خ ك = 1,8؛ ص ه = – 13 ألف)	7,0	6,0	8,0	8,1	9,4	11,1	13,3	15,3

وعلى الطرف الآخر من هرم الأعمار، ستستمر فئة المسنين في الارتفاع على مر الأعوام. وهنا أيضا، وحدها فرضية هجرة مكثفة يمكنها أن تمنح الاستقرار لهذه الفئة ولكن مقابل صعوبات سوسيو اقتصادية وسياسية كبيرة (الشكل 20).

ويؤثر انعكاس الهجرات بالأساس على فئة الشباب البالغ (15-34 سنة)، بشكل بطيء في البداية، ثم بشكل تراكمي من مرحلة إلى أخرى. فالجمود الديمغرافي يصل إلى حد أنه حتى في الخصوبة المنخفضة جدا، لن يتم الشعور في أفق 2030 بتأثيرات انخفاض الخصوبة على مستوى التخفيف من ضغط ولوج سوق الشغل.

الشكل 20

تطور نسبة الأشخاص المسنين حسب مختلف السيناريوهات

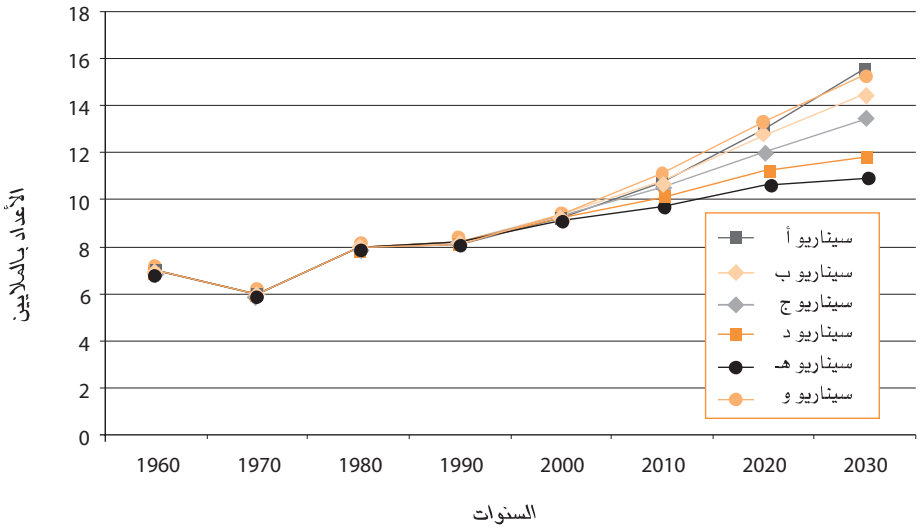

حسب ما إذا كانت الخصوبة ضعيفة أو قوية، وما إذا كانت الهجرة، التي يصعب ضبطها، سلبية أو منعدمة أو إيجابية جدا، يمكن لحجم فئة الشباب، في أفق2030، أن يتراوح بين العدد وضعفه تقريبا : 11,3 و18,3 مليون نسمة على التوالي بالنسبة للسيناريو (و) و(د). فكيف يمكن مواجهة موجة كهذه؟ قد يتضمن السيناريو (ج) و(د) تسارعا واضحا للضغط عل التشغيل. وهكذا، فإن مجرد المقارنة بين السيناريو (أ) (خصوبة 1,2 وهجرة منعدمة)، والسيناريو (ج) (خصوبة « متحكم فيها » في 1,5 وهجرة « معتدلة ») ستبين فرقا من 4 ملايين من الشباب إضافية (11,9 و14,9 مليون سنة 2030) في وضعية الالتحاق بالحياة المهنية.

إن المرور إلى السيناريو (د) (نفس الخصوبة، ولكن هجرة قوية) قد يفضي بدوره إلى تضخم إضافي قدره 4 ملايين (الجدول 21). مما يبين إلى أي حد يشكل السيناريو (ج) الاختيار الذي يجب أن يكون موضوع مخطط إرادي، باعتباره يفترض ضبط الخصوبة وضبط الهجرة الدولية.

وبالمقابل، فإن السيناريو (و) (خصوبة في انخفاض نمطي وهجرة صافية تنازلية) قد يفضي إلى وضعية تتميز بشبه استقرار لأعداد الشباب في أفق 2030 بعد أن يكون قد قفز بهم إلى 12 مليون سنة 2015.

الجدول 21

تطور عدد الشباب الراشدين (15-34 سنة) حسب السيناريوهات أ، ب، ج، د، ه، و ساكنة المغرب، 2004-2030 (بالملايين)

السنة	2004	2009	2014	2019	2024	2030
السيناريو أ (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 0)	10,9	11,9	12,4	12,3	12,2	11,9
السيناريو ب (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 360 ألف)	10,9	11,4	11,8	12,3	13,0	13,4
السيناريو ج (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 560 ألف)	10,9	11,3	12,0	12,9	14,0	14,9
السيناريو د (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 1120 ألف)	10,9	11,4	12,2	13,9	16,0	18,3
السيناريو ه (م خ ك = 2,47؛ ص ه = 1120 ألف)	10,9	11,4	12,2	13,9	16,2	18,9
السيناريو و (م خ ك = 1,8؛ ص ه = – 13 ألف)	10,9	11,6	12,0	11,9	11,7	11,3

الشكل 21

تطور عدد الشباب البالغين (15-34 سنة)
حسب مختلف السيناريوهات (بالملايين)

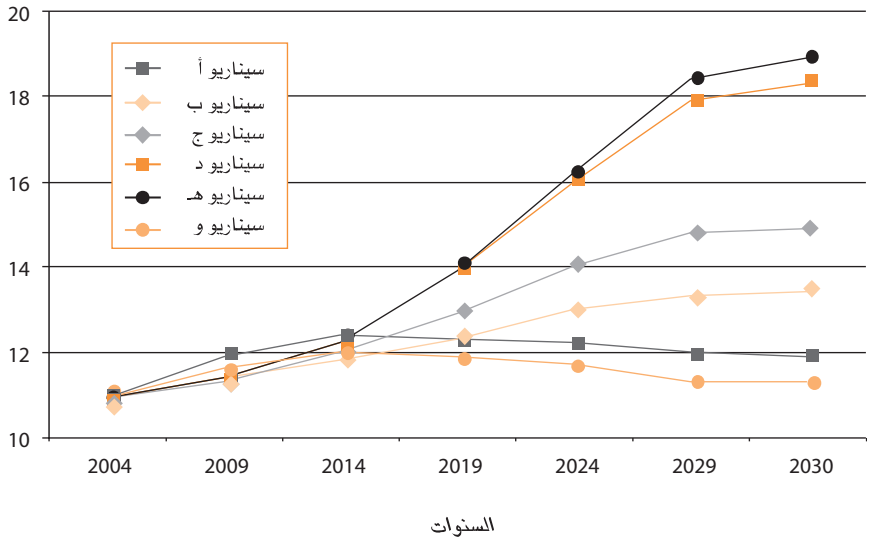

كيفما كان السيناريو، فلا مناص من انقلاب هرم الأعمار. فحتى في حالة الهجرة الكثيفة فإن الوزن النسبي للأشخاص المسنين يتجه نحو الضِّعف مقارنة مع وزن الشباب (الجدول 22، الرسم 22)؛ وبقدر ما يبتعد الأفق بقدر ما يزداد الاحساس بثقل الهجرة وتأثيرها: إنه تأثير متواصل ولن يأخذ مداه الفعلي إلا ابتداء من سنة 2020.

الجدول 22

تطور نسبة «60 سنة فأكثر على أقل من 15 سنة» حسب السيناريوهات
أ، ب، ج، د، ه، و، 2004-2034 (مؤشر 100 : تساوي الأعداد بين فئتي الأعمار)

السنة	2004	2009	2014	2019	2024	2030
السيناريو أ (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 0)	26	29	35	44	61	89
السيناريو ب (م خ ك = 1,2؛ ص ه = 360 ألف)	26	29	35	44	59	80
السيناريو ج (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 560 ألف)	26	29	34	43	56	74
السيناريو د (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 1120 ألف)	26	29	34	42	55	71
السيناريو ه (م خ ك = 1,5؛ ص ه = 1120 ألف)	26	28	32	37	44	49
السيناريو و (م خ ك = 1,8؛ ص ه = – 13ألف)	26	29	36	46	59	74

ونحن نعلم أن هذه الهجرات ستكون هجرات الفقر، وستطال سكانا حظهم من التعليم قليل ومستوى دخلهم منخفض الى أقصى حد.

الشكل 22

تطور نسبة «60 سنة فأكثر» على «أقل من 15 سنة» حسب مختلف السيناريوهات

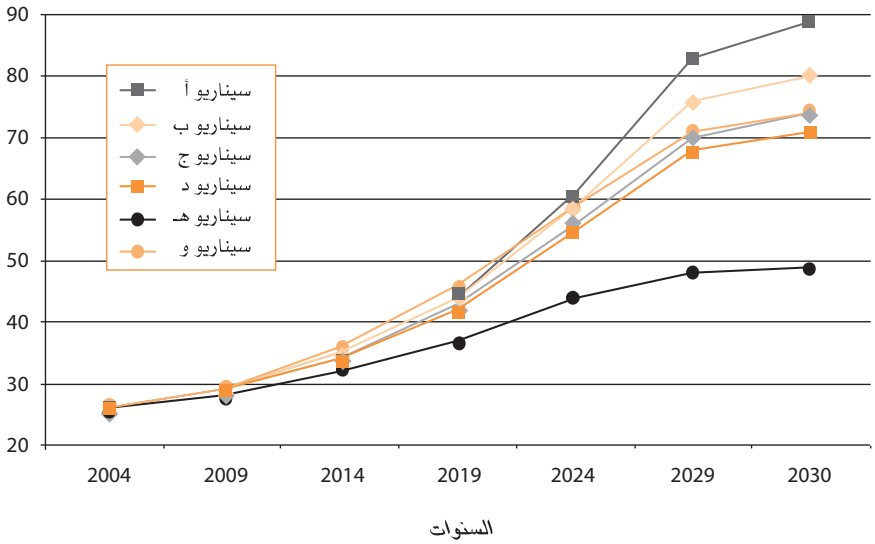

2. السن والحماية الاجتماعية

يقوم دوام أي نظام اجتماعي على ثلاثة أسس ضمنية مترابطة فيما بينها إلى هذا الحد أو ذاك :

– الحفاظ على التوازن الديمغرافي؛

– الحد الأدنى من النمو الاقتصادي؛

– عدم وجود بطالة مرتفعة ومزمنة.

حالة نظام الضمان الاجتماعي بفرنسا

يمثل الرفع المستمر لميزانية الضمان الاجتماعي المسؤول الأول عن الارتفاع المهول للدين العمومي الذي أصبح يعادل اليوم، بفرنسا، على سبيل المثال، ثلثي الناتج الداخلي الخام. ويمكن أن نتفهم حسرة الآباء المؤسسين الذين يحركهم هم الحماية اليقظة لكل الأشخاص المحتاجين (الأطفال، المرضى، العاطلين، المعوقين، المسنين...). هكذا، يقر بيير لاروك مؤسس النظام الفرنسي، في آخر حياته، بأنه أحدث آلة أضحت «جهنمية»، مفتتة، خاضعة للأنانيات الفئوية، والسياسية والنقابية، توزع «قطع الجبن» (أجور عالية، فوائد عينية، تشريفات وامتيازات) على مختلف «إداريها» أو «مديري» «الصناديق». كان يتمن تجميع وانسجام وتوحيد أشكال الحماية الموجودة أو الجنينية. غير أن ما تم هو العكس، ضدا على إرادته. حيث عاينا رجوعا قويا إلى المنطق التعاوني للقرون الوسطى.

لقد تم وضع أسس الحماية الاجتماعية في عز مرحلة الحماس التي أعقبت سنوات أكبر حرب أهلية بأوروبا، في نهاية الأربعينيات : لقد كانت تعبيرا عن العودة إلى التفاؤل بعد صدمة أزمة الثلاثينيات، ثم مجزرة السنوات التي تلتها.

في سنة 1973، حدثت أول «صدمة نفطية» (حيث تضاعف ثمن البرميل أربع مرات)، وتقلصت نسبة النمو الاقتصادي بالنصف، واستفحلت البطالة وتقهقرت شروط حياة الشباب سنة بعد أخرى.

ويخلق غيابها تناقضا حادا بين الحاجة الى التمويل التي ما تفتأ تزداد، والقدرة على التمويل التي تتطور، في الاتجاه المعاكس. وهذا يؤدي الى ضغط جبائي وجبائي مواز يثقل كاهل الفئات النشيطة، ولاسيما المقاولين؛ ويتكون لدى العناصر الأكثر ديناميكية انطباع بأنها «تشتغل من أجل الدولة». وينتج عن ذلك فتور في الحماس قد يصل إلى حد الهجرة الى الخارج.

لقد أشرنا، آنفا، الى الانقلاب الجاري على مستوى هرم الأعمار، مع ترجمته الرقمية على شكل عوامل تضاعف السن وبالتالي الاختلال الواقع بين عدد المتقاعدين وعدد النشيطين المحتملين: ولن يعود بالإمكان أداء فاتورتي المعاشات والصحة وفق الشروط المحددة في العقد الاجتماعي (احترام مبدأ الإنصاف بين الأجيال). وبخصوص فئات الأعمار المتقدمة «70سنة فأكثر»، ومادام عامل التضاعف أكثر ارتفاعا، فإن تمويل «التبعية»، الهش أصلا، سيعاد النظر فيه في المدي القريب جدا، سيما وقد صار التضامن بين الأجيال يزداد صعوبة أكثر فأكثر (البعد الجغرافي، ندرة الأسر كثيرة العدد، كلفة نساء الخمسينيات المتواجدات في سوق الشغل واللاتي ما زال لديهن «أطفال كبار» بالمنزل).

3. وهم «النافذة الديمغرافية»

لقد أصبحت فكرة «النافذة الديمغرافية» موضة، دخلت ترسانة الحجج الداعية إلى تحديد الولادات. غير أنها تعتمد نظرة ميكانيكية وضيقة للديمغرافيا والعوامل المتحكمة فيها. ولن يكون المرء في حاجة للاطلاع على أعمال الاقتصادي الأمريكي بيكر ليعلم أن الأطفال لم يعودوا يمثلون، في المجتمعات الحضرية، إسهاما لفائدة ميزانية آبائهم، بل تكلفة. وارتفاع هذه التكلفة المباشرة وغير المباشرة (ما يضيع بسبب تعثر المسار المهني وانخفاض نوعية الربح) للطفل هو ما يشكل، بالضبط، أحد النوابض الرئيسية لانخفاض الخصوبة. فالأزواج أصبحوا يرغبون في أبناء أقل، وذلك لأن إكراهات الميزانية مسألة واضحة، ولأنهم يرغبون في منح أبنائهم أفضل الفرص للارتقاء الاجتماعي. فطول فترة التكفل بـ«الأطفال» تمتد على طول فترة التحديث.

إنه لمن التعسف والعبث، كما هو الحال في العروض المعتادة، اعتبار أن مدة التكفل بالأطفال تظل ثابتة لا تتغير، بدءً من الولادة إلى بلوغ الطفل 15 سنة، وذلك خلال مرحلة ما، ماضية أو مقبلة، والتي يمكن أن تمتد حتى ثلاثة أرباع القرن. والواقع، أن الطفل في نظام أبوي كان يعتبر واحدا من «معيني العائلة»، فحظه من التمدرس ضعيف إن لم يكن منعدما (بالنسبة للفتيات). وعلى العكس من ذلك يصبح الطفل عبئا في مجتمع الأجراء. وأكثر من ذلك، فمع تحديث البنيات الاقتصادية، تزداد حاجات التكوين الطويل والمؤهل بسرعة، ويمكث الأطفال في بيت العائلة لمدة تزداد طولا باستمرار، خاصة عندما تسوء الظرفية الاقتصادية.

ومن ثمة، يجدر القول بأن «النافذة» المزعومة لا تمثل سوى حقيقة ديمغرافية محضة ونظرية. فما يهم، قبل كل شيء هو العبء الفعلي، الاقتصادي والمالي، الذي يتحمله الآباء؛ علما بأن الشباب البالغين، الطلبة أو العاطلين، يتطلبون نفقات أكثر من المواليد الجدد.

في المغرب، يجب أن نتذكر أن تراجع النسبة بين عدد الشباب البالغين من العمر بين 15 و25 سنة وعدد الساكنة التي يبلغ عمرها 65 سنة، وهو تراجع ضعيف جدا، لا يبعث على الارتياح، أخذا بعين الاعتبار، في ذات الوقت، طول طوابير الانتظار، والفارق القائم مقارنة مع معامل التوازن، الذي يساوي 1 (يعني نفس عدد المترشحين و«المغادرين»)، بصفة خاصة التزايد الخارق للشباب.

هكذا، يصل متوسط حجم الجيل المرشح، كل سنة، لولوج سوق الشغل ذروته. وباستثناء سقوط مفاجئ للخصوبة، فإنها لن تتقلص من الآن الى سنة 2020؛ بل من الآن الى سنة 2030 (الشكل 23)، حتى إذا انخفضت الخصوبة تدريجيا إلى 1,5 طفل لكل امرأة؛ فالنساء، كما نعلم، سينزلن لتشديد الضغط على سوق الشغل، وذلك لأسباب متعددة (منها ضرورة توفر الأسرة على أجرين).

انطلاقا من سنة 2020، يحتمل أن يؤدي بلوغ أجيال انفجار الولادات المزدادة منذ 1960، سن الستين، الى التخفيف من اختلال التوازن بين التيارات المحتملة للداخلين والخارجين. فالنسبة المشار إليها أعلاه لن تبلغ إذن، سوى 2,6 عوض 4,5 سنة 2006. وضمن فرضية خصوبة 1,5 سنة 2030، لن تتجاوز هذه النسبة 1,3.

الشكل 23

تطور الساكنة البالغة من العمر بين 15-25 سنة والبالغة 65 سنة فأكثر، بين سنتي 2004 و2030؛
(فرضية خصوبة 1,5 طفل لكل امرأة وهجرة صافية من 560 ألف)

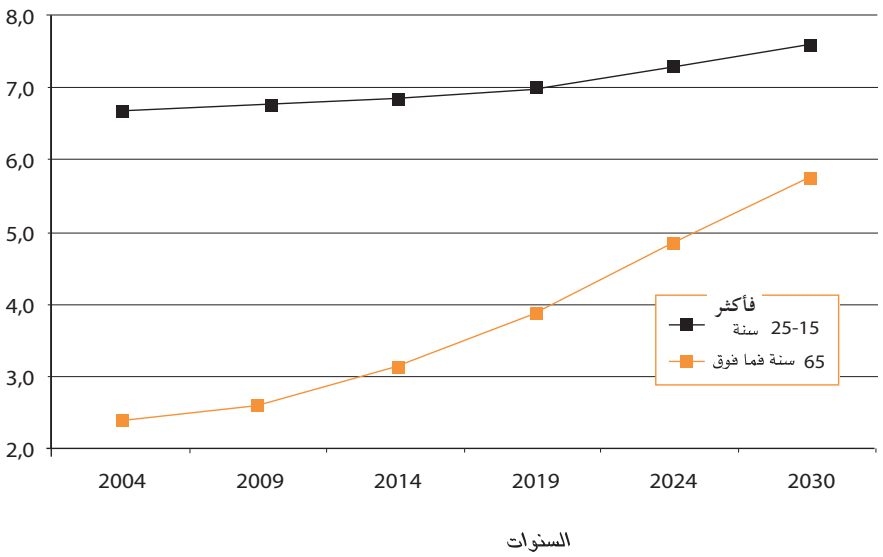

لا يراعي هذا الاستدلال سوى التأثيرات الممكنة لعروض الشغل، وما عدا ذلك فكل العناصر متساوية؛ بل يفضي، بشكل مفارق، إلى الأمل في الانتقال إلى انكماش ديمغرافي، عبر الانزلاق نحو حالة من «قلة الخصوبة»؛ غير أن مثل هذا السيناريو سيكون ذا انعكاس محبط على الطلب وعلى النمو الاقتصادي. ومع التقلص المتواصل لحجم الأجيال خاصة، ستتعرض استمرارية الدولة للخطر، وكذا البنيات التحتية والمؤسسات، دون الحديث عن الفوضى غير المتحكم فيها التي سيحدثها، والاضطرابات التي قد تنجم عنها.

ففي اسبانيا يسود اختلال التوازن المعكوس منذ 1997، إذ أصبحت النسبة أصغر من الوحدة؛ بل لم تعد تساوي سنة 2006 سوى الثلثين، وقد تصل إلى النصف لتبلغ 0,35 سنة 2030. وسيصل الانكماش، في حالة الخصوبة المستقرة، إلى حد سيصبح معه عدد الأشخاص الذين يفوق سنهم 60 سنة أكبر ثلاثة أضعاف من عدد أطفال أقل من 15 سنة. وقد تدخل البلاد في دوامة انخفاض ديمغرافي بوتائر متسارعة جدا ومن غير رجعة. فعدد المواليد، الذي كان إلى حد الآن في ازدياد مستمر، والذي بلغ أوجه بـ 670 000 سنويا بين 1960 و 1975لم يعد يصل سوى 400 000 وقد يتقلص أكثر، بفعل نقص عدد النساء في سن الإنجاب، وعلى الرغم من تقدم الهجرة، إلى 300 000 فقط سنة 2030 (أي مرتين أقل مما هو عليه الحال في مغرب اليوم).

من هنا نرى إلى أي مدى سيكون من الضروري عدم السقوط في اللامبالاة الديمغرافية: فمن الضروري بذل الجهد الكافي من أجل الحفاظ على توازن الخصوبة، وبالتالي بقاء حالة السكان مستقرة وكذا تشخيص هرم الأعمار. فنظرا لانعدام سياسة خاصة باستقبال الطفولة، يرى عدد متزايد من البلدان هرم الأعمار الخاص بها ينقلب رأسا على عقب. ففي اليابان، ستكون الفئة العمرية الأكبر، سنة 2030، هي فئة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 80 سنة. وشيئا فشيئا سيتخذ التوزيع حسب الأعمار شكل ألماسة تقف على رأسها.

فكل شيء إذن يحمل على الاعتقاد أن ما يسمى بـ «النافذة» مجرد وهم، بل هي، على العكس من ذلك، «نقمة» بالنسبة للأسر المتواضعة. ولا يضاهي هذا في حقيقته سوى أن الأجيال التي نتجت عن انفجار الولادات ستلج قريبا دائرة الشيخوخة، لتصبح عبئا أثقل على القطاع العام منه على الأسر.

ويبدو أن التحليل الملموس لحالة المغرب يؤيد هذا المنطق.

4. التهيئة الحضرية

يؤدي التمركز المتنامي للسكان، على طول الشريط الساحلي للمحيط الأطلسي، إلى استمرار توطين السكان بشكل يزيد عن الحاجة، مفرغا الداخل من مقوماته، ومتسببا في تدهور البيئة (البناء بالاسمنت المسلح، تهديد التنوع الحيوي، تهديد طبقة الأوزون وصولا الى حد الانتحار البيئي) ومن هنا ضرورة التدخل باستعجال في إطار مجهود متكامل لتقويم مجموع المجال المغربي. وهو اختيار لا مفر منه، كمسلمة تفرضها الجغرافية الطبيعية، ولاسيما التوازن بين الجبال، والهضاب، والسهول، والساحل والصحراء. فأي بلد آخر في العالم يحظى بمثل هذه الهبة الطبيعية؟ إنه منتهى الإبداع من خمسة فروع يكمل بعضها بعضا وتستحق نفس العناية، لمواصلة عمل الأجداد الذين استقروا بهذه الأرض المقدسة منذ آلاف السنين.

وبالنظر إلى متطلبات تحديث قطاعي الفلاحة والصناعة، المرتبطة مع الانفتاح العالمي، فقد تتجاوز نسبة سكان المدينة 60% في أفق 2030 [22]. ولاشك أن ارتفاع عدد الساكنة سيكون له فوائد اقتصادية كبيرة؛ إذ سيسمح بتحقيق «اقتصادات السُّلّم» (انخفاض التكلفة) وجعل المشاريع الكبرى للبنيات التحتية ذات مردودية (المطارات، الطرق السيارة، السكك الحديدية، الأقمار الاصطناعية، الشبكات المختلفة...)، وكذا بالنسبة للتجهيزات العمومية والخاصة (المستشفيات، المستوصفات، الصيدليات، الجامعات، المختبرات، المكتبات، مواقع الإنترنيت، المراكز التجارية، المناطق الطبيعية، الملاعب، المسابح، الحمامات، الإدارات المركزية والمحلية، الخ). وإضافة إلى ذلك سيفتح آفاق أوسع للربح أمام المستثمرين المحليين والأجانب (شريطة أن يتوفر الإطار القانوني لذلك).

ويجدر التذكير بأن التوسع الحضري ظاهرة عالمية وحديثة العهد، إذ لم يعرفها العالم الا في منتصف القرن العشرين. وحيث يكون التقليد الحضري اقل رسوخا يأخذ هذا التزايد وتيرة متسارعة (البلدان المغاربية، الشرق الأوسط، وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء)، ويمكن لساكنة المدن أن تنمو بنسبة 4 إلى 6% سنويا.

بخصوص المغرب، تضاعفت ساكنة المدن خمس مرات بين 1960 و2006، حيث مرت من 3,4 مليون نسمة إلى 17 مليون. وفي أفق 2030، يمكن أن يحدث نمو حثيث يجعل مجموع سكان المدن يبلغ 25 مليون (بل أكثر في حالة هجرة كثيفة على غرار التجربة الاسبانية). فكيف ستتم تغذية، وإيواء، وتجهيز، وتعليم، وتشغيل، وتطبيب، وحماية وتدبير كل هؤلاء السكان، وخاصة القادمين الجدد، والذين غالبا ما يكونون فقراء؟

(22) المندوبية السامية للتخطيط، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية. توقعات سكان المغرب حسب أوساط الإقامة (2007).

من هنا تطرح التحديات اللوجيستيكية النابعة من هذه الدرجة القصوى من التعقيد، إذ يجب حل سبعة أصناف من المشاكل، بشكل متزامن وفي ظرف وجيز:

1. الأراضي والسكن: قانون العقار والسكن؛ محاربة المضاربة؛ وضع التصاميم المحلية للتعمير، في علاقة مع القطاعات المعنية (الفلاحة، التجهيز، السياحة، فضلا عن النسيج الجمعوي والمنتخبين المحليين)؛ الحاجة الى المواد، الاستفادة من معايير الرفاه والوقاية الصحية، التحفيز على إحداث أحزمة بقلية وتنظيم شبكات للتوزيع.

2. النقل: بلغ التعلق بالسيارة بسبب الاشهار المثير، حدا بدأ معه المستهلكون يتخلون عن كل عقلانية اقتصادية؛ فالسيارة أكثر من لعبة، إنها تحث على الحلم وتفقد التوازن، وإن كان ثمن ذلك الاستدانة، وتعب الطرق، والتوعك الصحي والقلق. أضرارها الجماعية معروفة لدى الجميع: آلاف القتلى على الطرق كل سنة بالمغرب، آلاف ضحايا الجروح والعاهات الجسدية التي قد تصل إلى الشلل الرباعي الأعضاء؛ تلوث مضر بصحة القاطنين، بمن فيهم الأجنة في الأرحام (اليوم فقط، أصبحنا ندرك أن لاستهلاك الكيروزين من طرف الطائرات انعكاسات على النظام البيئي، وعلى كل أشكال الحياة البشرية والحيوانية والنباتية). ويبدو أن من الأحسن اختيار وسائل النقل الجماعية غير الملوثة (الكهرباء، الشمس، الريح، التيارات البحرية...).

3. التزود بالماء: يستهلك الحضري من الماء أكثر مما يستهلكه القروي. والخصاص في الماء كبير في العديد من المناطق. يتعلق الأمر بضمان نظام لجلب المياه، فعال، مستدام، عصري وقليل الكلفة، له مرفق جيد للصيانة، بأقل ما يمكن من الهدر، وبقدرة كبيرة على إعادة الاستعمال، وفي متناول سكان الضواحي الجدد، مع المراقبة الصارمة لسلوكات التبذير من طرف الأسر أو الهيئات الجماعية.

3. نظام المجاري: تتنامى كثافة المدن وحجم المياه المستعملة من طرف الأسر بسرعة أقوى من قدرة الأراضي على امتصاصها. ومن ثمة ضرورة العمل على توسيع مصالح التفريغ وصرف المياه، باستعمال شبكات القنوات الحديثة التي تتوفر على محطات للتصفية، وتغطي مجموع المحيط الحضري، وفي متناول جميع الفئات. ويتطلب هذا ميزانيات وتخصصات مهنية ملائمة، وبالتالي تخطيطا صارما للحاجيات على المدى البعيد.

5. مطارح النفايات: تواجه المدن بشكل سريع صعوبات يطرحها تجميع، وتخزين، والتخلص من النفايات الصلبة من كل الأنواع بما فيها الكيماوية. ونصادف في كل مكان أحياء تغمرها نفاياتها وأزبالها، فتتحول بسرعة إلى مناطق موبوءة. وتتحول المطارح أحيانا إلى تلال يحتلها بؤساء المنطقة: الزبالون، جامعو الأسمال، جامعو الأشياء القديمة والذين يعيدون استعمالها لمآرب أخرى. ويمكن الاهتمام بتكوين هؤلاء الأشخاص في إبطال العدوى، كما يمكن تشجيعهم على التخصص في إعادة بيع المعادن النادرة أو الأشياء القابلة للاستعمال ثانية. والحال أن تدبير البلديات لهذه النفايات لايزال على العموم دون المستوى المطلوب.

6. تلوث الماء: إذا كانت المدن تشكل محركا للتنمية، فإن الطبيعة غالبا ما تكون مغيبة أو مهددة بأشكال مختلفة. فالعديد من الأنهار جفت بفعل الجفاف أو بسبب بناء السدود، كما أن العديد من السواقي التي تخترقها تحولت الى ما يشبه مجاري الصرف مكشوفة في العراء. فالماء ملوث بالنفايات الصناعية، ومبيدات الحشرات، والسماد، والفضلات البشرية والحيوانية؛ ومن ثمة تحدق المخاطر بالأحياء غير المحمية جيدا عند سقوط أمطار طوفانية.

7. تلوث الجو : المدن الأكثر تضررا من تلوث الهواء هي المدن التي لا توجد بها حرية التعبير، كما كان الحال في المعسكر الشيوعي سابقا. ففي المجالات الحضرية أو على مقربة منها كانت توجد مواقع صناعية أو نووية، كما توجد الشاحنات والعربات الكبيرة التي تنفث ثاني أوكسيد الكربون. وبالنسبة للمدن المغربية، يكمن الخطر الرئيسي على جودة الهواء وعلى مرضى الربو في التصاعد غير المضبوط لعدد السيارات والعربات الأخرى ذات المحرك، وذلك لأن وسائل النقل العمومي للشحن ونقل المسافرين عبر السكك الحديدية (أو البحرية) غير كافية.

وستصبح مدن المستقبل في تنافس على المستوى الكوني. فـ «العلامة الخضراء» (احترام المعايير الصارمة لجودة البيئة، والحدائق، وفضاءات للراجلين أو التي يكون فيه المرور مقننا) ستصير رفيعة الشأن أكثر فأكثر.

وفي الأخير، يجب ألا نغض الطرف عن رهان كبير، مرتبط بتوسيع المدن الكبرى: ألا وهو النظام والأمن العمومي.

5. البيئة والموارد

شكل الخوف من الخصاص في الموارد لازمة في تاريخ البشرية. فإلى حدود القرن الثامن عشر، كان الأمر يتعلق بالخوف الشديد من الخصاص في الخشب، ثم، ابتداء من القرن التاسع عشر توجه هذا الخوف نحو الخصاص في النفط. وشكلت أشغال نادي روما قمة القلق الكوني، مع نوبات خوف دورية تبعا للظرفيات الطاقية (تفاهم المنتجين، التأميم، اكتشاف مناجم أخرى، تحسن قدرات التنقيب أو تكوين مخازن للاحتياطي). كما أن الأسواق الدولية حساسة جدا وتصدر عنها ردود فعل سريعة على أبسط إشاعة. فقد عول العديد من الاقتصاديين، الكارثيين، على أن يصل سعر البرميل من «البرنت» إلى 100 دولار.

كما أعلن آخرون، استأنسوا مع مجال البحث والاستكشاف، أن سعر الخام سيتراجع كثيرا بعد الأوج الذي بلغه في يوليوز 2006 (75 دولارا للبرميل). والواقع، أن المعادلة معقدة نظرا لتعدد العوامل المرتبطة بها. وبشكل عام، وعلى عكس الفكرة السائدة بأن الاحتياطي يكفي لثلثي قرن، يبدو أنه لا وجود لحد مادي، وذلك ليس فقط لأن البحث يحقق قفزات باستمرار، بل لأن مستوى الأسعار، أيضا، يجعل البحث مربحا. كما توجد كتل مالية لم يسبق لها مثيل، من بين مراكميها الشركات النفطية الكبرى. وهي متوفرة لتمويل البحث في مناطق أخرى، أو لتمويل طرق أخرى في التنقيب. ولا يجب أن ننسى أن البلدان التي استعادت السيطرة على مواردها مرتهنة في الاستغلال، على العموم، للشركات متعددة الجنسيات (حالة روسيا، المرتبطة بالهندسة الألمانية). كما أنها غالبا ما تكون أقل تنظيما مهنيا لإنجاح المشاريع الكبرى. فالشركات الخصوصية الكبرى تتوفر على مهارات وطاقات هائلة للتمويل.

فليس من المستحيل، أيضا أن يعود ثمن البرميل، وعلى الرغم من ارتفاع الطلب العالمي، إلى حوالي 50 دولارا، على المدى البعيد، بل إلى أقل من ذلك، باعتبار ما نشهده من توسع للمحطات النووية، والطاقات البديلة (الشمسية، الهوائية).

ويبدو أن نفاد الماء، الذي تم التطرق إليه بشكل أقل، أكثر إحراجا. غير أن الاقتصاد في الاستهلاك، وحسن الاستغلال، وإعادة الاستعمال، وتدابير أخرى، كفيلة بأن تعطي الأمل في المستقبل. كما يجب أن تبرم البلدان الجارة، ذات الإمكانيات المختلفة، اتفاقيات دولية فيما بينها. غير أن هذا لا ينفي أن الخصاص في الماء الشروب يتفاقم، وأن الأوضاع تختلف كثيرا بين بلد وآخر (الفائض أو العجز).

يبدو أن الحلول ليست على قدر تزايد الحاجات. فهل سيصبح الماء المادة الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين؟ ذلك ما يعتقده العديد من خبراء المكتب الدولي للماء.

وأخيرا، وفي ما يتعلق بالتغذية، فإن البحث الزراعي يتطور بسرعة ولا أحد يعرف الحدود الممكنة للانتاجية. فضرورة اللجوء الى تبوير الأراضي، ودعم الأراضي المستريحة واقامة نظام الحصص بالاتحاد الأوربي، تبرز مدى جسامة الافراط في الانتاج.

وفي حالة المغرب، حيث الإمكانات الطبيعية تتميز بهشاشة واضحة، فقد دفع النمو الديمغرافي إلى تشديد الضغط على الموارد (الماء، الأرض، الغابة، الوحيش...) فأدى إلى تدهورها المستمر. وبما أن الاقتصاد تعوزه الدينامية الضرورية لخلق الثروة والشغل اللذين يستجيبان لحاجات السكان، فقد كان الاتجاه السائد دائما هو الاستغلال المفرط للموارد الهشة أصلا ومفاقمة الاختلالات البيئية.

إن البلاد تعرف اليوم انتقالا بيومناخيا وإيكولوجيا سرع، بدوره، صيرورة تدهور البيئة. فعدم التلاؤم بين التوزيع المجالي للسكان والإمكانات الطبيعية (اكتظاظ الأرياف) وبين التسيير غير المناسب ومتطلبات صيانة الأنظمة البيئية والموارد يشكل عائقا فعليا أمام التنمية المستدامة. إن الوتيرة القوية لتدهور الإطار الطبيعي الذي يعود، في ذات الآن، إلى عوامل مناخية وإلى أنماط تدبير المجالات والموارد (توطين الساحل، اكتظاظ الأرياف، الاستغلال المفرط للنبات والموارد المائية، تلوث الأراضي، والموارد المائية...) تنذر باستفحال وضعية البيئة. وبديهي، أن لهذا التوجه عواقب وخيمة على توفر الموارد في المستقبل إذا لم يتم، منذ الآن، وضع تخطيط طويل الأمد لتدارك الأمر.

وبالنسبة للموارد المائية على وجه أخص، تتسم التساقطات المطرية بالمغرب بعدم انتظام مهول وبتوزيعها غير المتساوي عبر المجال. وتميل التغيرات المناخية الى تسريع الانخفاض المتواصل للموارد المائية والتسبب في حالات جفاف قصوى. وتبين التوقعات الثابتة تقلصا تدريجيا للموارد المائية القابلة للتعبئة (منتقلة من 660 م^3 في الهكتار حاليا إلى 500 م^3 سنة 2025). وبالتالي السير الحثيث نحو القلق المائي. وستفرض هذه الآفاق الخاصة بندرة المياه السطحية والجوفية على المغرب وضع سياسة صارمة لاقتصاد الماء، ومعالجة المياه العادمة ومحاربة التلوث. أي يجب تكثيف جهود تعبئة الموارد المائية لسد الحاجات المتزايدة لساكنة تعيش مرحلة التحديث المتسارع. وسيكون من الضروري القيام باستثمارات مهمة (التعبئة، تقنيات الري المقتصدة للمياه، إزالة التلوث، تحلية مياه البحر...) لمواجهة تزايد الطلب الاجتماعي.

6. مسالك التكوين

من حسن حظ المغرب أنه تمكن من معرفة أخطاء بلدان «الشمال» واستخلاص الدروس منها لعدم تكرارها. إنها مفارقة البلد «التابع» بالمقارنة مع البلد «المتقدم»، إذ يمكن قطع نفس المسافة بسرعة أكبر بحكم معرفة الحواجز التي يجب تجنبها.

لنعد إلى العناصر الأساسية للتشخيص، فتأخر المغرب في التكوين يشكل العائق الرئيسي للتنمية:

لم يصر تعميم التعليم واقعا ملموسا بعد، ففي 2004-2005، حوالي 7,5% من الأطفال البالغين من العمر ما بين 6 و11 سنة لم يذهبوا إلى المدرسة (مع عائق إضافي طفيف بالنسبة للفتيات: 10,2% و18,8% بالنسبة للقرويات). ولا شك أن تراجع عدد الولادات سيساعد على تحقيق هدف التعميم (100%). فالمجهود الذي مازال مطروحا القيام به مجهود بسيط، بل إن الانكماش الديمغرافي يسمح بالتنبؤ، ومنذ العقد المقبل، بتوسع كبير للتعليم الثانوي.

يجب أن تصبح للتكوين ما بعد الابتدائي (بل ما قبل الأساسي) أولوية الأولويات في السنوات المقبلة بالوسط الحضري، حيث 29,4% من الفئة العمرية 12-14 سنة لا يتوجهون إلى المدرسة، فبالأحرى بالوسط القروي حيث لم تتجاوز هذه النسبة 50% سنة 2004-2005. وعلى العموم فإن نسبة التمدرس لدى هذه الفئة العمرية تبلغ 70,6%. ومن جهة أخرى، فإن التمييز تجاه الفتيات أكثر وضوحا: ففي الوسط القروي، لا تتعدى نسبة تمدرس الفتيات اللائي يبلغن من العمر 12-14 سنة 43% سنة 2004-2005 مقابل 59,8% بالنسبة للأولاد. وتبلغ هاتان النسبتان بالوسط الحضري 83,9% و94,2% على التوالي [23].

كما أن المعطيات الخاصة بامتحانات الباكالوريا معبرة بدورها. إذ تمتد ظاهرة المصفاة على مر السنين: فضمن الأطفال البالغين حوالي 9 سنوات تناهز نسبة التمدرس 85%؛ وحوالي سن 14 سنة تنحدر هذه النسبة إلى 40%، وعندما يحين وقت الباكالوريا، أي سن 18 سنة، لا تتعدى هذه النسبة 32%، أي حوالي الثلث تقريبا. بيد أن امتحان الباكلوريا امتحان نخبوي جدا بنسبة نجاح تبلغ ناجحين أثنين من كل خمسة مرشحين ضمن مجموع الفئة المعنية (عوض 4 على 5 بفرنسا). والخلاصة واضحة: يحصل واحد من كل سبعة على الباكالوريا ضمن الأجيال المعنية (عوض 3 من 5 بفرنسا). وبتعبير آخر، فإن ولوج التعليم العالي مغلق في وجه ستة شباب من أصل سبعة. ولنسجل أن الفتيات بالمغرب، كما في غيره من البلدان، ينجحن أكثر من الذكور للأسباب نفسها على ما يبدو (الاهتمام، النضج، والحافز).

وفي سنة 2004، بلغت نسبة الناجحين حسب الشعب 41,6% بالنسبة للآداب، 51,2% بالنسبة للعلوم و7,2% بالنسبة للشعبة التقنية.

ويطرح سؤالان على هذا المستوى:

أ – على الرغم من الانتقائية الشديدة للباكلوريا (35,7% نسبة الناجحين سنة 2005 فقط)، يمكن أن نتساءل عن طابعها «التأهيلي» بالنسبة للمنافذ المستقبلية، وفائدة الباكلوريا الأدبية بالنسبة للحاجيات المقبلة للنظام الإنتاجي. إن الضرورة تطرح تقييم قابلية توظيف مثل هذه الشهادات، منذ الباكلويا، وفي نهاية الدراسات العليا الطويلة إلى هذا الحد أو ذاك، بشكل يمكن من إطلاع التلاميذ وطلبة المستقبل على العواقب الممكنة لاختياراتهم وتوجهاتهم الشخصية.

ب – كما تخفي الشعبة العلمية نفسها شرخا جليا، إذ أن الأغلبية الساحقة للتلاميذ (أكثر من 9 على 10) يتوجهون إلى شعبة «العلوم التجريبية»، و8,5% فقط يتوجهون إلى العلوم الرياضية. فكيف نقوم هذا الاعوجاج؟ هل يجب إحداث نظام لمنح الدولة لفائدة أطفال الأوساط الفقيرة الذين يتوفرون على القدرات العقلية المطلوبة، والذي سيصبحون مطلوبين أكثر فأكثر، فيحولون الاقتصاد المغربي إلى اقتصاد أكثر ابتكارا وتجديدا، وأكثر تنافسية على الصعيد العالمي؟

ويعكس التعليم العالي نقائص الجهاز المدرسي ما قبل الجامعي. فضمن الفئة العمرية بين 18 و24 سنة لا تتعدى نسبة المسجلين في الجامعة 6%. ولا يتجاوز عددهم ثلاثة أفواج من الحاصلين على الباكالوريا (مقابل حوالي 5 أفواج بفرنسا). كما أن النظام الجامعي لا يتخرج منه سوى 50 000 حامل شهادة سنويا.

(23) معطيات وزارة التربية الوطنية.

7. درجة التواجد الأجنبي

يأخذ الانتقال الهجري حجما يصعب التحكم فيه عندما يصبح الضغط الديمغرافي لبلدان «الشمال» حادا جدا.

إنها حالة إسبانيا حاليا، حيث تجاوزت نسبة الأجانب 10%. وبعد أن كانت غير مهتمة بالموضوع لمدة طويلة، بدأت ترى فيه اليوم علامة على جاذبيتها الاقتصادية، ومن ثمة على مكانتها الدولية الجديدة. هكذا تنظم اسبانيا سياسة استقبال نشيطة لكنها واضحة (تعلم اللغة، عقود عمل، مع إمكانية الطرد بسبب أدنى جنحة).

وتمنح هذه الظاهرة فكرة تقريبية عما يمكن أن يحدث في المغرب مستقبلا. وبالفعل، فبإمكان عدد الساكنة بإفريقيا الفرنكوفونية التي تعيش في جنوب الصحراء أن يزداد، سنويا، بعشرين مليون نسمة بين 2006 و2025. كما أن القدرة الشرائية بهذه المناطق أقل من مثيلتها بالمغرب أربع مرات، إضافة إلى هشاشة الاستقرار السياسي (النزاعات الإثنية والدينية).

وإذا كانت نسبة الساكنة من أصل أجنبي قليلة جدا اليوم، فبإمكانها أن ترتفع بشكل ملموس، بفعل تقدم الانتقال الهجري والفوارق القائمة في الانتقال الديمغرافي بين المغرب وجنوبه. وذلك مع تباينات هامة حسب الفئات العمرية.

هـ – مستقبلية ما بعد الانتقال والتحديات الكبرى

1. مستقبل ما بعد المرحلة الانتقالية

ندخل الآن عهدا جديدا تماما يكتنفه غموض كبير. والمرجعيات فيه ضعيفة. لهذا ا لسبب تفحصنا عينة واسعة من المتغيرات، دون أن نكون متيقنين أننا أحطنا بواقع الغد.

لكننا حذرنا من مغبة اللامبالاة بالعامل الديمغرافي. لقد عرف المغرب كيف يتحكم في خصوبته، والتخفيف من سرعة نموه الديمغرافي المتدفق، الا أن موجة الفئات العمرية كثيرة العدد الناتجة عن انفجار الولادات ستنتشر من أسفل هرم الأعمار إلى أعلاه. ومن ثمة سيكون من الضروري الحرص، ومنذ الآن، على عدم السقوط في الاختلال المعكوس: اختلال «نقص الخصوبة» العميق الذي يصبح معه مستحيلا التكفل بالفئات كثيرة العدد، والذي قد يدخل المجتمع المغربي في دوامة التبعية غير المتحكم فيها للهجرة. وقد يكون هذان الخطران مصدر نزاعات داخلية وخارجية تكاد تستعصي على الحل.

وأخذا بعين الاعتبار درجة الاستعداد لضرورات التحديث [24]، وإذا ما افترضنا أن خصوبة المجتمع المغربي ستواصل انحدارها إلى أن تبلغ حوالي طفل واحد لكل امرأة في المعدل، فكيف يمكنه أن يواجه التيارات الكبرى للهجرة، التي لا راد لها، القادمة من البلدان الواقعة جنوبه التي تعيش انتقالا ديمغرافيا متأخرا وأكثر انفجارا؟

إن الأطفال هم الذين يستأنسون بأترابهم من الأطفال الأجانب ويندمجون معهم. فإذا كان عدد هؤلاء غير كاف، بل يشكل قلة قليلة في بعض الجيوب الحضرية، فإننا أمام احتمال كبير أن نواجه، على المدى البعيد، صداما بين الثقافات، ومن ثمة، قلاقل سياسية، دون الحديث عن خطر التفقير الذي سبقت الاشارة اليه.

(24) يستلزم التحديث الفردانية، والتمدين وانتشار الرغبات الاستهلاكية والتوتر بين الجنسين والأجيال، والرفع من مستوى التعليم، وحضور المرأة في سوق الشغل، الخ.

2. التحديات الكبرى

لا يتعلق الأمر بتصور المفاجآت التي قد يخبئها المستقبل. لكننا سنقتصر على بعض الجوانب الأساسية التي سبق أن ظهرت للملاحظ سنة 2006.

تجنب انهيار الخصوبة

إن مثال بلدان الضفة الشمالية للمتوسط ساطع وماثل أمام أنظار الجميع. وقد صار ينتمي الى التاريخ. غير أن هناك حالة أخرى تقع حاليا بتركيا مثلا: فقد انحدر مؤشر الخصوبة في الغرب إلى 1,6 مقابل 3,7 في الشرق.

ونعرف مخاطر تراجع عدد الساكنة على رغد العيش. غير أن قلة الخصوبة ليست قدرا. وتقدم حالة فرنسا، حيث الوضعية الديمغرافية أقل تدهورا مقارنة مع باقي بلدان أوربا، المثال الحي على ذلك. فتكلفة الطفل تعوض بشكل أفضل، ويجد الأزواج صعوبات أقل في الجمع بين الحياة المهنية والعائلية، خاصة لدى النساء الحاملات لشهادات عليا اللائي عادة ما تبدو عليهن أعراض قلة الخصوبة بشكل واضح جدا.

وبخصوص السياسة الفرنسية، يستحق جانبان منها اهتماما خاصا: يتعلق الأمر بتعميم التعليم الأولي ونظام الضريبة المباشرة على الدخل بالنسبة للأشخاص الماديين، والذي يأخذ بعين الاعتبار عدد الأطفال المتكفل بهم داخل الأسرة (يتعلق الأمر بـ «الانصاف الأفقي»).

تنمية الرأسمال البشري

يضم تأهيل الإمكانات البشرية بعدين اثنين، بعد كمي وآخر نوعي.

لنوجز بعض الأهداف المنشودة، على المستوى الكمي في أفق 2030:

- تعميم التمدرس بدءاً من سن 4-5 سنوات؛
- تطبيق إجبارية التعليم، بشكل يتلقى معه كل مواطن تكوينا لاثنتي عشرة سنة على الأقل؛
- تعبئة كل الجهود لكي تصل نسبة الحاصلين على الباكلوريا، ضمن الأجيال المقبلة، 50%، مع الحرص على عدم تمييع قيمة هذه الشهادة؛
- الرفع من نسبة التواجد بالجامعة، للفئة العمرية 18-24 سنة، إلى 35% على الأقل، سواء بالنسبة للفتيات أو الفتيان، مما يعطي عددا يفوق مليون طالب، وهو ما يعادل واحد من أربعين من مجموع ساكنة البلاد. وهي نسبة متواضعة قياسا لفرنسا حاليا، أخذا بعين الاعتبار التوزيع حسب الأعمار، حيث تصل النسبة إلى واحد من خمسة وعشرين؛
- العمل على أن يصل خمس هؤلاء الطلبة على الأقل إلى السلك الثالث الذي يشكل التربة الخصبة للبحث والإبداع مستقبلا.
- إعادة توجيه الأفواج المدرسية والجامعية نحو المسالك العلمية والمهنية التأهيلية، التي مازالت اليوم أقلية، وذلك بشكل يمكن من تقليص بطالة المجازين، وتوفير موارد بشرية نشيطة أكثر تنافسية، وأكثر تلاؤما مع دينامية السوق العالمية للكفاءات.

وعلى صعيد التعليم:

- ضمان، بشكل مستدام وشبه مستمر، اكتساب الأسس (الحساب، القراءة، الكتابة) مع اكتساب، ما أمكن، ثلاث لغات: العربية/الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية؛
- تأهيل مختلف الدرجات، من خلال تبني المسارات والبرامج وفق المعايير الدولية؛
- إدماج أدوات بيداغوجية جديدة (السمعي البصري، الإعلاميات...) بالمدرسة، وفرض معايير الجودة على وسائط الإعلام.

ضمان توازن نظام الحماية الاجتماعية

عوض الحديث عن الشيخوخة الديمغرافية، وهو مصطلح غير ملائم، يجب تحديد الصيرورة بمفهوم أدق، مفهوم انقلاب هرم الأعمار، عن طريق الخصاص المتزايد في عدد الشباب مقابل تصاعد عدد الشيوخ. ويتعلق الأمر بعدم تكرار خطأ بلدان الشمال، التي أشرفت فيها «الدولة – ملاك الرحمة» على الإفلاس، دون أن يبقى لديها أي هامش للمناورة، حتى قبل أن تبلغ الفئات العمرية، المولودة في سنوات الانفجار الديمغرافي، سن التقاعد.

هكذا، بلغت ألمانيا 20 مليون متقاعد (أي واحد من أصل أربعة سكان)، يعيشون في بحبوحة مادية نسبيا مقارنة مع الشباب، وينخرطون في «للوبي االرمادي»، وتلتهم ميزانية المعاشات 13% من الناتج الداخلي الخام، تضاف إلى تكاليف الصحة، حيث يصل المبلغ الإجمالي ربع الناتج الداخلي الخام للبلاد. وهناك من يتحدث، بقسوة، لكن بوضوح في الرؤية، عن «ميزانية الصيانة».

ومع ذلك، فقد كان مبدأ المؤسسين للضمان الاجتماعي غير ذلك؛ إذ كان الهدف حماية كل الفئات الهشة من أخطار الحياة الرئيسية: التكفل بالأطفال، المرض، البطالة، الشيخوخة. وبتعبير آخر، فالفكرة الأصلية للإنصاف انهزمت نتيجة تشديد الخناق عليها من قبل مجموعات الضغط، وتشرذم الأنظمة الاجتماعية التي يذكر، على مستوى فرنسا، بالنزعة النقابية للقرون الوسطى، ويترتب عليه ارتفاع هائل في التكاليف.

فقبل حوالي ستين سنة، بعد تحرير فرنسا من النازية، كان الهدف الأول هو تصحيح خلل نقص الولادات، وكانت النفقات الاجتماعية المخصصة للطفولة تمثل حوالي 45% من الميزانية الاجتماعية للأمة. وها نحن نرى المغرب ينساق في نفس الاتجاه بميزانية للتقاعد تعادل 2,5% من الناتج الداخلي الخام.

ويبين تحليل محددات النمو منذ الثمانينات، بالنسبة للمغرب، أنه غالبا ما يتم بواسطة استهلاك الأسر، وأن إسهام التجارة الخارجية غالبا ما يكون سلبيا، كما تظل مساهمة الاستثمار غير كافية. والحال أن الحماية الاجتماعية تساهم في اقلاع الاستهلاك على المدى القريب، عن طريق كسب ثقة الأسر. ومن ثمة، عليها أن تلعب دور شبكة الأمان التي تسمح بتجنيب العاملين السقوط في التبعية والفقر، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن جهة أخرى، من الضروري وضع إستراتيجية للتنمية الاجتماعية تدمج كذلك جانب الحماية الاجتماعية، اذ بدون أخذ التنمية البشرية بعين الاعتبار سيكون من غير الممكن دعم التنمية الاقتصادية التي تسهل توسيع الحماية الاجتماعية في ما بعد.

وتشكل السياسة الماكرو اقتصادية الحذرة، والحكامة الجيدة، ومؤسسات الضبط الناجعة، العناصر الضرورية لاستراتيجية شمولية للحماية الاجتماعية. ومن المستحسن كذلك إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية، وفي إرساء وتدبير الحماية الاجتماعية.

وللحفاظ على توازن نظام الحماية الاجتماعية عن طريق التطهير المالي لمختلف الأنظمة، يجب التوجه نحو إدماج القطاع غير المهيكل في مسارات الحماية الاجتماعية بغرض الرفع من المساهمات والتقليص من الهشاشة. كما سيساهم انخراط أكبر للمرأة في الشغل في تعزيز قاعدة نظام الحماية الاجتماعية.

وأخذا بعين الاعتبار التحولات الديمغرافية، وبروز مظاهر عجز هيكلي في أنظمة التقاعد، فإن على كل برنامج أن يراجع خدماته (نسبة التعويض، سن التقاعد، الأرباح عن كل سنة من الخدمة، الخ.)، وذلك لتجنب ضغوطات مالية على الميزانية المركزية. وبالموازاة مع ذلك، على الأنظمة أن تبحث عن وسائل توسيع التغطية من خلال مساعدة من هم أكثر فقرا.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف الحرص على أن تكون أنظمة التقاعد الحالية محتملة، دون أن تصبح عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة؟

إن الأنظمة الرسمية للضمان الاجتماعي بالمغرب تعيش ظرفية حرجة. ويجب القيام ببعض المبادرات بغرض حل المشاكل المالية ومسألة التغطية. وعلى ضوء الوضعية الديمغرافية الحالية في المغرب، لاشك أن مقاربة إصلاحية أكثر استفاضة تفرض نفسها لضمان أن تلعب الأنظمة القائمة الدور المنوط بها.

السهر على توازن ملائم للاستقرار البشري

ستتواصل الهجرة القروية كما سيتواصل التمدين. ومن الضروري الحرص على ألا يميل تمركز السكان والخيرات نحو القطب الساحلي فقط، مما سيؤدي إلى أعراض يعرفها اختصاصيو التهيئة؛ مثال فرنسا في وقت ما: «باريس كل شيء وماعداها صحراء».

لنكرر ما قلناه آنفا، المغرب محظوظ بتوفره، على خمسة أنماط من المشاهد الطبيعية، وبحصص متساوية تقريبا: الشريط الساحلي، السهول، الهضاب، الجبل والصحراء. وسيكون من المجحف أن يسقط أحد هذه الأنماط ضحية «تفريط» بشري.

وفي الأخير، لنعد إلى مسألة مستقبل الهجرة. فالسناريو أخذ يبدو بشكل جنيني منذ الآن، علما بأن المهاجرين يتوجهون إلى حيث توجد الثروات وإمكانية الشغل. وتبين حالة اسبانيا إمكانية حدوث هجرة مكثفة في سياق يتميز بارتفاع البطالة، حيث يتوجه القادمون الجدد نحو القطاعات التي تخلى عنها أبناء البلد. غير أنه يمكن أن نخشى من أن يستمر الفقر، ويؤدي كره الأجانب إلى صدامات خطيرة مضرة بسمعة البلاد واستقرارها السياسي.

تجنب «الشرخ الاجتماعي»

لا يتم التحديث بدون أن تواكبه توترات قصوى، إذ يتصدر بعض الأفراد طليعة عصرهم، في حين يواصل البعض الآخر الحفاظ على نمط عيش قديم، ينتمي غالبا الى قرون خلت. غير أن ولوج الحداثة شرط للاستمرار على قيد الحياة، كما هو حال التأقلم الدائم للكائن الحي مع الوسط الذي يعيش فيه. ويتطلب هذا مجهودا ضخما وصبرا كثيرا لإعادة تأهيل اليد العاملة، بالمهارة والكفاءات المطلوبة، تلافيا لإثارة الحساسيات والتسبب في إحباطات نفسية.

فليس هناك أخطر من حدوث «شرخ اجتماعي» بين قطاع حديث، منفتح وغني، وقطاع قديم، بئيس، بل عتيق وقائم على الاكتفاء الذاتي، يشعر كما لو أنه مهجور ومحتقر.

التكيف مع تحول الأسواق الأوروبية

بما أن أوروبا تشكل الشريك التجاري الرئيس للمغرب، ونظرا للشيخوخة المتوقعة للساكنة الأوروبية (حسب إسقاطات أوروستات، سيمثل الأشخاص المسنون لأكثر من 65 سنة 25% من الساكنة الأوروبية سنة 2030 مقابل 16% سنة 2004)، سيكون على المقاولات المغربية أن تأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار بخصوص نوع وجودة المنتوجات والخدمات التي يمكن عرضها. فليس من المستبعد أن تتم إعادة توزيع نفقات الساكنة المسنة، حيث ترتفع نفقات الاستهلاك في بعض المجالات كالصحة ووسائل الترفيه والتبعية أوالتأمينات، وانخفاضها في البعض الآخر مثل تهيئة المنازل، والتنقلات، الخ.

بيبليوغرافيا

1. Sources du Royaume du Maroc — مصادر المملكة المغربية

HCP, Annuaires statistiques du Maroc.

HCP, CERED, *Commission supérieure de la population. Rapport national sur la politique de population*, 2004.

HCP, CERED. *Population et développement au Maroc : dix ans après la Conférence internationale sur la population et le développement* (Le Caire, 1994).

HCP, Prospective, Maroc 2030. *Démographie marocaine. Problématiques, tendances lourdes,* 2006.

HCP, P*rospective, Maroc 2030*. Introduction aux forums I et II. Eveil aux problématiques du Maroc de 2030. *Démographie marocaine. Problématiques, tendances lourdes*, 2006.

HCP, *Prospective, Maroc 2030*. Actes du Forum I. Environnement géostratégique et économique, session 1. La géostratégie : où va le monde ?

HCP, *Prospective, Maroc 2030*. Actes du Forum I. *Environnement géostratégique et économique,* session 2. Quelle économie-monde ?

HCP, *Prospective, Maroc 2030*. Actes du Forum I. Environnement géostratégique et économique, session 3. *L'économie marocaine : sources actuelles et potentielles.*

HCP, P*rospective, Maroc 2030*. Actes du Forum II. *La société marocaine : permanences, changements et enjeux pour l'avenir.*

HCP, *Prospective, Maroc 2030*. Perception par les jeunes Marocains du Maroc de 2030.

Royaume du Maroc, Nations Unies, Plan-cadre des Nations-Unies au Maroc 2007-2011. Bilan commun de pays.2006.

Royaume du Maroc, *Objectifs du millénaire pour le développement*. Rapport national 2005. Septembre 2005.

HCP. Résultats des Recensement général de la population et de l'habitat de 1960, 1971, 1982, 1994 et 2004.

HCP. CERED. *Projections de la population du Maroc par milieu de résidence* (niveau national) : 2004 à 2034.

HCP. CERED. *Démographie marocaine : tendances passées et perspectives d'avenir.* Rapport thématique préparé dans le cadre du Rapport du cinquantenaire du développement humain et perspectives 2025.

2. Bulletins de l'INED, Populations et sociétés
نشرات المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية، السكان والمجتمعات

La situation démographique du Maghreb, juin 1980, n° 136.

Traditions matrimoniales dans les sociétés arabes, janvier 1986, n° 198.

3. Evaluation régionale التقييم الجهوي

UNDP, *Arab Development Report*, 2002 à 2005.

4. Transition démographique, comparaisons avec l'expérience européenne
الانتقال الديمغرافي، مقارنات مع التجربة الأوربية

1. Textes séminaux نصوص الندوات

LANDRY A., *La révolution démographique*, Paris, Sirey, 1934.

KIRK D., *Europe's population in the interwar years*, Princeton, 1946.

NOTESTEIN F.W., *Population The long view*, 1953.

2. Vérifications empiriques تدقيقات تجريبية

CHESNAIS J.-C., *La transition démographique. Etapes, formes, implications économiques. Etude de séries temporelles relatives à 67 pays, 1720-1984*, Paris, INED-PUF, 1986.

CHASTELAND J.-C., CHESNAIS J.C., (dir.), *La population du monde : géants démographiques et défis internationaux*, Paris, INED-PUF, 2002.

3. Europe contemporaine أوربا المعاصرة

MONNIER A., *Démographie contemporaine de l'Europe. Evolutions, tendances, défis*, Paris, Colin, 2006.

5. Histoire économique التاريخ الاقتصادي

KUZNETS S., *Economic Growth of Nations, 1971.*

MADDISON A., *Economic Growth. A millennial perspective*, 2001.

REYNOLDS, T.G., *Economic Growth in the Third World*, Yale, 1985

6. Histoire des mentalités تاريخ العقليات

Eurobaromètre (en partie consultable à http://ec.europa.eu/public_opinion/index_fr.htm)

INGLEHART, *World Value Surveys.*

7. Projections démographiques, implications التوقعات الديمغرافية، التأثيرات

1. Rétrospective التقييم الاسترجاعي

Société des Nations : *La population future de l'Europe et de l'Union soviétique*, Princeton, 1946.

Nations Unies ; *Projections de population mondiale* réalisées tous les deux ans depuis les années 1970, New York.

2. Actualité الأحداث

ADLER A., *Le rapport de la CIA, Comment sera le monde en 2029*, Paris Laffont, 2005.

COURBAGE Y., *Nouveaux horizons démographiques en Méditerranée*, Cahier Ined-Puf, n° 142, Paris, 1999.

3. Avenir à long terme المستقبل على المدى الطويل

GAUDIN T., *Récit du XXIe siècle*, 1993.

SAUVY A., *L'Europe submergée*, 1987.

8. « Benchmarking » المعايير المرجعية

CIA, Factbook. Document annuel (https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/index.html)

CHESNAIS J.C., *la Revanche du tiers-monde*, Paris, Laffont, 1986.

CHESNAIS J.C., *le Crépuscule de l'Occident*, Paris, Laffont, 1995.

United Nations, *World Population Prospects as assessed in 2002*, New York, 2003.

Population Reference Bureau, *World Population Data Sheet 2006*, Washington D.C.

World Bank, *World Development Indicators 2006*, Washington D.C.

9. Prospective sectorielle المستقبلية القطاعية

ADLER A., *Le rapport de la CIA, comment sera le monde en 2020*, édition Laffont, 2005.

BRICAIRE F. et BOSSI P., *Bioterrorisme*, édition Elsevier, 2003.

CHALMIN P., *le Siècle de toutes les espérances. Certitudes et interrogations sur le XIXe siècle*, édition Belin, 2005.

CHARPACK J.R., GARWIN R.L. et JOURNE V., *De Tchernobyl en Tchernobyl.*, Edition O. Jacob, 2005.

DONZIER J.F., *Eau potable sous haute surveillance*, éditions La Martinière, 2004.

JANLOVICI J.C. et GRANDJEAN A., *Le plein s'il vous plait, la solution au problème de l'énergie*, Edition Seuil, 2006.

KLEIN E., *la Science nous menace-t-elle ?*, Edition Le Pommier, 2006.

LAROCHE J.C., *le Défi énergétique. De l'épuisement des ressources au développement durable*, édition Essais et documents, 2006.

LE BOUCHER E., *Economiquement correct*, Edition Grasset, 2006.

LE TREUT H., JOUZEL J. et HAUGLUSTAINE D., *Climat, chronique d'un bouleversement annoncé*, édition Le Pommier, 2004.

MICHAUD Y., *l'Université de tous les savoirs. Qu'est-ce que la vie ? Qu'est-ce que les humains ?*, édition O. Jacob, 2005.

RHEINGOLD H., *les Foules intelligentes*, M2 Edition, 2005.

RIEDMATTEN (de) E., *XXI^e siècle : les inventions qui vont changer la vie*, Edition l'Archipel, 2006.

SALAMA P., *le Défi des inégalités*, édition La découverte, 2006.